



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر التضخم النقدي على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي
خلال الفترة 1990-2020

المشرف	اعداد الطلبة
د. إبراهيم رحيم	بوفامة عبد الرحمان 1

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	هولي رشيد
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	إبراهيم رحيم
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	عبد الباسط علية

السنة الجامعية 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله اولا واخرا الذي وفقني في اتمام هذا العمل

اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساهم ولو بالقليل في اطراء مذكرتي، كما اتقدم باجمل عبارات الشكر

لأستاذي " إبراهيم رحيم " الذي لم يبخل علي بكل ما لديه من معلومات ومراجع، وكل ما قدمه لي من

نصائح وتوجيهات طول انجاز هذه المذكرة

إهداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

الى روح خالقة على قلبي، التي رحلت عنا قبل ان تشهد يوم تخرجي

امي غاب جسدي الا ان روحك وذكراك تسكن قلبي ومفتاح كل نجاح احققه

رحمك الله يا جنتي

الى ابي العزيز اسأل الله ان يطيل في عمري

الى عمي الغالي عبد الحق

الى عائلتي الكريمة اخواني اخواتي

الى كل اصدقائي وزملائي في الدراسة: محمد، زين الدين، خالد، جابر، اسامة، نوفل، ايمن، سهيل،

شريف، حمزة،

ومن ساندني في انجاز هذه المذكرة

الملخص

هدف هذا البحث الى دراسة ظاهرة التضخم في الجزائر بغية معرفة أثرها الحقيقي على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 وبغية تحقيق هذا الهدف تم الإعتماد على أسلوب احصائي قياسي يفسر العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات وتطلب التحليل استخدام احصائيات البنك الدولي وبالإعتماد على برنامج Spss v.22. من خلال نماذج الانحدار المتحصل عليها لخصت نتائج الدراسة إلى أن المتغيرين قيد الدراسة (سعر الصرف، التضخم) يرتبطان ارتباط عكسي و أنه لا يوجد تعارض بين الشروط النظرية للظاهرة محل الدراسة ونتائج الانحدار المقدر للعلاقة بين سعر الصرف والمتغيرين المفسرين له.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف, التضخم, الأثر, الجزائر.

The aim of this research is to study the phenomenon of inflation in Algeria in the period 1990–2020. in order to determine its real impact on the exchange rate in Algeria. To achieve this goal, a standard statistical approach was adopted to explain the relationship between these variables. The analysis required the use of statistics from the World Bank and relied on the SPSS v.22 program. The regression models obtained summarized the results of the study, indicating that the variables under study (exchange rate, inflation) are negatively correlated, and there is no contradiction between the theoretical assumptions of the phenomenon under study and the estimated regression results for the relationship between the exchange rate and the explanatory variables.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الصفحة	الموضوع
I	شكر وتقدير
II	إهداء
III	الملخص
IV	فهرس المحتويات
IX	قائمة الأشكال
ا - د	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية التضخم
3	المطلب الأول: تعريف التضخم
4	المطلب الثاني: انواع التضخم
6	المطلب الثالث: اسباب التضخم واثاره
11	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم
11	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية
16	المطلب الثاني: النظرية الكينزية
19	المطلب الثالث: النظرية المعاصرة لكمية النقود
25	المبحث الثالث: السياسات العلاجية للتضخم

25	المطلب الأول: السياسة النقدية
29	المطلب الثاني: السياسة المالية
30	المطلب الثالث: سياسة الرقابة على الأجور والأسعار
32	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف	
34	تمهيد
35	المبحث الأول: أساسيات سعر الصرف
35	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف
37	المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف
42	المطلب الثالث: النظريات المفسرة لأسعار الصرف
45	المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ومخاطر تقلباته
45	المطلب الأول: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف
47	المطلب الثاني: مخاطر تقلبات أسعار الصرف
48	المطلب الثالث: أساليب إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف
52	المبحث الثالث: سياسات أسعار الصرف
52	المطلب الأول: أدوات وأهداف سياسة سعر الصرف
55	المطلب الثاني: سياسة رفع قيمة العملة
58	المطلب الثالث: سياسة خفض قيمة العملة
62	خلاصة الفصل

	الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر ظاهرة التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2020 1990
65	تمهيد
66	المبحث الأول: النماذج الحركية وتحليل اثر المتغير الداخلي في النموذج
66	المطلب الأول: تحليل اثر المتغير المبطلأ زمنيا في النماذج الإقتصادية
68	المطلب الثاني: نماذج المتغيرات المبطلأة زمنيا وأنواعها
70	المطلب الثالث: نماذج الأنحدار الذاتي
74	المبحث الثاني: قياس اثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري
74	المطلب الأول: نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف
77	المطلب الثاني: نموذج التعديل الجزئي المقدر لسعر الصرف
86	المبحث الثالث: التفسير الاقتصادي لنتائج التقدير
86	المطلب الأول: نموذج التعديل الجزئي المقدر في المدى القصير
87	المطلب الثاني: نموذج التعديل الجزئي المقدر في المدى الطويل
88	المطلب الثالث: معامل التعديل الجزئي لسعر الصرف
90	الخاتمة
93	قائمة المراجع
106	الملاحق

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
	علاقة كمية النقود بالمستوى العام للأسعار وفق نظرية كمية النقود.	1
	مرحلة عدم وصول الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل.	2
	مسار حالة التوظيف الكامل.	3
	الفجوة التضخمية.	4
	الطلب على النقود حسب فريدمان.	5
	مقاومة التضخم.	6
	المسار الزمني للاستهلاك.	7

مقدمة

تعد ظاهرة التضخم من بين اهم الظواهر الاقتصادية التي جلبت اليها انظار الباحثين والمفكرين الاقتصاديين على مر العقود، حيث لقت اهتمام اشهر المفكرين الاقتصاديين من مختلف المدارس الفكرية . بدا بالمدرسة الكلاسيكية التي اوضحت ان التضخم ماهو الا ظاهرة نقدية بحتة ترجع الى زيادة المعروض النقدي لا يمكن معالجتها الا من خلال سياسة واحدة المتمثلة في السياسة النقدية، ، وظهرت بعدها نظريات ومدارس تباينت اراؤها بين المعارضة والتأييد لافكارها، حاولو معالجة ظاهرة التضخم والوصول الى الاليات التي يمكن من خلالها الحد من خطورتها وتجنب اثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع، فكان الاجماع على ضرورة تدخل جملة من السياسات الاقتصادية، وتفعيل ادواتها لتجنب الاضطراب في قوى الإنتاج ، وخلق توازن بين الزيادة في الكتلة النقدية والزيادة في كمية الإنتاج من السلع والخدمات، وبالتالي الحفاظ على القدرة الشرائية للفرد والوصول الى الاستقرار في المستويات العامة للأسعار.

وفي ظل تعاقب النظريات الاقتصادية وتطور معالم النظام الاقتصادي من مرحلة الى أخرى اصبح الانفتاح التجاري من اهم سماته في هذا العصر الجديد. الذي ساهم في تطور المبادلات التجارية بين الدول مما زاد من درجة المخاطرة التي تتعرض لها هذه الدول خاصة من الناحية الاقتصادية باعتباره ان هذه المعاملات تتم من خلال وسيط نقدي والمتمثل في العلاقة بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية في صورة سعر الصرف،

يعتبر سعر الصرف من اهم المؤشرات الاقتصادية يتم حمايته عن طريق سياسات توضعها الدولة بغية الحفاظ على قيمة العملة الوطنية وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار، ويعتبر أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي واسعارها في السوق العالمية، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد انظمتها دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق و محدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم وأسعار الفائدة قد تتسبب في خسائر كبيرة للصرف مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر وتأثيراتها على المبادلات التجارية للدولة والذي تؤثر مباشرة في حركة الصادرات و الواردات في صورة الميزان التجاري، وتعتبر سياسة الرفع في قيمة العملة وسياسة خفض قيمة العملة اهم الاستراتيجيات التي تتبناها الدولة لموازنة سعر الصرف.

1. إشكالية الدراسة:

في ظل ماسبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

هل يوجد أثر للتضخم النقدي على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-2020؟ عند مستوى الدلالة 5%؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- 1) هل يوجد توافق بين الظاهرة المدروسة ونموذج الإنحدار الخطي الحركي المتعدد المقدر؟
- 2) هل لنموذج الإنحدار الخطي الحركي المتعدد المقدر دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%؟
- 3) هل يحقق نموذج الإنحدار الخطي الحركي المتعدد المقدر جميع الإختبارات القياسية عند مستوى المعنوية 5%؟
- 4) هل النموذج المقدر مقبول إقتصاديا وإحصائيا وقياسيا عند مستوى المعنوية 5%؟

الفرضيات:

اعتمادا على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المنبثقة عنها يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- 1) لا يوجد توافق بين الظاهرة المدروسة ونموذج الإنحدار الخطي الحركي المتعدد المقدر.
- 2) لا توجد دلالة إحصائية لنموذج الإنحدار الخطي الحركي المتعدد المقدر عند مستوى المعنوية 5%.
- 3) لا يحقق نموذج الإنحدار الخطي الحركي المتعدد المقدر جميع الإختبارات القياسية عند مستوى المعنوية 5%.
- 4) النموذج المقدر غير مقبول إقتصاديا وإحصائيا وقياسيا عند مستوى المعنوية 5%.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة كونها تتطرق إلى أحد أهم المواضيع الإقتصادية طرحا على الساحة الأكاديمية و المتعلقة بالتضخم خاصة أن هناك آراء مختلفة حول طبيعة أثره على سعر الصرف و بالرغم من ذلك فإن التضخم يكتسي أهمية من الآثار السلبية القوية التي تنعكس على أداء النشاط الإقتصادي مما يستوجب على الحكومات والخبراء الإقتصاديين تشخيصه بصفة دورية للحد منه و تقادي الصدمات التي تهز من توازن النظام النقدي للدولة كما تتجلى

أهمية هذه الدراسة أيضا من خلال إزالة الغموض حول طبيعة العلاقة بين التضخم و بين سعر الصرف و النمو الإقتصادي باستخدام الطرق الإحصائية و النماذج القياسية التي هي من بين التقنيات الكمية المهمة في التحليل الإقتصادي و المساعدة على إتخاذ القرارات و رسم السياسات الإقتصادية الكلية لضمان الحد من ظاهرة التضخم و تطويق آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني

أهداف الدراسة :

تتجلى أهداف الدراسة من خلال تشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر بغية معرفة أثرها الحقيقي على سعر الصرف بإعتباره واحد من المؤشرات الإقتصادية الهامة وقاعدة حقيقية تبنى عليهما أسس الإقتصاد الوطني، ودراسة طبيعة العلاقة بين معدلات التضخم وسعر الصرف

أسباب اختيار الموضوع:

- كون الموضوع يدخل في نطاق التخصص؛
- تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد النقدي والكلي؛
- محاولة تقديم قيمة مضافة ولو بسيطة من خلال الأجابة بكل جوانبه نظريا وتحليليا؛
- الأهمية الكبيرة التي يحتلها موضوع التضخم لدى السلطات والخبراء الاقتصاديين في بناء أي برنامج حكومي؛
- أهمية الطرق الإحصائية والكمية في بناء النماذج الاقتصادية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

الإطار المكاني: فهو يتمثل في الإقتصاد الجزائري بحكم انتمائنا إلى هذا البلد أي دراسة المتغيرات التضخم وسعر الصرف في الجزائر.

الإطار الزمني: فهو يتمثل فترة الدراسة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2020 ،

منهج الدراسة

سعى منا لتحقيق أهداف الدراسة و الإحاطة بجميع جوانب الموضوع استخدمنا مزيجا من المناهج الشائعة إبتداء بالمنهج الوصفي لإستعراض مختلف الأدبيات الخاصة بظاهرة التضخم و سعر الصرف و المنهج التحليلي و المنهج القياسي لتقديم نموذج يفسر العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات باستخدام مجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية و القياسية. وتطلب التحليل استخدام احصائيات البنك الدولي وبالإعتماد على برنامج Spss v.22.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015: تهدف هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري إلى جانب إبراز تأثيرات سعر الصرف خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية التي جاءت في اطار برنامج الإصلاح الهيكلي، ودورها في تقليص العجز في الميزان التجاري، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من جانفي 1990 إلى غاية ديسمبر 2013، حيث اعتمد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي بالإضافة إلى المنهج الإحصائي والقياسي وتوصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يركز على الصادرات من المحروقات والتي يخضع تسعيرها لمنظم الأوبك.

حيث ساعدتني هذه الدراسة كونها تتشابه مع دراستي من حيث متغيراتها، وذلك لوضع خطة تحيط بالمتغير قيد الدراسة.

الدراسة الثانية: محمد حرواش، انعكاست التغير في معدلات التضخم على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة -02-، 2015، تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر سعر الصرف على سياسة استهداف التضخم في الجزائر، حيث تم الأعتداد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج الدراسة القياسية من خلال أسلوب أشعة الانحدار الذاتي والمتكامل المتزامن. حيث أظهرت هذه الدراسة أن سياسة استهداف التضخم نتائج ايجابية، لكن هذه النتائج الايجابية كانت مرهونة بتحقيق شروط هذه السياسة والدول النامية مثل الجزائر تعرف بعض النقص من ناحية توفير هذه الشروط، كاستقلالية السياسة النقدية وغياب السيطرة الجبائية ومستويات الشفافية والمساءلة

والمصادقية، وتحسين هذه الشروط يمكن لهذه الدول الاستفادة من الخبرات الجديدة في إدارة السياسة النقدية من خلال سياسة استهداف التضخم.

كل دراسة سابقة هي امتداد للدراسات الأخرى ومن بين أهم الدراسات السابقة لموضوع دراستنا مايلي:

تقسيم الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال إثبات أو نفي الفرضيات المقترحة، استوجب منا الأمر تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية تسبقها مقدمة عامة تلخص المعالم الأساسية للدراسة، وتنتهي بخاتمة عامة تضم أهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي، أما محتويات الفصول فجاءت كالآتي:

الفصل الأول خصصناه لظاهرة التضخم حاولنا فيه الإحاطة بالجانب النظري لهذه الظاهرة، وذلك بعرض المفاهيم الأساسية حول التضخم وأنواعه وكذا أسباب وأثار التضخم وكذا النظريات المفسرة لهذه الظاهرة وتطرقنا في الأخير الى السياسات العلاجية التي تتصدى لهذه الظاهرة. وفي الفصل الثاني تطرقنا فيه الى اساسيات سعر الصرف وإعطاء مفاهيم عامة حوله و كذا العوامل المؤثرة فيه و مخاطر تقلباته، ، وختمنا الفصل بدراسة سياسات أسعار الصرف وأهدافها و ذلك من خلال التطرق لسياستي رفع قيمة العملة الخارجية وتخفيض قيمة العملة. في الفصل الثالث تناولنا في هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة حاولنا من خلاله تقدير نموذج لدراسة العلاقة بين التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1900-2020، من اجل معرفة مدى تأثير معدلات التضخم على أسعار الصرف.

وفي الأخير، توصلت دراستنا الى جملة من النتائج متبوعة بجملة من الإقتراحات والتوصيات والتي اراها مناسبة لموضوع هذا البحث.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتضخم

تمهيد:

يعتبر التضخم من بين أهم المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي عانت ومازالت تعاني منها كافة دول العالم النامية أو المتقدمة على حد سواء، مما يجعل منها مسألة ترتبط بكثير من الدراسات والأبحاث إضافة أنها تتدرج ضمن المرتكزات الأساسية التي تبنى عليها السياسات الاقتصادية والبرامج الحكومية وتشكل هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

وما يزيد الاهتمام بهذه الظاهرة خاصة من طرف صناع القرار والباحثين الاقتصاديين أنها تحدث اختلالا اقتصاديا يؤدي الى فقدان التوازن بين مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة باعتبارها ظاهرة ديناميكية تحدث في قطاع معين ويسبب معين ناتج عن تفاعل عوامل نقدية وحقيقية وهيكلية سرعان ما تتعدى آثارها الاقتصادية والاجتماعية الى بقية القطاعات الأخرى خلال فترة زمنية معينة ومن ثم الى الاقتصاد الوطني ككل كنتيجة للعملية التراكمية لهذه الظاهرة، وعلى هذا الأساس صنفها الخبراء الاقتصاديين كظاهرة متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب تثير الكثير من التساؤلات من الناحية النظرية والتطبيقية تجعل منها نقطة نقاش تسيل الكثير من الحبر بهدف تشخيصها بصفة حقيقة المعرفة اليات التحكم فيها او الحد من آثارها غير المرغوب فيها.

ومن أجل الاحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع إرتأينا أن نعتمد في هذا الفصل على خطة ماثمثلة في

ثلاثة مباحث أساسية، كمايلي:

المبحث الأول: ماهية التضخم

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

المبحث الثالث: السياسات العلاجية للتضخم

المبحث الأول: ماهية التضخم

يشير مصطلح التضخم في المجال الإقتصادي عدة تساؤلات واستفهامات نتيجة للغموض والإبهام المرتبط بتعريفاته المختلفة والمفاهيم العامة المصاحبة له، ولذا سنقوم في هذه الدراسة بتحليل مفهوم التضخم واستعراض بعض التعاريف المقدمة من قبل النظريات الاقتصادية المختلفة، بهدف التوصل إلى تعريف دقيق للتضخم بعدها سنناقش أنواع التضخم المختلفة وفي ختام هذه الدراسة سنناقش أسباب والآثار المترتبة عن هذه الظاهرة.

المطلب الأول: تعريف التضخم

التضخم هو احد القضايا الرئيسية لعدم الاستقرار الكلي في البلدان ، فتأثيره يشمل العديد من المؤشرات الاقتصادية، لا يوجد لحد الآن اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد وواضح للتضخم، فيما يلي سنحاول إعطاء بعض التعاريف لهذه الظاهرة:

التعريف الأول: "يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار".¹

التعريف الثاني: يعرف على انه كم كثير من النقود يطارد عدد قليل من السلع²، ويعبر التضخم عن حالة عدم التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي عند مستوى الأسعار السائد، فالحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل قليل ومتقطع وغير مستمر لا تعتبر تضخما.³

التعريف الثالث: يعرف بالانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد او القوة الشرائية له في وقت معين، ويعرف أيضا على انه تلك الزيادة في أسعار السلع والخدمات التي سببها ارتفاع تكاليف الإنتاج كالزيادة في أجور العمال.⁴

نظرا لتعدد وجهات نظر الاقتصاديين حول ظاهرة التضخم، فقد كان لهم ثلاث اتجاهات رئيسية استندوا عليها في تعريف هذه الظاهرة، هي:⁵

¹ - كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، 2015، ص 317.

² - وادي رقية، دور النظام المحاسبي المالي في معالجة القياس والافصاح المحاسبي في حالة التضخم، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019، ص 80.

³ - احمد محمدم احمد أبو طه، التضخم النقدي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، 2012، ص 75.

⁴ - عبورة حسام الدين، استجابة السياسات النقدية والمالية لظاهرة التضخم المستورد (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021، ص 3-4.

⁵ - صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2015، ص 20-21.

أولاً: هذا الاتجاه يستند في تعريف التضخم الى الأسباب التي تقف وراء حدوث هذه الظاهرة، يعرف التضخم وفق هذا الاتجاه على انه حالة الاختلال التي يكون فيها التوسع في القوى الشرائية سببا او نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار؛

ثانياً: يستند هذا الاتجاه في تعريف التضخم الى مظهره المتمثل بارتفاع المستوى العام للأسعار، وينظر الى التضخم على انه ظاهرة ديناميكية خلال الزمن، وبانه اتجاه واضح ومستمر نحو الارتفاع في المستوى العام للأسعار؛

ثالثاً: يحاول هذا الاتجاه الجمع بين الاتجاهين السابقين، ويذهب في تعريف التضخم الى الجمع بين المظهر المتمثل بارتفاع المستوى العام للأسعار، وبين الأسباب المؤدية الى حدوث هذه الظاهرة.

المطلب الثاني: أنواع التضخم

تشتمل التعريفات السابقة لظاهرة التضخم على اختلافات عديدة في وجهات النظر، وتفسير هذه الاختلافات يعود إلى وجود أنواع متعددة من التضخم تُصنّف بحسب عدة معايير، وتتفق هذه الأنواع على خاصية واحدة وهي عجز النقود عن أداء وظائفها بشكل كامل. وفيما يلي نستعرض أنواع التضخم اعتماداً على مختلف المعايير:

1- على أساس حدة الضغط التضخمي

يمكن تمييز التضخم حسب هذا المعيار الى نوعين من خلال النظر الى درجة قوة التضخم:

التضخم الجامح: يعرف التضخم الجامح على أنه التضخم الذي يتجاوز معدله 50% شهرياً ، ويطلق عليه بالتضخم المفرط، وبعد من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد الوطني، وذلك نظراً لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومتوالية دون توقف بحيث ينجم عنه آثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية ووظيفتها كمخزن للقيمة، مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثمارها في قطاعات غير إنتاجية مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي قيمة المدخرات الوطنية.¹

التضخم الزاحف: ويسمى التضخم المعتدل وهو ذلك التضخم الذي يشير إلى الحركة الصعودية في المستوى العام للأسعار التي تتسم بالتدرج البطيء ولا يتمخض عنها ارتفاعات حادة في الأسعار أي أنه يرتفع بمعدلات معتدلة

¹ - مزلي الغالية، محاسبة التضخم في إطار المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية، مذكرة ماجستير في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2012، ص 37.

وبشكل دائم ومستمر وهذا النوع من التضخم يكون متواصلًا حتى لو لم تكن زيادات متسارعة في معدلات نمو الطلب الكلي وغالباً ما يحصل في مند تراخي الطلب.¹

2- على أساس مصدر التضخم

تعددت أنواع التضخم من حيث المصدر والتي تتمثل في:

التضخم المستورد: يحدث التضخم المستورد نتيجة استيراد السلع والخدمات التي ترتفع أسعارها في الأسواق العالمية، أو بسبب استيراد المواد الإنتاجية الأجنبية بأسعار مرتفعة، والتي تستخدم في إنتاج السلع المحلية، وبالتالي يزيد تكلفة إنتاجها، وترتفع أسعارها. كما قد يلعب سعر صرف العملة المحلية دوراً في تفشي هذا النوع من التضخم بسبب تراجع سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة المحلية، والدول الأكثر عرضة لهذا النوع من التضخم هي الأكثر انفتاحاً على الأسواق العالمية والأكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي، فالأزمات والأمراض الاقتصادية أصبحت تحصل معاً وتزول معاً في كافة أنحاء العالم ولاستطيع أي دولة التحكم في استيرادها أو تصديرها.²

3- معيار مصدر الضغط التضخمي

يحتوي على نوعين من أنواع التضخم:³

3-1 التضخم بفعل زيادة الطلب الكلي: يحدث نتيجة المبالغة في طلب كمية السلع والخدمات و قلة

الإنتاج؛

3-2 التضخم بفعل زيادة التكاليف: ينتج بسبب الزيادة في تكاليف الإنتاج و كذا ارتفاع أسعار المواد

المستوردة، مما يؤدي إلى الرفع من مستوى الأسعار.

4- حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار

وفق لهذا يميز الاقتصاديون نوعين من التضخم:

¹ - مظفر محمد مصطفى ملا، يحيى زكريا شاكر، تحليل العلاقة بين التضخم وسعر الصرف الأجنبي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) مدينة أربيل نمودجا للمدة 2010-2020، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد 03، العدد 04، 2022، ص 448.

² - زواد اسيا، علاقة البطالة بالتضخم في بعض دول المغرب العربي (دراسة تحليلية قياسية باستخدام معطيات بانيل خلال الفترة 1980-2018)، أطروحة دكتوراه فيالعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2020، ص 54.

³ - كريمي زينب، فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2019)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس -سيدي بلعباس-، 2022، ص 04.

4-1 التضخم الصريح : ويحدث هذا التضخم عندما ترتفع الأسعار بصورة مستمرة، استجابة لفائض الطلب ، عندما يبلغ ذروته يسمى هذا التضخم بالجامح، حيث تأخذ الزيادة في الأسعار اتجاهات تصاعدية، مما يؤدي إلى تدهور قيمة النقود، وتفقد العملة الوطنية وظيفتها كمستودع للقيمة، مما يدفع بالأفراد إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي، والتخلي عن المزيد من النقود، وقد يؤدي التضخم الجامح إلى انهيار النظام النقدي في دولة معينة.¹

4-2 التضخم الكامن: وهو النوع الذي نتجه الأسعار فيه إلى الارتفاع، بوجود قيود حكومية مباشرة، موضوعة للسيطرة على الأسعار. وينشأ هذا النوع جزاء تزايد كمية النقود لدى الأفراد والعائلات مع وجود الاستعداد منهم للإنفاقها، إلا أن الفرصة غير متاحة نظرا لعدم توفر السلع والخدمات بالكميات والنوعيات الملائمة، بسبب ضبط الأسعار بقرارات إدارية مقننة مما يجعل المنتجين يرفضون إنتاج مثل هذه السلع نظرا لمحدودية أرباحها وتعتمد السلطات المالية والتقديعية عدة طرق لتعطيل ارتفاع الأسعار المكبوت : مثل التسعير الإجمالي أو نظام البطاقات، إلا أن هذه القوانين تكون تخص في الغالب السلع ذات الاستهلاك الضروري إذ قد تؤدي هذه الإجراءات الرقابية إلى نقص المعروض من هذه السلع. ونظير الطلب عليها في شكل طوابير أمام المحلات، وقد يكون الدافع وراء من هذه الإجراءات القانونية لكبح هذه الضغوط التضخمية ظروف استثنائية اقتصادية أو سياسية.²

5- على أساس القطاع الاقتصادي

تختلف هذه الأنواع باختلاف القطاع الاقتصادي، ويمكن التمييز بين نوعين:

نميز نوعين من التضخم في سوق السلع، تضخم سلعي وتضخم رأسمالي ، فالنوع الأول يتعلق بقطاع السلع الاستهلاكية، وينشأ نتيجة زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار و الثاني يحدث في قطاع السلع الاستثمارية حيث تزيد قيمة السلع الاستثمارية عن نفقة إنتاجها، مما يؤدي إلى ظهور أرباح قدرية في صناعة إنتاج سلع الإستثمار.³

¹ - خليفي عيسن، التغيرات في قيمة النقود الاثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 129.

² - السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-الجزائر، 2021، ص 10.

³ - صافية محمد، العوامل المؤثرة في تسارع انتقال أثر سعر الصرف الى التضخم المحلي دراسة قياسية واقتصادية لحالة الجزائر 1970-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-03-، 2018، ص 38.

المطلب الثالث: أسباب واثار التضخم

تعبّر ظاهرة التضخم النقدي عن عدم توازن شامل بين العوامل الاقتصادية، حيث تنشأ نتيجة ارتفاع تدفقات الطلب مقارنةً بإمكانيات العرض، ويتجلى ذلك في ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتعد الأسباب المنشئة والاثار المترتبة عليها موضوع متعدد الجوانب يجب علينا فهمه.

1-أسباب التضخم

من مسببات المساهمة في ظهور التضخم مايلي:

1-1- زيادة الطلب الكلي

إن الزيادة المفرطة في الطلب الكلي على العرض الكلي للسلع والخدمات، من شأنه أن يؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية حيث أن هذا الإفراط في الطلب الكلي للسلع والخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث ينصرف الطلب إلى الإنفاق الكلي على الإستهلاك والإستثمار مما يتولد عنه زيادة الإنفاق العام بدرجة أكبر من إيرادات الدولة، فتضطر الدولة إلى إصدار كميات من النقود عن طريق البنك المركزي لسد العجز في الميزانية، مما يؤدي إلى زيادة في الدخول النقدية للأفراد دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخول زيادة في الإنتاج من الأفراد الذين تحصلوا على هذه الأرصدة النقدية، مما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار.¹

1-2- انخفاض العرض الكلي

انخفاض العرض الكلي ما أتينا على ذكره بالنسبة لزيادة الطلب يصلح أيضا قوله على انخفاض العرض الذي من شأنه أن يؤدي إلى إحداث ظواهر تضخمية، ومن أهم العوامل المسببة في انخفاض العرض الكلي مايلي:

- نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الاقتصادي توفيرها: كالعاملين والموظفين المختصين، وكذا المواد الأولية والخامة.. الخ؛
- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، فإنه يعجز على سد النقص في العرض؛
- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل: قد يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الجميع خلال سياسة الإنفاق العام وكثرة النقد الزائد والمتداول في تحقيق البرامج وبذلك يعجز الجهاز الإنتاجي عن تغطية العرض المتناقص؛

¹ - بن دقفل كمال، دراسة قياسية لتأثير أسعار الواردات ومستوى عرض النقود على التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 10.

- إن انخفاض إنتاجية رأس المال بسبب الاستهلاك من جهة، والاستعمال غير العقلاني من جهة أخرى يؤدي إلى النقص في رأس المال المستخدم، مما يباعد بين النقد المتداول والمعروض من السلع الذي هو في تناقص، وهذا يعني بداية ظهور طاقاته من التضخم.¹

1-3- التضخم الهيكلي

وهو ذلك التضخم الذي يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالي، وبالقوانين الموضوعية المنظمة للنشاط الاقتصادي داخل النظام ويقصد بالهيكل الاقتصادي (مجموعة العلاقات والنسب الثابتة، والتي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والكميات والتيارات الاقتصادية والتي ترتبط بعملية الإنتاج وتوزيع الموارد المادية داخل المجتمع)، وينشأ هذا التضخم نتيجة الاختلالات في هيكل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي وتعتبر الدول المتخلفة أكثر الدول تعرضاً لهذا التضخم.²

1-4- التضخم الناشئ عن التكاليف

ينشأ هذا التضخم نتيجة ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجيتها الحدية، مما ينتج عنه ارتفاع في الأسعار، لكن بشرط استقرار عرض هذه العوامل واستقرار العرض من الكمية المنتجة من الخدمات غالباً ما تكون الزيادة في تكاليف عوامل الإنتاج راجع إلى الزيادة في معدلات الأجور وهي اقل من الزيادة في إنتاجية العمل، وبالتالي ترتفع الأسعار و التي تكون أكبر من الزيادة في الأجور التي يتحملها في الأخير المستهلك، فأصحاب المشاريع لن يقبلوا انخفاض أرباحهم.³

2- آثار التضخم

تتجم عن ضاهرة التضخم نتائج وآثار متنوعة تؤثر على مختلف الجوانب الاقتصادية وعلى النظام الاجتماعي بشكل عام.

2-1- الآثار الاجتماعية للتضخم

¹ - بلقاضي بلقاسم، التضخم واثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 02، العدد 28، 2013، ص 143.

² - خليفي عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 133.

³ - كريمي زينب، مرجع سبق ذكره، ص 05.

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستوى معيشة الافراد في المجتمع من خلال مايلي:¹

2-1-1 إحتدام التمايز الاجتماعي بين الطبقات: لعل أسوأ الآثار الإجتماعية التي يبيثها التضخم في كيان الإقتصاد القومي هي تعميقه لحدة التمايز الاجتماعي Social Stratificatos للتركيب الطبقي ع، ففي أثناء الموجات التضخمية تبرز طبقات اجتماعية تزداد ثراء على ثرائها وهذا نتيجة للمجتمع ارتفاع العوائد لديها، وهناك على العكس من ذلك طبقات يزداد حالها سوءا نظرا لانخفاض الدخول النقدية الحقيقية لها، الأمر الذي يؤدي إلى احتدام التمايز بين طبقات المجتمع، ومنه يسهم التضخم في وضع تقييم جديد للثروة وبالتالي ترتيب جديد للمكافحة الإجتماعية، فنتيجة تدهور القوة الشرائية تتزايد قيم ثروات الفئات والشرائح الاجتماعية التي تملك أصولا مادية وحقيقية، بينما تتدهور وتنهار قيم ثروات الفئات والشرائح الاجتماعية مالا ونقدا.

2-1-2 هجرة الكفاءات الفنية البشرية الى الخارج: تتسبب هجرة الكفاءات الفنية البشرية إلى الخارج، نتيجة ارتفاع الاسعار المستمر وعدم مواكبة الأجور والرواتب النقدية لذلك، في تدهور كبير للدخل الحقيقي لعدد كبير من الأفراد في الطبقة الوسطى، مما يؤدي في النهاية إلى تسرب كبير للكفاءات للعمل في الخارج حيث تتمتع الأجور النقدية والحقيقية بمعدلات أعلى بكثير من تلك المتاحة في بلدانهم الأصلية؛

2-1-3 تفشي لبرشوة والفساد الإداري: غالبًا ما يلجأ الموظفون ذوو الدخول الثابتة إلى تخفيف آثار التضخم عن طريق اللجوء إلى الرشوة كمصدر إضافي للدخل، نظرا لأن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي، مما يؤثر سلبيًا على دخلهم. وبالتالي، يميل هؤلاء الموظفون إلى تقديم الخدمات لأولئك الذين يدفعون أكثر مقابل المال، بما في ذلك الخدمات غير المشروعة للحصول على دخل إضافي.

2-2- الآثار الاقتصادية للتضخم

ينطوي التضخم على عدة آثار اقتصادية تؤثر على الفرد والاقتصاد بشكل عام، متمثلة في مايلي:

2-2-1 اثر التضخم على الدخل: لا يعني التضخم انخفاض القوة الشرائية للنقود بقدر مايعني انخفاض القوة الشرائية للوحدات الاقتصادية الحائزة على النقود، هذا الانخفاض في القدرات الاقتصادية يتحقق بصورة متفاوتة

¹ - لفضل سليمة، التضخم المستورد وتقلبات أسعار الصرف واثرها على التضخم المحلي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-03، 2021، ص 27.

ويكون تأثيره في توزيع الدخل ليس محايدا لانه يغير التوازن لصالح الفئات القوية على حساب الفئات الضعيفة، ويمكن توضيح اثر التضخم على هذه الفئات فيما يلي:¹

2-2-2 أصحاب المرتبات والأجور: تعتبر هذه الفئة اقل تضررا وذلك بسبب قدرتها على تغيير دخلها عن طريق ضغط النقابات العمالية على الحكومة وأرباب العمل من أجل زيادة مداخيلهم مع زيادة معدلات التضخم، إلا أن الزيادة في الأجور تتطلب وقتا ما تؤدي إلى زيادة الأجور بنسبة أقل من نسبة زيادة التضخم مما يؤدي الى تدهور القدرة الشرائية نتيجة التضخم لان دخولهم ثابتة.

2-2-3 الجماعات ذات الدخل الثابت: تعتبر هذه الفئة من الدخل أكر الفئات تضررا من التضخم، من خلال انخفاض قدرتهم الشرائية أكثر مع زيادة معدلات التضخم، وتشمل هذه الفئة أصحاب معاشات التقاعد وأصحاب الإيجارات ذات العقود طويلة المدى، والمستفيدين من الإعانات الاجتماعية المختلفة، والمستثمرين في السندات ذات الفائدة الثابتة، حيث لا تستطيع هذه الفئات من تعويض النقص في قدرتهم الشرائية نتيجة التضخم، لأن دخولهم ثابتة.

2-2-4 أصحاب المشروعات: تتميز هذه الفئة التي تضم أرباب العمال والتجار بارتفاع أرباحهم الحقيقية أثناء التضخم، وذلك نتيجة قدرتهم على زيادة ارباحهم بمعدلات تفوق الزيادة في معدلات التضخم لكون التكاليف الكلية لا ترتفع مباشرة عند ارتفاع الأسعار، بل تتطلب وقتا لارتفاعها، حيث يستفيدون من كميات السلع المخزنة والمنتجة طبقا لتكاليف قبل فترة التضخم، لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات تزداد بنسبة أكبر وبشكل أسرع من زيادة التكاليف، ويحدث العكس عند انخفاض الأسعار.

كما توجد مجالات اقتصادية أخرى تتأثر بالتضخم، تتمثل في:²

2-2-5 جهاز الثمن: يؤدي التضخم إلى حدوث اختلال بين الأسعار النسبية تنعكس آثاره على الأسعار المطلقة ويميل بها إلى الارتفاع . الأمر الذي يساعد على تدهور كفاءة جهاز الثمن في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية على المجالات الإنتاجية المختلفة؛

¹ - حميد عزي، اثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرن جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2020، ص 150.

² - فاروق بن صالح الخطيب، النقود والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة الشقري للنشر والتوزيع، ، 2014، ص 2073-274.

2-2-6 هيكل الإنتاج: يؤدي التضخم وما ينشأ عنه من ارتفاع في مستويات الأجور والأسعار والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك ، وجذب الاستثمارات نحوها على حساب الأنشطة الإنتاجية والتجارية الأخرى التي قد تكون أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي؛

2-2-7 نشاط التسويق والتوزيع: يؤدي التضخم إلى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة في الأسواق. ويزدهر القطاع التجاري في حالات التضخم وتزداد قنوات التسويق. ويفوق الارتفاع في أسعار التجزئة الارتفاع في أسعار الجملة. ويتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي. ويتعدد الوسطاء وترتفع نفقات التسويق. وينشأ عن ذلك قطاع تجاري لا يضيف في نشاطه أي قيمة حقيقية لإنتاج السلع ، لكنه يرفع من قيمتها النقدية؛

2-2-8 الجهاز المصرفية: يؤدي التضخم إلى فقدان النقود لقدرتها على القيام بوظائفها الأساسية كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة ومخزناً لها. وأول ما تفقده النقود من وظائف هي قدرتها على القيام بوظيفة مخزن للقيمة ففي مراحل ارتفاع الأسعار يحتاج الاقتصاد إلى كمية أكبر من النقود لمواجهة زيادة المدفوعات الجارية الناشئة عن ارتفاع الأسعار وبذلك يزيد عرض النقود دون ان يقابله دخول حقيقية تعبر عن زيادة الإنتاج او نمو الناتج القومي، ويترتب عن ذلك عدم تناسب حجم وسائل الدفع مع الاحتياجات الحقيقية لتداول النقود، وتفقد النقود فعاليتها كوسيط للتبادل ويميل الافراد الى انفاقها على السلع والخدمات؛

2-2-9 القطاع الخارجي: يؤدي التضخم الى احداث تاثيرات ضارة بميزان المدفوعاتن ففي هذه الحالة لتزايد القوة الشرائية دون ان يكون هناك زيادة كافية في الناتج المحلي ومن تم زيادة الميل الحدي للاستيراد وتنخفض قدرة الاقتصاد على التصدير وتنخفض معها قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاجنية وتترفع أسعار السلع المحلية وينخفض الميل الحدي للتصدير وهكذا يتزايد العجز في ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

تختلف تفسيرات ظاهرة التضخم بناءً على اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة. هناك عدة عوامل تسهم في زيادة الأسعار بشكل مستمر، وعند دراسة هذه الظاهرة، يتبين أن التفسيرات تختلف من فترة زمنية إلى أخرى نظرًا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية السائدة في كل فترة ومع ذلك فإن تعدد النظريات المفسرة للتضخم لا يؤدي إلى تناقض بينها، بل يساعد في تقديم تعريف شامل للظاهرة، فيما يلي سنستعرض أهم المدارس الاقتصادية التي تناولت دراسة.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

اعتمد الفكر الكلاسيكي في تفسير التقلبات في قيمة النقود والآثار الناتجة عنها وتحليل الظواهر التضخمية بصورة رئيسية على نظرية كمية النقود الذي تزامن ظهورها مع التحولات الاقتصادية التي عرفت أوروبًا أين تحولت من النظام الإقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي ونظام المقايضة، إلى النظام الرأسمالي القائم على أساس الإنتاج الموجه نحو السوق والمعتمد على استخدام النقود، فالنظرية الكمية للنقود، تقتضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول، والملقى في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية، بمعنى أنه كلما القيت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما ارتفعت الأسعار التي تتم عن حصول ظاهرة تضخمية في المجتمع، شريطة أن تبقى الأشياء الأخرى في حالة تعادل وبالتالي فإن التضخم وفق هذه النظرية يعد نتيجة طبيعية للزيادة في كمية النقود.¹ وبالتالي فإن التضخم وفق هذه النظرية يعد نتيجة طبيعية للزيادة في كمية النقود.

1-1 نظريات كمية النقود

قامت هذه النظرية على ثلاث فرضيات أساسية، والتي تعتبر أيضًا من فرضيات التحليل الكلاسيكي وهي:

1-1 ثبات حجم المعاملات

يقوم التحليل الكلاسيكي على فكرة حيادية للنقود، وقيامها فقط بوظيفتي وسيط للمبادلة ومقياس للقيمة، حيث يقصد بحيادية النقود أن التغيرات في كمية النقود تؤثر فقط في المتغيرات الاسمية، كالمستوى العام للأسعار والأجر الاسمي، وبالتالي هناك فصل بين المتغيرات النقدية والمتغيرات الحقيقية؛

1-2 ثبات سرعة تداول النقود

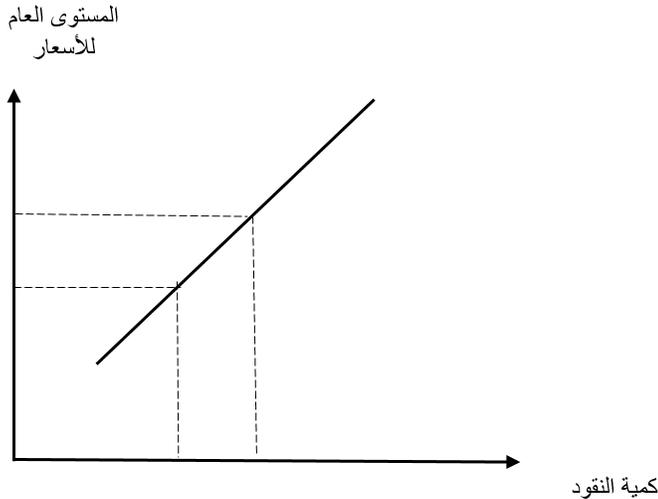
¹ - غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 27-28.

يقصد بسرعة تداول النقود متوسط عدد المرات التي يتم فيها تداول الوحدة النقدية من خلال المعاملات المختلفة، وقد افترضت نظرية كمية النقود ثبات سرعة تداول النقود باعتبارها تخضع لعوامل أخرى منها درجة كثافة السكان، وتقدم شبكات النقل والمواصلات وتطور عادات المجتمع المصرفية، درجة تقدم النظام المصرفي، وهي عوامل لا تتغير على المدى القصير؛

1-3 ارتباط تغير المستوى العام للأسعار

ويقصد بهذا الافتراض أن التغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغيرا بنفس النسبة ونفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار، وبالتالي تؤدي زيادة كمية النقود المعروضة إلى ارتفاع مماثل في المستوى العام للأسعار، والعكس في حالة انخفاض كمية النقود.¹

الشكل رقم (1) علاقة كمية النقود بالمستوى العام للأسعار وفق نظرية كمية النقود.



المصدر: ناظم محمد الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 315.

2- معادلة التبادل

¹ - معمري ليلي، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس، 2014، ص 04.

تعتبر نظرية كمية النقود وفقا لمعادلة التبادل من أبسط النظريات الاقتصادية التي تفسر أسباب التغيرات في قيمة النقود، إذ نقر وببساطة أن قيمة النقود وفقا لفروض معينة ترتبط ارتباطا عكسيا مع كميتها، فإذا زادت كمية النقود ستؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار ومن ثم إلى إنخفاض قيمة النقود ويحدث العكس في حالة نقصان كمية النقود.¹ تأخذ معادلة التبادل الصيغة التالية:²

$$MV = PT \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

M كمية النقود، V سرعة دوران النقود، P المستوى العام للأسعار، T عدد المعاملات

وقد استطاع فيشر من خلال هذه المعادلة إعطاء تفسير لكيفية حدوث ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي ظهور التضخم، فيما ان الكلاسيكيون يفترضون ان الاقتصاد يكون عند مستوى التشغيل التام T (حجم المعاملات) ستكون ثابتة في الاجل القصير و V (سرعة دوران النقود) تكون هي الأخرى ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات (M ، P، T) لأنها تعتمد على عوامل فنية، وبناءا على ذلك يمكن تحويل المعادلة (1) الى معادلة يحدد فيها المستوى العام للأسعار؛

$$p = \frac{M \cdot V}{T} \dots \dots \dots (2)$$

ونلاحظ من المعادلة (2) ان مستوى السعر P يعتمد على كمية النقود M وان أي تغير في كمية النقود ستعكس وتظهر بنفس النسبة على السعر، أي ان السعر يتضاعف اذا تضاعفت كمية النقود وعليه طبقا لمنطق هذه النظرية وعلى افتراض تحقيق افتراضاتها فان أي زيادة في كمية النقود تخلق ضغطا تضخميا.

3- معادلة كامبرج للأرصدة النقدية

ساهم في صياغة هذه المعادلة التي تعتبر الوجه الثاني لنظرية كمية النقود الاقتصاديون مارشال، بيجو، روبرتون الذين قاموا بإدخال إصلاحات هامة على معادلة التبادل لتصبح باسم معادلة الأرصدة النقدية يرى مارشال أنه في كل مجتمع توجد نسبة معينة من الدخل القومي يفضل أصحابها الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية، وهو ما أسماه بالتفضيل النقدي. وقد أهملت سرعة دوران النقود بالكامل في الصيغة الكلاسيكية المحدثة

¹ - تقار عبد الكريم، اليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة -بومرداس-، 2014، ص 19.

² - محمد حرواش، انعكاست التغير في معدلات التضخم على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة -02-، 2015، ص 31-32.

وعوضت بفكرة الطلب على النقود الذي يعرف بأنه الطلب الناشئ عن الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية لأغراض التبادل وأغراض احتياطية كمستودع للقيمة. يرى مارشال بأن مستوى الأسعار يكون مستقرا إذا ما تساوت الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة منها.¹ وفقا للمعادلة التالية:²

$$P = \frac{M}{Y} * K \dots \dots \dots (3)$$

حيث:

P: المستوى الأسعار

Y: الدخل القومي

M: عرض النقود

K: النسبة المعينة من الدخل الحقيقي للأفراد الذين يرغبون في الاحتفاظ به في شكل نقود

من خلال هاتين الصورتين المعادلتين (1) و (3) يتضح لنا ألهما تبحتان نفس الظاهرة أي مستوى الأسعار و علاقته بكمية النقود، رغم الاختلاف في منهاج البحث وبناء على ما سبق، فإن التضخم من وجهة نظر هذه النظرية هو الزيادة المحسوسة في عرض النقود، ويكون معدل التضخم أو معدل ارتفاع الأسعار دائما متكافئا مع معدل التغير في كمية النقود.

4- اهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

على الرغم من ان أصحاب النظرية الكمية قد استندوا على مجموعة من الحجج والمبررات في تحديد مفهوم وأسباب التضخم ، إلا أنهم تعرضوا لانتقادات عديدة. ففي فترة الكساد التي شهدتها المجتمعات الرأسمالية لم يشهد ارتفاعا في الأسعار، على الرغم من إيداع كميات كبيرة من النقود في الأسواق، مما يشكل ظاهرة تضخمية، ومن اهم الانتقادات هي:³

¹ - ايمان بن زروق، التضخم قياسه واثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2021، ص 18.

² - صغري فاطيمة الزهرة، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 21.

³ - سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006، ص 57.

4-1 عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود : حيث أنها يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات، ويمكن أيضا أن تتغير نتيجة لظروف السوق، كما أنها تتقلب الخفاضا وارتفاعا في ظروف الكساد والرواج على الترتيب.

4-2 تجاهل عنصر الفائدة : مع أن . الفائدة يشكل عاملا مهما في تحديد الآثار المترتبة على المتغيرات في التداول النقدي فهو يلعب دورا حساسا في تباين الحركات العامة لمستوى الأسعار، من حيث أن انخفاض معدل الفائدة يشجع على فتح باب الاعتمادات مما يزيد فرص الاقتراض فتزيد الكميات النقدية المتداولة، فتتجه المستويات العامة للأسعار لنحو الارتفاع.

4-3 غموض فكرة المستوى العام للأسعار : لم تميز النظرية الكمية للنقود بين مختلف المستويات العامة للأسعار، فجميع الأسعار عندها تعامل بنفس النمط، غير أن التأثير المباشر وغير المباشر لكميات النقود ليس له نفس الدرجة على جميع مستويات الأسعار السائدة في الأسواق.

4-4 عدم واقعية ثبات الحجم الحقيقي لانتاج واستقلاله عن التغير في التداول النقدي فافتراض ثبات الناتج الوطني يستند الى افتراض حالة التوظيف الكامل، ويعتبر هذا من دعائم التحليل الكلاسيكي، في ان الاقتصاد يعمل بطريقة تلقائية يعمل عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

المطلب الثاني: النظرية الكينزية

لقد كان للنظرية الكلاسيكية دور في تفسير الطلب على النقود لفترة معينة، إلا أنه بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929 و عجز هذه النظرية عن إيجاد حلول لها، تم وضع نهاية لمصادقية الفكر الكلاسيكي خصوصا بعد ظهور الاقتصادي جون مينارد كينز سنة 1936 في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة و النقود"، الذي قام بانتقاد الفكر الكلاسيكي خاصة قانون المنافذ لساى الذي أكد أن الطلب هو الذي يخلق العرض كما رفض فكرة ثبات سرعة دوران النقود وقام بتطوير نظرية الطلب على النقود، و ما يعرف على التحليل الكينزي أنه تحليل كلي.¹

اعتمدت هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات نذكر أهمها:²

-إفترضت هذه النظرية أن حالة التشغيل الكامل حالة استثنائية في الإقتصاد، وليست عامة، حيث أعطت إهتماما كبيرا للتفضيل النقدي، و درست علاقته بمستوى الإنفاق الوطني بحيث لم تعد العلاقة بين كمية النقود والطلب عليها وإنما بين تيار الدخل والإنفاق الكليين ، فقد تزداد كمية النقد وتتحفض سرعة دوراله نتيجة للتفضيل النقدي؛

¹ - دبات امينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر (دراسة قياسية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جلاي ليايس-سيدي بلعباس، -، 2021، ص 86.

² - بن دقفل كمال، مرجع سبق ذكره، ص 70.

- يتحدد الدخل الوطني بتعادل الإدخار والإستثمار، ويتحدد سعر الفائدة بتعادل مستوى الطلب على النقد والعرض؛
- اعتبرت هذه الظاهرة ان التضخم ليس ظاهرة نقدية بحتة، وربطت بين السياستين المالية والنقدية في علاجه.

1- التحليل النقدي عند كينز

كانت دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، وتقلبات الإنفاق الوطني في صورتيه الاستهلاكية والاستثمارية، هي الأساس الذي اعتمده كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار، إذ يُعدُّ هذا الأخير عاملاً هاماً في التأثير على المستوى العام للأسعار والتوظيف، مستعينا بأدوات اقتصادية تحليلية كما المضاعف و المعجل، بالتالي يعتمد التحليل الكينزي في تفسيره للتغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى العرض الكلي و قوى الطلب الكلي، من خلال التفريق ما بين حالة ما قبل بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل و تسمى بالحالة العامة، وحالة ما بعد بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل وتعرف بالحالة الاستثنائية.¹
ونوضح ذلك فيما يلي:

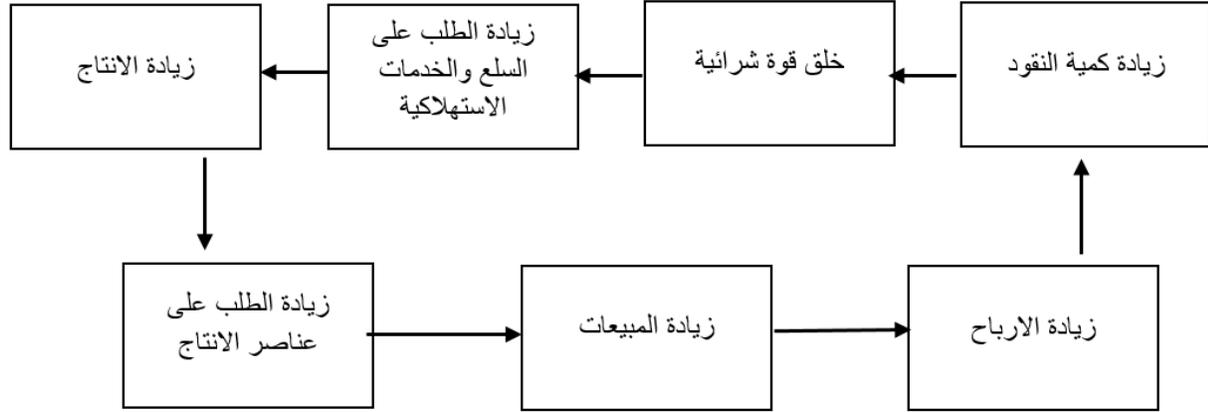
المرحلة الأولى: يعاني فيها الاقتصاد من تعطيل جزء من موارده الإنتاجية القابلة للتشغيل، وعندما يزيد الإنفاق الحكومي في هذه الحالة يزيد الدخل ويستمر زيادة الإنفاق، وعندما يقترب الاقتصاد الوطني من مرحلة التوظيف الكامل، يتجاوز فائض الطلب زيادة الإنتاج، ويبدأ ظهور اتجاهات التضخم و نطلق على هذا النوع من التضخم الذي يبدا في الظهور قبل وصول الاقتصاد الى مرحلة التوظيف الكامل بالتضخم الجزئي ولا يعد هذا التضخم حقيقياً ينشأ بسبب :²

- عدم تشابه بين الموارد الإنتاجية؛
- الارتفاع المفاجئ للأجور نتيجة زيادة الطلب على العمل؛
- اختلاف المرونة في انتاج السلع في الفترة القصيرة؛
- رغبة المؤسسات الاحتكارية في زيادة أرباحها.

¹ - دبات امينة ، مرجع سبق ذكره، ص 87.

² - محمد حرواش، مرجع سبق ذكره، ص 38-39.

الشكل رقم (2) مرحلة عدم وصول الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل

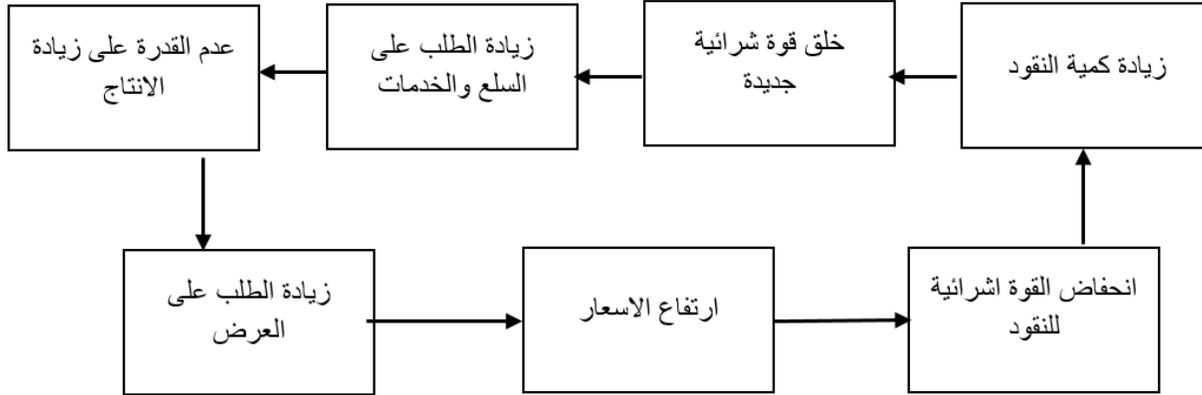


المصدر: مصطفى جاب الله، السياسة الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 217.

المرحلة الثانية: في مرحلة الاقتصاد الذي يعمل بنسبة استخدام كاملة للموارد (التشغيل الكامل) إذا زاد الطلب الكلي، فلن يحدث أي زيادة في الإنتاج (العرض الكلي للسلع والخدمات)، لأن المرونة قد وصلت إلى الصفر ولا يمكن زيادة الإنتاج، عدم الاستجابة لأي تغير في الطلب الكلي وبالتالي سيؤدي ذلك إلى فائض في الطلب الكلي، وهذا سيؤدي إلى زيادة كاملة في مستوى الأسعار العام، ويستمر الارتفاع في الأسعار طالما استمر وجود فائض في الطلب، ونطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الناشئ عن جذب الطلب.¹

¹ - بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل، بيروت، لبنان، 2012، ص 147.

الشكل رقم (3) مسار حالة التوظيف الكامل



المصدر: مصطفى جاب الله، مرجع سبق ذكره، ص 218.

وفي هذا الإطار ادخل كينز بعض المفاهيم الجديدة لتحليل حالات اختلال توازن مابين الطلب الكلي والعرض الكلي، ومن بينها الفجوة التضخمية التي سنتعرف عليها فيما يلي:

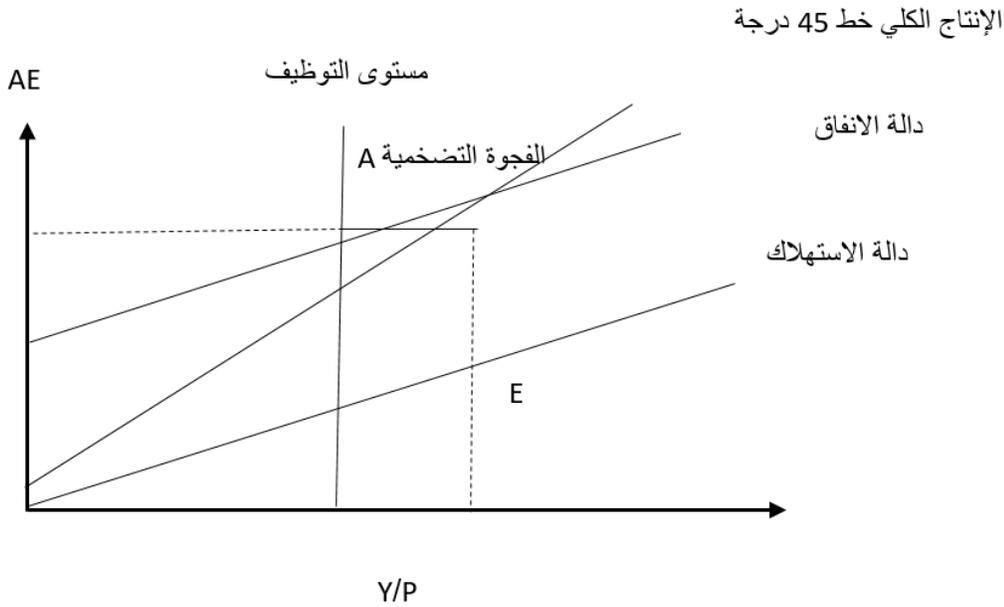
2- الفجوة التضخمية Inflationary gap

يعتبر كينز أول من تكلم عن مفهوم الفجوة التضخمية في كتابه كيف يتم تسديد نفقات الحرب، ويؤخذ المفهوم لتحليل فائض الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام التام؛

تعرف الفجوة التضخمية على انها ذلك المقدار الذي يعبر عن زيادة الاتفاق الحكومي للاستثمار الاستهلاك أو الطلب الكلي على حجم الناتج الوطني الحقيقي أو العرض الكلي عند مستوى الاستخدام التام، والتي تقسر الزيادة في الاسعار ، ومن ذلك يمكن تعريفها بفائض القوة الشرائية.¹

¹ - يوسف صلاح الدين، اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي (حالة الجزائر خلال الفترة 1995-2015)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2019، ص 36.

الشكل رقم (4) الفجوة التضخمية



المصدر: السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر والنشر عمان، 2010، 212.

النقطة E تمثل نقطة التوازن ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي و المسافة AE تمثل الفجوة، حيث أن زيادة الطلب الكلي AE سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب على السلع و الخدمات بقيمة أكبر من القيمة الحقيقية للنواتج (Y/P) بمقدار الفجوة و ينتج عنه ارتفاع في الأسعار و الأجور، وكلما ساد هذا الوضع فإن الأسعار ستبقى مرتفعة، لذلك يرى كينز أنه لا بد من التوقف عن التوسع في الإنفاق النقدي في حالة تحقيق التشغيل النام ، حيث أن زيادة عرض النقود سوف تنعكس في شكل زيادات متتالية في الأسعار دون أي زيادة حقيقية في الإنتاج بسبب انعدام مرونة الجهاز الإنتاجي في حالة تحقيق التشغيل التام.

المطلب الثالث: النظرية المعاصرة لكمية النقود

أحييت المدرسة النقدية الحديثة في شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان النظرية الكمية بشكلٍ جديدٍ يختلف تمامًا عن النظرية الكينزية. فقد تم اعتماد نهجٍ حديثٍ يعتمد على التجارب والخبرات للكشف عن الحقائق، وليس فقط في فتراتٍ قصيرة، بل على مدى عقودٍ تتجاوز القرن. وأصبح أنصار هذه المدرسة قوةً ذات نفوذٍ لا يُستهان بها، ليس فقط في مجالات الفكر والتحليل النقدي، بل أيضًا في صياغة السياسات الاقتصادية بشكلٍ عام، والسياسات النقدية بشكلٍ خاص، سواء في الولايات المتحدة تحت رئاسة رونالد ريغان، أو في بريطانيا تحت زعامة مارجريت تاتشر. ويعتبر هذا النهج مفيدًا في مكافحة التضخم، ووفقًا لما تقدمه هذه النظرية. تمت إشاعة وانتشار النظرية الكمية المعاصرة حول كمية النقود، وذلك ليس بسبب الإسهامات الأكاديمية المتقدمة التي قدمها فريدمان وأعضاء مدرسته فحسب، بل أيضًا بسبب المناخ الاقتصادي السائد في اقتصاديات البلدان الغربية خلال الستينات من القرن الماضي. وقد ازدهرت ظاهرة التضخم الركودي، حيث زادت معدلات البطالة بالتزامن مع ارتفاع الأسعار بشكلٍ مستمر. وهذه الظاهرة تتعارض مع العلاقة التقليدية بين الأجور والأسعار ومعدلات البطالة التي وصفها فيليبس. وبالإضافة إلى ذلك، فشلت سياسات مكافحة التضخم المستندة إلى النظرية الكينزية في مواجهة تلك الظروف الاستثنائية. وفي هذا السياق، أصبحت الأفكار التي تروج للنظرية الكمية المعاصرة تثير اهتمامًا وتحظى بقبول كبير من قِبَل واضعي سياسات مكافحة التضخم.¹

1- الأفكار الأساسية للنظرية المعاصرة للنقود

يرى فريدمان أن التضخم ظاهرة نقدية تنجم عن عدم التوازن بين النمو في إمداد النقود وحجم الإنتاج. يُفهم من ذلك أن زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من زيادة حجم الإنتاج تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، يرفض دور الأجور والنفقات في تغيير الأسعار، ولا يعتقد أن هناك صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة على المدى الطويل. هذه النظرية تُعرف بنظرية الطلب على النقود، حيث تحاول فهم العلاقة بين التغيير في الحصة المؤثرة من النقود والتغيير في مستوى الأسعار، وتحليل التغيرات التي تطرأ على الطلب على النقود.²

اعتمد تحليل فريدمان على مجموعة من الفرضيات تمثلت في مايلي:³

¹ - سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² - سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1999، ص 798.

³ - حميد عزري، مرجع سبق ذكره، ص 126.

- استقلالية الطلب النقدي على عرض النقود، حيث تتميز دالة الطلب على النقود بالثبات النسبي في هذه الحالة، أما العرض النقدي فهو متغير باستمرار، يؤثر على الدخل النقدي، ويضم العرض النقدي النقود الورقية والمساعدة، والودائع الجارية والودائع الأجل، وهو تحت تأثير كل من البنك المركزي، والمصارف التجارية؛
- إن التقلبات في العرض النقدي هي السبب الرئيسي في التقلبات الاقتصادية عكس التغيرات في الطلب على النقود حيث أثرها لا يذكر فيها.
- اعترف النقديون بإمكانية التغير في سرعة دوران النقود في الاجل القصير، أي عكس فرض النظرية الكمية للنقود، وان لم يعطوا لهذا الامر أهمية كبيرة؛
- الطلب على النقود هي من الصيغة الوحيدة، وهو بذلك الغى تعدد الصيغ التي تحتويها دالة الطلب لدى "كينز" (معاملات، احتياطات)؛
- لم يتفق النقديون مع الكميون التقليديين في مسألة ثبات حجم الناتج في الاجل القصير، وهنا لم يعارضو الكينزيون، فالاقتصاد ليس في مرحلتي التشغيل الكامل؛
- استخدام سياسة بسيطة مثل تحديد معدل نمو ثابت للعرض النقدي يعادل معدل النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، وهذا ما يقلل من التقلبات الاقتصادية، ويؤدي إلى استقرار أكبر في الأسعار؛
- التأكيد على أهمية السياسة النقدية وأنها أكثر فعالية أمام السياسة المالية، وذلك وفق نظرتهم إلى آلية انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي، فقد انتقد النقديون النظرة الضيقة لنظرية كينز من حيث التركيز على سعر الفائدة والاستثمار كالية للانتقال، وهو ما أدى الى سوء تقدير فعالية السياسة النقدية.

2- الطلب على النقود عند فريدمان

تحليل " فريدمان " لعوامل الطلب على النقود يأخذ شكل دالة سلوكية، حيث يستند بشكل أساسي إلى قواعد السلوك الرشيد المستمدة من نظرية سلوك المستهلك. تعتمد هذه النظرية على عملية المفاضلة بين عدة خيارات عندما يتعلق الأمر بالاحتفاظ بالنقود في شكل سائل، وكيف يرتبط ذلك بأشكال الثروة الأخرى والعوائد المتوقعة عند الاستثمار فيها.¹

يرى فريدمان ان الطلب على الاحتفاظ بالارصدة الحقيقية دالة في المتغيرات التالية:

¹ - محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 303-304.

2-1 الثروة الكلية

يعتقد فريدمان أن الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية تُعدّ المؤشر الأول للطلب على النقود. تتكون هذه الثروة من إجمالي الأصول المالية والنقدية والحقيقية، بالإضافة إلى الثروة البشرية المتمثلة في القدرة على القيام بعمل يُمكن من خلاله كسب الدخل. بالتالي، يعتبر متغير الثروة كواحد من القيود التي تؤثر على ميزانية الوحدات الاقتصادية وتحدد طلبها على النقد. يتباين هذا المفهوم مع النظرية التقليدية التي تركز على الدخل كأهم قيد متعلق بميزانية الوحدات الاقتصادية لتحديد الحد الأقصى للسلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها. بالمقابل، يقوم فريدمان بترجمة هذا القيد المتعلق بالميزانية إلى مستوى الثروة الكلية، مما يوفر صورة أشمل للمتغير الذي يحدد القيمة العظمى للسلع والخدمات.¹ ويشمل مفهوم الثروة الكلية عند فريدمان الأشكال التالية:²

- النقود السائلة باعتبارها الشكل الأول للثروة؛
- الأصول المالية المتمثلة في الأسهم والسندات؛
- الأصول الحقيقية المتمثلة في الأراضي، العقارات وغيرها؛
- راس المال البشري المتمثل في الدخول الممكن تحقيقها من خلال العمل البشري.

ومنه يمكن أن نلاحظ أن مفهوم الثروة وفقاً لفريدمان يشمل مفهوماً واسعاً، وعن طريق تحديد المحددات الأساسية لهذه النظرية، يمكننا تصنيف الثروة إلى فئتين: الثروة البشرية والثروة غير البشرية، على الرغم من عدم إمكانية استبدال أحدهما بالآخر. وبالتالي، يمكن أن نرى أن بعض الاقتصاديين، على الرغم من تبنيهم لنفس اتجاه فريدمان، يفضلون التركيز على الثروة غير البشرية.

2-2 تكلفة الفرص البديلة

عندما يحتفظ الافراد بالنقود في شكلها السائل فانهم يتخلون عن استخدامها في شراء أصول حقيقية أو مالية قد تولد عائداً أو دخلاً. ويُشار إلى هذا التخلي بمصطلح "تكلفة الإضافة"، وهذا يؤثر على مستوى النقدية السائلة

¹ - بشيكر عابد، نمددة قياسية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010، ص 31.

² - نفس المرجع، ص 32.

التي يحتفظ بها الأفراد بشكل سلبي. وبمعنى آخر، كلما زادت تكلفة الفرصة البديلة، قل اهتمام الأشخاص بالاحتفاظ بالسيولة.¹

هناك محددان رئيسيان لتكلفة الفرصة البديلة يتمثلان في:²

أولاً: المستوى العام للأسعار: كلما كان هذا المؤشر في تزايد مستمر يؤدي الى تراجع القيمة الحقيقية للنقد وهو ماينتج عنه ارتفاع في تكلفة الفرصة السامحة لتحويل النقد الى أصول حقيقية وسلع؛

ثانياً: معدل العائد من الأصول المختلفة: حاول فريدمان تبسيط التحليل لإيجاد معدل موحد يمثل العائد المتوقع للاستثمارات المرجوة. يتكون هذا المعدل من متغيرين. الأول هو معدل العائد الذي يتحقق من الأصول غير النقدية، والثاني هو المكاسب الرأسمالية التي تحدث نتيجة زيادة أسعار الأصول المالية والحقيقية. وبمعنى آخر، عند تقدير تكلفة الفرصة البديلة، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ليس فقط العوائد التي يمكن تحقيقها من أي حساب توفير، بل يجب أيضاً إضافة المكاسب الرأسمالية التي يمكن الحصول عليها إذا ارتفع سعر الأصل على السوق.

2-3 النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية

يعبر النقاد الاقتصاديون عن مصطلح الثروة بمفهومين رئيسيين. الأول هو الثروة البشرية، والذي يُشير إلى القيمة الحالية والمتوقعة لدخل فرد من العمل الذي يقوم به. أما الثروة البشرية، فتُشير إلى الأصول المادية والمالية للشخص. وبينما يمكن تقدير قيمة هذه الأصول وعائدها في الوقت الحاضر، فإن التنبؤ بالدخل المستقبلي يُعد أمراً صعباً. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب تعديلات على الثروة البشرية فترة زمنية طويلة نسبياً من التعليم والتدريب لرفع إنتاجية العمل. وفي هذا السياق، يمكن تغيير التوازن بين الثروة البشرية وغير البشرية في مكونات المحفظة الثروية. وعلى هذا الأساس، يمكن أن يتم التحكم في النسبة بين هاتين الأنواع من الثروة.³

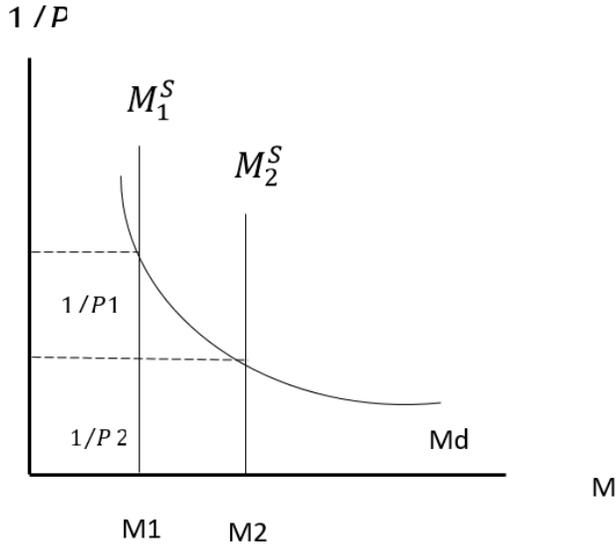
3-دالة الطلب على النقود عند فريدمان

¹ - حنان عبد الله حسن العمار، دور تكلفة الفرصة البديلة في التنمية الاقتصادية الشاملة (دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات الجلدية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 11، العدد 34، الفصل الأول، 2016، ص 221.

² - المان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزء 03، ص 304-305.

³ - حميد عزري، مرجع سبق ذكره، ص 128.

الشكل رقم (5) الطلب على النقود حسب فريدمان



المصدر: سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 202.

يتضح من الرسم المبين أعلاه أن المحدد الرئيسي لمستوى الأسعار $1/P$ هو كمية النقود، أي أن زيادة عرض النقود من M_1^S إلى M_2^S سوف يزيد من المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 فيسارع الأفراد كنتيجة لذلك لاستبدال أرصدهم النقدية بأصول حقيقية، لذا يقرر فريدمان أن التضخم المتوقع يتحدد بزيادة كمية النقود باعتبار أن مستويات الأسعار تتغير بصورة متناسبة مع التغير في عرض النقود، و أن معكوس المستوى العام للأسعار $1/P$ يمثل قيمة النقود، أي أن قيمة النقود أو المستوى العام للأسعار يتحدد بكمية النقود المعروضة و يرى النقديون أن العرض الكلي للسلع و الخدمات يعتمد على مستوى الأسعار المتوقعة، وبالتالي فإن التحليل النقدي أعطى وزناً للتوقعات المستقبلية، كما يعتقدون بأن الزيادة في العرض النقدي هي المسبب الرئيسي للتقلبات في الإنتاج الحقيقي و في مستويات التوظيف .

4- الانتقادات الموجهة للنظرية النقدية الحديثة

تتصب معظم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية على دالة الطلب على النقود لفريدمان والتي يمكن ايجازها فيما يلي:¹

إعتمادها على العديد من المتغيرات: شملت دالة الطلب على النقود الفريدمان الكثير من الأصول كبدايل للنقود (الأصول) المالية كالأسهم والسندات الأصول الحقيقية كالآلات والسلع المادية، والثروة البشرية، ومنه فإن تعدد الأصول يؤدي إلى تعدد العوائد التي يصعب حسابها.

صعوبة حساب وتقدير بعض المتغيرات: يصعب حساب وتقدير بعض الأصول كالثروة البشرية وأذواق المستهلكين التي يمكن لأفراد المجتمع حيازتها بدلا من النقود، لذا تعتبر هذه الدالة حجة في الإبداع والابتكار، ولكن يصعب تطبيقها في المجال العلمي أي هذه المعادلة هي مجرد نموذج تحليلي.

تعد النظرية الحديثة مزيجا من أفكار كينز حول تحليل الطلب على النقود ومعادلة التبادل. وما يميزها عن النظرية الكمية التقليدية هو أن تحليل التقدير يتيح إمكانية تغيير كل من الناتج الوطني وسرعة دوران النقود عند تغير كمية النقود

¹ - تقار عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 44.

المبحث الثالث: السياسات العلاجية للتضخم

يعد للتضخم حالة مرضية في الاقتصاد الوطني و يعتبر عن حالة خطر ، ومن هنا يصبح الحد منه أو القضاء عليه من أهم الأهداف التي تسعى الدول التي تعاني من هذه المشكلة عن طريق سياساتها الاقتصادية. ويرجع هذا الأمر إلى الأضرار الجسيمة التي يمكن أن يتسبب بها التضخم في جوانب مختلفة من المجتمع، بما في ذلك النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لذا، تلجأ الحكومات إلى استخدام مجموعة من الوسائل للحد من التضخم وتخفيف آثاره.

المطلب الأول: السياسة النقدية

تعني السياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة لإدارة النقد والائتمان وتنظيم سيولة الاقتصاد العام. وبمعنى آخر، تمثل هذه الإجراءات الوسيلة التي تستخدمها الحكومة للتأثير على المعروض النقدي وتحقيق التوسع أو الانكماش في قوة الشراء بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي، وتعرف أيضا بأنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي كاداة لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية.¹

وتمثل الساسة النقدية في الإجراءات المتخذة في الحفاظ على الاستقرار النقدي والتحكم في معدلات التضخم، مع السعي لتحقيق النمو الاقتصادي. ويتم ذلك بضمان المحافظة على القوة الشرائية للنقود بطريقة نسبية، حيث يتم موازنة ارتفاع الأجور والأرباح مع ارتفاع الأسعار ولا يكفي في هذه السياسة تحديد زيادة كمية النقود التي تتناسب مع زيادة حجم الإنتاج، بل يجب أن تقتزن بما يمكن أن تساهم به في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبيان الكيفية التي يتم بها توزيع السيولة النقدية بين أجزاء الجهاز المصرفي ووحداته.²

تعتمد الساسة النقدية في ضبط التضخم على مجموعة من الوسائل منها وسائل كمية وأخرى كيفية، والتي تهدف من خلالها على السيطرة في عرض النقود هي و التقليل منه لامتصاص الفائض في السيولة، ومن أهم هذه الوسائل هي:

1- الوسائل الكمية

¹ - أسماء ناويس، اثر الانفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر (للفترة 1990-2011)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014، ص 89.

² - فاروق بن صالح الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 281.

و فيما يتعلق بدور السياسة النقدية في ضبط التضخم، فإن هذه السياسة تعتمد في عملها على مجموعة من الوسائل الكمية و التي تهدف من خلالها على السيطرة في عرض النقود التقليل منه لامتناس الفائض في السيولة و من أهم هذه الوسائل نجد:

1-1 سعر إعادة الخصم

يتمثل سعر إعادة الخصم في الفائدة التي يمكن للبنك المركزي تحصيلها من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم لأي من الأوراق التجارية التي تحملها. ومن المعروف أن سعر الخصم يتأثر بشكل كبير بأسعار الفائدة القصيرة الأجل، وبذلك يكون هناك علاقة طردية بينهما ، فإذا أرادت السلطات النقدية أن تقوم بمعالجة حالة التضخم التي يمر بها الاقتصاد الوطني، فإنها تعتمد إلى رفع سعر إعادة الخصم، مما يجعل البنوك التجارية ترفع من سعر الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف حصول البنوك التجارية على النقود أو الائتمان أو الاحتياطات النقدية ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة بدوره إلى انخفاض الطلب على الائتمان من طرف المؤسسات ورجال الأعمال والأفراد، مما يخفض حجم الإنفاق الكلي، وهذا يساهم في تخفيف حدة التضخم.¹

ولتوضيح أكثر فإن البنك المركزي إذا أراد أن يقلل السيولة لدى الجمهور، يقوم بالزيادة في سعر إعادة الخصم، فتلجأ المصارف التجارية في هذه الحالة إلى القيام برفع سعر الخصم على الجمهور، مما مما يحدث حالة تردد لدى الأفراد في خصم أوراقهم التجارية، ويفضلون انتظار آجال حلولها بدلاً من تعجيل تسيلها من الجهاز المصرفي.²

1-2 عمليات السوق المفتوحة

تعتبر هذه السياسة من بين أحسن آليات السياسة النقدية فعالية في استهداف ظاهرة التضخم ، فعندما يكون هناك معدلات عالية للتضخم يتدخل البنك المركزي وذلك عن طريق بيع الأوراق المالية والتجارية وذلك من أجل امتصاص الفائض من الكتلة النقدية الذي يؤثر سلباً على الحياة الاقتصادية، أما في حالة الركود فيقوم بالعملية العكسية ولذا اعتبر فريدمان هذا الأداة ذات فعالية ونجاعة كبيرتين في التأثير على المعروض النقدي كما اعتبر كبير هذه الوسيلة الأكثر أهمية وفعالية بالمقارنة بالوسائل الأخرى لتأثيرها المباشر على النقود وحجم الائتمان ككل المقدمة للبنوك التجارية؛

¹ - خليفي عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 137.

² - رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه، آثاره وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، صندوق النقد العربي، 2021، ص 27.

رغم فعالية هذه السياسة فمن أجل نجاعتها ووصولها إلى الأهداف المسطرة من خلال استهداف ظاهرة التضخم ، لابد من توفر الدول على أسواق مالية ونقدية متطورة تتيح للبنك المركزي التدخل وبكل مرونة وسلامة من أجل بيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية ولذلك تلاحظ أن هناك اختلاف واضح وجلي نتائج هذه السياسة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.¹

1-3 نسبة الاحتياطي القانوني

تعتبر وسيلة فعالة لتنظيم حجم الائتمان تنضيم مباشر، فنسبة الاحتياطي القانوني تعتبر افضل وسيلة للتاثير في حجم الائتمان في حالة جمود وتخلف الأجهزة المالية والمصرفية، وتتجلى فعالية نسب الاحتياطي القانوني في أوقات التضخم بشكل أكبر منها في أوقات الكساد، إذ تجد البنوك التجارية في هذه الأوقات صعوبة في التوسع في عمليات الائتمان والإقراض باستخدام الزائد من احتياطياتها النقدية الناتج عن تخفيض تلك النسبة، فضلا عن أن التوسع في عمليات الائتمان والإقراض ترتبط بزيادة الطلب على الائتمان، والاقتراض من قبل الأفراد كالمستثمرين والمشروعات الانتاجية، وهذا قد لا يتحقق أثناء الكساد. بينما في حالة التضخم فان رفع نسبة الاحتياطي القانوني يقيد من مقدرة البنوك التجارية على زيادة حجم الائتمان، والودائع كذلك فانه يحد من فعالية هذه السياسة كون نتائجها غير مؤكدة في أحوال كثيرة ، وخاصة اذا كانت المصارف ذات سيولة عالية كما هو الحال في معظم البلدان النامية.²

2- الوسائل النوعية

تتكون وسائل السياسة النقدية النوعية من مجموعة من الإجراءات الخاصة التي يستخدمها البنك المركزي، بهدف التأثير على أنماط استخدام الائتمان، وتستخدم هذه الإجراءات جنبًا إلى جنب مع وسائل السياسة النقدية الكمية، وذلك في حال عدم تحقيق الأهداف المطلوبة بواسطة الأدوات النقدية الكمية في مكافحة الضغوط التضخمي، ونذكرها باختصار فيما يلي:³

2-1 الاقناع الادبي: يلجا البنك المركزي الى وسيلة الاقناع الادبي بغرض توجيه أنشطة البنوك التجارية وفقا للاهداف التي يرغب البنك المركزي في تحقيقها، حيث ان زيادة حجم الائتمان عن مستواه الطبيعي، يجعل تدخل البنك المركزي امرا ضروريا من خلال محاولة اقناعها بضرورة تخفيض حجم الائتمان؛

¹ - فودوا محمد، تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 17، 2017، ص 113.

² - غازي محمد عناية، مرجع سبق ذكره، ص 133.

³ - بن يخلف كمال، دور المعايير المحاسبية الدولية في معالجة اثر التضخم بالقوائم المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016، ص 20-21.

2-2 تحديد هامش الضمان: تستخدم هذه الوسيلة عند قيام البنوك التجارية بتقديم تسهيلات ائتمانية تستخدم بهدف المضاربة في سوق الأوراق المالية؛

2-3 الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع: الهدف من استخدام هذه الوسيلة هو الحد من مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان والتحكم في حجم السيولة في الاقتصاد من خلال وضع حد اعلى لاسعار الفائدة على الودائع الجارية لايمكن للبنوك التجارية تجاوزها؛

2-4 احداث التوازن بين القطاعات: وذلك بفرض أسعار فائدة عالية على القروض الموجهة للقطاعات التي يزيد فيها الطلب على القروض، وفرض أسعار فائدة اقل على القروض الموجهة للقطاعات الأخرى، وهذا يادي الى تغيير الطلب على القروض ومنه تحقيق التوازن الاقتصادي؛

2-5 الرقابة على شروط البيع بالتقسيط: في ظل تنامي البيع بالتقسيط ظهرت البوادر التضخمية نتيجة الافراط في الاطلب على مختلف السلع مما يتطلب دخول البنك المركزي وراقبته على الانفاق الاستهلاكي ورفع المبلغ المقدم من ثمن السلع وتخفيض مدة التقسيط وذلك لتخفيض الطلب عليها.

المطلب الثاني: السياسة المالية

تعني السياسة المالية استخدام بنود الميزانية، ومنها الضرائب والرسوم والنفقات العامة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية الرئيسية، ومن بين تلك الأهداف التوازن والاستقرار الداخلي للاقتصاد الوطني، وتمثل مجموعة الإجراءات القادرة على أداة النشاط المالي بأكبر كفاءة، وهي تستخدم في التحكم وضبط الطلب الكلي. فالرقابة المتوازنة للسياسة المالية اصبحت تعني احداث عجز في الميزانية وفائضا فيها تبعا لاحوال النشاط الاقتصادي من بطالة او رواج ، ففي البطالة والكساد تعتبر سياسة احداث عجز في الميزانية أمر ضروري لتحقيق معدلات اعلى من مستويات العمالة الكاملة والنمو المتوازن، اما في حالة التضخم فيجب تحقيق فائض في الميزانية بالتخفيض في مستويات الانفاق العام بالقدر اللازم لتحقيق التوازن.¹

تعتمد السياسة المالية في تحقيق أهدافها على مجموعة من الأدوات المتمثلة في:

1- الرقابة على الضريبة

عندما تظهر علامات على التضخم في الاقتصاد بسبب زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، تلجأ الحكومة إلى فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب الحالية لتقييد الزيادة في الطلب تهدف الحكومة إلى امتصاص

¹ -محمد حرواش، مرجع سبق ذكره، ص 57.

القوة الشرائية الزائدة للأفراد، مما يؤدي إلى تقليل الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الاقتصاد، وتلجأ الدولة إلى استعمال الضرائب بنوعها المباشرة وغير المباشرة،

تستخدم الضرائب المباشرة من خلال رفع الضرائب على دخول الأفراد وأرباح المؤسسات أو التخفيض من حجم الإعفاءات أو فرض ضرائب على فئات لم تخضع من قبل للاستقطاعات الضريبية، بالنسبة للضرائب غير المباشرة فتكون من خلال فرض ضرائب مرتفعة على السلع والخدمات غير الضرورية بما يعمل على انخفاض الطلب عليها، وتجدر الإشارة إلى أن فعالية استخدام الضرائب كوسيلة هامة لعلاج التضخم في الاقتصاد يعتمد على الأوعية الضريبية وتنامي الوعي الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات ومحدودية التهرب من مدى وضوح سداد الضرائب.¹

2- الرقابة على الدين العام

تُسهّم رقابة الدين العام في إدارة التحولات المالية وتوجيه الإنفاق الإنتاجي، وذلك بتجميد القوة الشرائية السائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية. تهدف السياسة المالية المتمثلة في رقابة الدين العام إلى سد العجز في منابع التمويل، وذلك عن طريق تحويل الموارد المالية أو القوة الشرائية الزائدة في القطاع الخاص والعام، وذلك بكمية كافية لتحقيق الاستقرار في مستوى التوظيف الكامل، وغالبا ما تلجأ السلطات الحكومية إلى عقد القروض، وطرح الأسهم والسندات الاكتتاب من قبل الجمهور، تعضيدا لوسائل الرقابة المال²ية الأخرى كاستفاد الضريبة لطاقتها، أي عندما تزيد نفقاتها الحدية عن النفقات الحدية للاقتراض فضلا عن كونها وسيلة أسرع تجاوبا في تحقيق الميزانية، والعدل في توزيع الثروات.

3- الرقابة على الإنفاق العام

تستخدم سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية للحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، تتمثل هذه السياسة في الضغط على الإنفاق العام بهدف تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات، ويعود هذا الأمر إلى أن خفض الإنفاق العام ينتج عنه انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم يؤدي إلى

¹ - أسماء ناويس، مرجع سبق ذكره، ص 93.

² - جديني ميمي، إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لاستهداف التضخم في الجزائر للفترة 1990-2013، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016، ص 115.

انخفاض في مستويات الدخل التي تولدها هذه النفقات وعلى نحو متصل، يقل الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد مما يعزز الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار.¹

المطلب الثالث: سياسة الرقابة على الأجور والأسعار

يعد السيطرة على الأجور والأسعار واحدة من الإجراءات الضرورية لمواجهة ظاهرة التضخم في التكاليف. يتم ذلك من خلال التأثير على العنصر الرئيسي المحفز لارتفاع التكاليف، وهو الأجر، بالبحث عن العلاقة الموجودة بين الأجور والأسعار. يهدف ذلك إلى الحفاظ على القوة الشرائية للطبقة العاملة والدفاع عنها.

1- الرقابة على الأجور

تلعب تكاليف الإنتاج دوراً حاسماً في تحديد مستويات الأسعار، وتُعدُّ الأجور العنصر الأهم في هذه التكاليف. إذ تسهم الزيادات غير المنتظمة والمتسارعة في معدلات الأجور في حدوث زيادات مرتبطة في المستوى العام للأسعار. يُعدُّ ارتفاع مستويات الأسعار تعبيراً عن تلك الزيادات في معدلات الأجور، وخاصةً عندما يتجاوز ارتفاع معدلات الأجور زيادة معدلات الإنتاجية، مما يعزز الضغوط التضخمية في الاقتصاد. وتحدث هذه الظاهرة عندما تزيد الدولة معدلات الأجور أو توفر فرص عمل للأشخاص ذوي المؤهلات الجامعية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، دون أن تترافق هذه الزيادة في الدخل بزيادة في الإنتاجية. ونتيجة لذلك، يتولد قوة شرائية زائدة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تتجاوز قدرة الجهاز الإنتاجي، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد ويؤدي إلى ارتفاع في مستويات الأسعار المحلية.²

2- الرقابة على الأسعار

تسعى الحكومة في الاقتصاديات التي تعاني من تصاعد التضخم، إلى تحقيق التوازن في سوق السلع وضمان الاستقرار الاقتصادي من خلال الاعتماد على قوى العرض والطلب، ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة أدوات جديدة تهدف إلى تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، ومن بين تلك الأدوات تأتي الرقابة على الأسعار كأحدى الوسائل الرئيسية، تهدف هذه الرقابة إلى وضع ضوابط قانونية تحد من ارتفاع المستويات الأسعارية عن طريق تحديد الأسعار بشكل إداري يهدف ذلك إلى ضمان توفر السلع الأساسية بأسعار تتناسب مع القدرة الشرائية لمختلف فئات المجتمع، تعتبر هذه الوسيلة وسيلة فعالة لمنع ارتفاع الأسعار، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى

¹ - سيماء محسن علاوي، دور السياسة المالية في معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة 1996-2011، مجلة كلية بغداد للعلوم الجامعة، العدد 48، 2016، ص 424.

² - غازي محمد عناية، مرجع سبق ذكره، ص 178.

مطالبة بزيادة الأجور لمواجهة ارتفاع التكاليف، مما يتسبب في زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع مستويات الأسعار.¹

رغم فرض الحكومة لهذه السياسة لمواجهة ضاهرة التضخم والحد منها الى ان هناك مجموعة من الأسباب الواقفة وراء عدم الكفاءة النسبية لسياسة الرقابة على الأسعار نجد مايلي:²

- إيجاد صعوبات فنية في تحديد الأسعار وتقدير هامش الربح المسموح به للمنتجين، وهل يجب ان يكون هناك اختلاف في الأسعار او ان تكون موحدة في كل البلاد؛
- الحكومات بهذه الطريقة تهاجم الاعراض الخاصة بالتضخم وليس الأسباب المنشئة له، وتقييد ضغط الطلب في تعبيره عن نفسه في شكل ارتفاع الأسعار ويؤدي الى زيادة انتشار السوق السوداء؛
- تؤدي الرقابة على الأسعار الى تخصيص غير كفاء للموارد بتحويل المنتجين من انتاج السلع الضرورية الى انتاج السلع الكمالية، ذلك ان القيود بشأن ارتفاع الأسعار مفروضة فقط على السلع الضرورية، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الكمالية الامر الذي يشجع المنتجين على زيادة انتاجها؛
- القيود الموضوعية من قبل الدولة يمكن ان تفرض على المنتجين بيع منتجاتهم وهذا قد يثبت عدم كفاءة الاقتصاد.

¹ - بن يخلف كمال، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² - معمري ليلي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

خلاصة الفصل

تطرقنا من خلال هذا الفصل الى الاطار النظري لظاهرة التضخم كما اتت بها النظرية الاقتصادية، وبالرغم من تعدد المدارس الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة إلا انها عجزت عن تقديم تعريف شامل وموحد لها رغم اجماعها على ان التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض في قيمة هذه النقود بسبب فائض الطلب من السلع والخدمات بما يفوق العرض منها، وقد يكون سببها اما من جانب الطلب كالتوسع في الانفاق العمومي بجانبه الاستهلاكي والاستثمار أو من جانب العرض التكاليف كعدم مرونة الجهاز الانتاجي خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الانتاج اهمها تكلفة العمل، أو قد يرجع سببها الى خلل هيكلي في اقتصاديات الدول خاصة الدول النامية منها، كما اتضح من خلال هذا الفصل أن للتضخم عدة آثار سلبية تلقي بظلالها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطن بداية من فقدان الثقة بالعملة المحلية وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات وصولاً الى انتشار الفساد وتعفن الادارة المحلية بالرشوة واختلاس المال العالم

وعلى هذا الأساس تسعى حكومات الدول المختلفة الى الحد من آثار الضغوط التضخمية بانتهاج مجموعة من الأساليب والوسائل تتمثل اهمها في السياسة النقدية الانكماشية بهدف امتصاص فائض المعروض النقدي في السوق النقدية الذي لا يقابله اي انتاج حقيقي، هذا من جهة والسياسة المالية التي تسعى الى تخفيض الطلب الكلي ، وكذا سياسة الرقابة على الاجور والاسعار، ولا يتم ذلك الا من خلال اعطاء استقلالية تامة للسلطات النقدية وعلى رأسها البنك المركزي بهدف زيادة فعالية ونجاعة هذه الأدوات في السيطرة على التضخم.

الفصل الثاني

الإطار النظري لسعر الصرف

تمهيد

ان النشاط التجاري وتداخل العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة، التي تستخدم كل منها عملتها الوطنية، أدى إلى ظهور ما يعرف بسعر صرف العملات الأجنبية. تترتب على هذا التداخل مصالح الدول واتساع العلاقات التجارية، مما يؤدي إلى تكوين علاقات دائنة ومدينة بين دول العالم. ومن بين المشكلات التي تظهر في التبادل الدولي، خاصة بعد تعويم العملات في العديد من الدول، مشكلة العلاقة بين العملات المحلية والعملات الأجنبية. وغالباً ما تتعرض عملات الدول المختلفة لتقلبات وتغيرات مستمرة بسبب تداخل العوامل المختلفة، مما يزيد من المخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية. ويصعب على المتعاملين الاقتصاديين في كثير من الأحيان تجنب هذه المخاطر أو تغطيتها، مما يتسبب في حدوث خسائر كبيرة.

تعتبر سياسة الصرف اهم السياسات الاقتصادية، لكونها الية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني لاي دولة، لما لها من تأثيرات على التوازنات الداخلية والخارجية، وتعتبر سياسة خفض قيمة العملة وسياسة رفع قيمتها اهم سياسات الصرف المتبعة.

سيغطي الفصل الاول للدراسة مختلف جوانب سعر الصرف وذلك بتقديم اساسيات حول اسعار الصرف من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: اساسيات سعر الصرف

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ومخاطر تقلباته

المبحث الثالث: سياسات أسعار الصرف

المبحث الأول: أساسيات سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات التي تؤثر على التعاملات الاقتصادية الدولية، اين يتم تحديده كأى سلعة وفقاً لقوى العرض والطلب في سعر الصرف، كما يعتبر أهم العناصر في المبادلات الدولية، ولفهم أسعار الصرف أكثر سنتطرق الى المفاهيم، والانظمة والنظريات القائمة عليها.

المطلب الأول : ماهية سعر الصرف

تتبع جميع الدول في العالم عملة خاصة بها تعبر عن سيادتها على إقليم محدد، وتستخدم هذه العملات في ثلاثة أدوار أساسية: الوحدة النقدية والوسيلة للدفع ومخزن للقيمة. ومع ذلك لا تستطيع معظم العملات في العالم تحقيق ذلك خارج اقتصاداتها الخاصة، وبالتالي يصبح تحويل القدرة الشرائية من عملة إلى أخرى ضرورياً لتسهيل المعاملات التجارية والمالية بين مختلف أنحاء العالم، ويتم ذلك من خلال عمليات الصرف، واستخدام سعر الصرف كوسيلة ربط بين الاقتصاد المحلي وبقية اقتصادات العالم.

1- تعريف سعر الصرف

تعددت المفاهيم التي تناولت سعر الصرف، ومن أهمها ما يلي :

التعريف الأول: سعر الصرف هو عملية تحويل عدد من الوحدات من عملة معينة بعدد وحدات من عملة أخرى، وتتطلب عملية تحويل العملات لبعضها معرفة الوسائل والاساليب وكذا مختلف القوى التي تؤثر في تحديد نسب مبادلة عملات الدول المختلفة، وبالتالي معرفة معدل أو سعر العملة الوطنية بما تساويه أو تعادله من وحدات العملة الأجنبية¹.

التعريف الثاني: سعر الصرف هو أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في الإقتصاد العالمي.²

التعريف الثالث: عدد الوحدات الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة أجنبية، أو عدد الوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة وطنية واحدة.³

¹ - عبد الرحمان علي الجبلاني، أنضمة اسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4، العدد3، 2015، ص 7.

² - تامر فكري النجار، اقتصاديات سعر الصرف وتعويم العملات (دراسة نظرية وتحليلية وقياسية)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2021، ص 10.

³ - فاطمة الزهراء خبازي، إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2018، ص

من خلال التعريف السابق نستنتج أن سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة المحلية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ويعتبر النقد الأجنبي بمثابة سلعة كباقي السلع يتم تبادلها بين الدول المصدر لها، ويعبر عن ثمنها بوحدة من العملة الوطنية. أي أن سعر الصرف يعتبر أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي.

2- أهمية سعر الصرف

ينتج سعر الصرف نتيجة تقابل العرض والطلب على العملات الأجنبية الناجمة عن المبادلات التجارية للسلع والخدمات أو حركة رؤوس الامزال بين البلدان، ومن ثم فهو ليس مجرد سعر بسيط مثل سعر اي سلعة اخرى، بل هو متغير اقتصادي مهم تتجلى اهميته فيما يلي :

- قدرته على تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي: حيث يمثل التوازن الداخلي في استقرار الاسعار المحلية، وتحقيق مستوى النمو لاقتصادي، في حين يمثل التوازن الخارجي في تحقيق توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة.¹
- يؤدي استقرار سعر الصرف في دولة ما الى زيادة الاستثمارات الأجنبية في هذه الدولة، فالتقلبات في اسعار الصرف تؤدي الى زيادة المشاكل لدى المستثمرين في هذه الدولة وبالتالي ضعف الاستثمار فيها.²
- تدوير الموارد بالقطاعات، ففي حالة انخفاض سعر الصرف، فإن ذلك سيؤدي إلى تعطيل بعض الصناعات المختصة بالتصدير وتحويل هذه الموارد إلى التداول المحلي. أما في حالة ارتفاع أسعار الصرف، فإن ذلك يؤدي الى تطوير الصناعات التصديرية من خلال تحويل الموارد اليها من ببقية القطاعات الاخرى في الاقتصاد القومي والقدرة على علاج العجز في ميزان المدفوعات.³
- يعتبر سعر الصرف همزة الوصل التي تسمح بالانتقال من العملة الوطنية الى العملة الدولية، مما يسهم كثيرا في تسهيل عمليات التجارة الدولية، والربط بين أسعار السلع المحلية وأسعارها العالمية.⁴

3- اشكال سعر الصرف

يتعدى تحديد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى التسعيرات اليومية المعلنة، إذ تؤثر اعتبارات أخرى على سعر الصرف، وتأخذ هذه العوامل اشكالا متعددة، ولكل منها معناها ومدلولها الخاص وبالتالي استخدامها المناسب.

¹ - تامر فكري النجار، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² - نفس المرجع، ص 12.

³ - نفس المرجع، ص 12.

⁴ - عبد الحميد مرغيث، النقود والتمويل الدولي، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2019، ص 22.

3-1- سعر الصرف الاسمي

يقصد به سعر العملة الأجنبية بدلالة العملة المحلية، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ويتغير سعر الصرف الاسمي يوميا وفقا لنظام الصرف المعتمد في البلد، وينقسم سعر الصرف الاسمي الى سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر صرف موازي معمول به في الاسواق الموازية.¹

3-2- سعر الصرف الحقيقي

يعبر عن عدد الوحدات من السلع الاجنبية لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة.²

3-3- سعر الصرف الفعلي

يعبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات اخرى في فترة زمنية معينة، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن او تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات.³

3-4- سعر الصرف التوازني

السعر الذي يؤدي الى التوازن المستديم لميزان المدفوعات، عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وكاف. ويعرف كذلك على انه السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركة رؤوس الاموال غير العادية فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لاي سلعة من السلع المتداولة في الاسواق الحرة في وجود المنافسة التامة.⁴

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف

تم تطبيق عدة أنظمة للصرف في النظام النقدي الدولي بعد انهيار نظام بريتون وودز، ويعتمد مسار العملة على حركة المعاملات الدولية بالتنسيق مع نظام سعر الصرف المعمول به. ومن هذا المنطلق، يؤكد العديد من

1 - فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

2 - نفس المرجع، ص 73.

3 - فاطمة الزهراء خبازي، اشكالية عدم الاستقرار في اسعار الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، 2016، ص 150.

4 - نوفل بعلول، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، 2018، ص 9-10.

الاقتصاديين على أهمية اختيار النظام الأنسب للاقتصاد، ويتطلب ذلك دراسة كل نظام مع تقديم مزاياه وعيوبه، بدءاً من النظم الأشد ثباتاً إلى النظم الأكثر مرونة.

1- نظام سعر الصرف الثابت

يجد سعر الصرف الثابت تطبيقه المثالي في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب، حيث تربط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب تتعامل به، أن يتحقق سعر ثابت للعملة المختلفة بعضها ببعض ولذلك فإنه في ضل قاعدة الذهب الاصل لا يتغير سعر الصرف بل يظهر ثابتاً، لأنه إذا ارتفع ثمن احدى العملات، فيكفي ان يقوم الافراد بشراء الذهب ثم بيعه لدولة هذه العملة بسعر التعادل، مما يعود بثمن العملة الاصل.¹

1-1- إيجابيات نظام الصرف الثابت

يتمتع نظام الصرف الثابت بعدة مزايا أهمها:²

- في ضل نظام الصرف الثابت تتحقق معدلات تضخم منخفضة وتعزز من مصداقية السياسة النقدية، ويتاح في ظلها إمكانية تخفيض تكاليف المعاملات وتحسين ظروف المبادلات والنمو الاقتصادي؛
- تحقيق الاستقرار في الاسعار وتقادي التقلبات الكبيرة، تخفيض المخاطرة وعدم اليقين المرتبطة بتقلبات اسعار الصرف والذي يؤثر على القرارات الاقتصادية كالاستثمار والإنتاج؛
- يمكن ان يساهم هذا النظام في تخفيض نسبة الاضطرابات المسجلة على مستوى سوق الصرف؛
- يعمل على إلزام السلطات بشروط تثبيت سعر الصرف بين العملة المحلية والعملة الاجنبية بالاطافة الى الالتزام بقابلية التحويل.

1-2- سلبيات نظام سعر الصرف الثابت

بالرغم من الايجابيات التي توفرها هذه الانظمة إلى انها لا تخلو من النقائص والسلبيات، أهمها هي:³

- خسارة استقلالية السياسة النقدية فالدولة تصبح خاضعة للسياسة النقدية للدولة صاحبة العملة المرجعية، وتفقد السلطات النقدية التحكم في اسعار الفائدة للتأثير على الاقتصاد الوطني؛

¹ - جميل محمد خالد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 184.

² - جبوري محمد، بوزيان محمد، أنظمة أسعار الصرف، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 90-92.

³ - برياطي حسين، زيدان محمد، خيارات نظم سعر الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول (دراسة حالة الدول العربية)، REVUE GESTION&ECONOMIE، العدد 17، 2017، ص 39-40.

- في ظل النظام يجب على البنك المركزي الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملات الصعبة من أجل التدخل لحماية والحفاظ على قيمة تعادل العملة المثبتة، الحفاظ على قيمة تعادل ثابتة للعملة قد لا يعكس غالبا الواقع الاقتصادي وبالتالي تكون الدولة المتبعة لنظام الصرف الثابت معرضة لأزمات نقدية؛
- الاحتفاظ باحتياطات صرف كبيرة يكون له تكاليف فهذا يعني تصخير ارادات التصدير الى استثمارات ضعيفة المردودية وهو ما ينقص من الاستهلاك والاستثمار المحلي، وتدفع الدولة سعر فائدة عالي على السندات التي تتبعها للحصول على العملة الصعبة؛
- الزيادة الحتمية في سعر الصرف الحقيقي التي تنشأ نظرا لتأخر انخفاض معدلات التضخم؛
- مدة التعديل، بحيث أن السلطات النقدية لا تلجأ في حالة اختلال ميزان المدفوعات إلى عملية التخفيض للتعديل، وإنما تضع سياسة ميزانية انكماشية أو تطبق مراقبة الصرف، ثم إذا لم تنجح هذه السياسات فإنها تلجأ إلى التخفيض، فإذا خفضت سعر صرف عملتها متأخرة فهذا التخفيض سيزيد من حدة الاختلال ويزيد من حدة التضخم إلى جانب أنها تؤثر كثيرا على احتياطات الصرف نتيجة زيادة المبالغ المخصصة للدفاع عن قيمة تعادل العملة، وفي نظام صرف ثابت. الصدمات الخارجية تمتص عن طريق التغيير في الأسعار والأجور.

2- نظام سعر الصرف المرن

تخفي في نظام سعر الصرف المرن العلاقة بين العملات المختلفة. عما هو متبع في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة حيث تسمح البنوك المركزية في ظل نظام أسعار الصرف المرنة بتعديل سعر الصرف وذلك كي يساوي بين الطلب والعرض من العملة الأجنبية دون أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبية يطلق على نظام سعر الصرف المرن إسم نظام تعويم العملات وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية والنقدية عبء معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة في مجالات الحد من الواردات وإحداث تغييرات معينة في مستويات الأسعار، وكذلك إحداث تغييرات في مستويات الدخل، وإحداث تغييرات في أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال فجهاز الأسعار يتكفل بإحداث التغييرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تتعكس بدورها في التأثير على قيمة كل من الصادرات والواردات، وانتقال رؤوس الأموال.¹ ويميز الاقتصاديون في هذا المجال بين نوعين من التعويم هما:²

أولاً: التعويم النظيف

¹ - شقيري نوري موسى، وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص 164-165.

² - المراهي البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2016، ص 25-26.

ويتم هذا النوع من التعويم عن طريق قيام السلطات التنفيذية بترك سعر الصرف حراً، يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، وفي الوقت نفسه تقوم بإنشاء ما يعرف باسم أموال موازنة الصرف عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطيات النقدية التي يتسنى من خلالها للسلطات النقدية أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريّة بقصد حماية قيمة العملة الخارجية من التأثيرات العارضة أو المؤقتة والتي تسببها عمليات المضاربة غير الموازنة.

ثانياً: التعويم غير النظيف

ويتم هذا النوع من التعويم عن طريق تدخل السلطات التنفيذية في أسواق الصرف الأجنبي بائعاً أو مشترياً بغية التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة، فقد تدخل السلطات النقدية بائعة لعملتها الوطنية بهدف زيادة العرض منها أو تخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها، وقد تدخل هذه السلطات النقدية كمشتريّة لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها المدفوعات فائضاً وبالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهروب للخارج حتى ولو كان ميزان المدفوعات فائضاً.

2-1- ايجابيات نظام سعر الصرف المرن

يتميز نظام الصرف المرن بالعديد من الايجابيات أهمها:¹

- تعويم العملة يسمح باعطاء صورة حقيقية عن الاقتصاد ويسمح بالوصول الى سعر التوازن؛
- البنك المركزي غير مجبر بالاحتفاظ باحتياطيات صرف كبيرة لان تقلبات سعر الصرف تسمح بتقل وحركية رؤوس الاموال التي تعدل اليا ميزان المدفوعات، وبالتالي عدم تدخل البنك المركزي من اجل مساندة سعر صرف العملة المحلية؛
- لا يشجع على المضاربة لكونه يجعلها معتمدة أكثر على المصادفة؛
- الانتقال الدولي لموجات التضخم يصبح محدوداً فارتفاع المستوى العام للأسعار لاي دولة كانت يسمح بانخفاض عملتها وهذا الانخفاض يسمح بتغطية التضخم ويسمح بالحفاض على التوازن التجاري؛
- يعطي للدولة استقلالية في السياسة النقدية المتبعة.

2-2- سلبيات نظام الصرف المرن

¹ - برياطي حسين، زيدان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 40.

يشير الاقتصاديون الى بعض المشاكل الاقتصادية المرتبطة باتباع الدول لنظام أسعار الصرف المرنة، وفيما يلي نوضح بعض السلبيات والعيوب المتعلقة بهذا النظام:¹

- نادرا ما تعمل قوى السوق بشكل كامل، هناك مخاطر من سوق التقييم والذي قد يؤدي الى أن يكون سعر الصرف بمستوى لا تبرره الأوضاع الاقتصادية؛
- إن مسار سعر الصرف المستقبلي يلبسه الغموض وبالتالي يؤدي الى خلق مصاعب لعملية التخطيط والنشاط الاقتصادي؛
- يمكن أن يسيء استخدام استقلالية السياسة النقدية، فمثلا عدم قيام الحكومة بمنع انخفاض العملة يمكن ان يؤدي إلى سياسة مالية ونقدية تضخمية.

3- نظم الصرف الوسيطة

وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا بحدود معينة في كلا الاتجاهين، وبالتالي فإن هذا النظام يتوسط النظامين الثابت والحر فهو لا يمتاز بالجمود كما في الأول، ولا يسمح بالتذبذب بشكل كبير بما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية كما في الثاني. ويرى أن النظم الوسيطة أصبحت هي الأكثر تداولاً، حيث تحافظ هذه الأنظمة على درجة من المرونة في سعر الصرف مقارنة مع أنظمة الصرف الثابتة، كما أن نظم الصرف الوسيطة تسمح لسعر الصرف الثابت أن يعدل التغيرات المؤقتة في الأسعار النسبية والمحافظة على درجة من الاستقلال النقدي، وتحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم المحلي بالمقارنة مع تطبيق نظام الصرف الثابت حتى اذا كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى اقتصاديات الدولة الشريكة.²

3-1- ايجابيات نظم الصرف الوسيطة

- نظام الصرف سواء كان ثابتاً أو مرناً أو وسيطاً له محاسن، وتتمثل ايجابيات الانظمة الوسيطة فيما يلي:³
- حفاظ هذه الأنظمة على قدر من المرونة في سعر الصرف التي تساهم في تعديل الأسعار بسبب دورها في تثبيت التغيرات الاسمية والمحافظة على درجة من الاستقلال النقدي، مقارنة بأنظمة التثبيت. أما بمقارنتها مع

1 - بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف وتحديد (دراسة قياسية للدينار الجزائري)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2014، ص 61-62.

2 - محمد ياسر زيدان النحال، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ماجستير في إدارة الاعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2016، ص 51.

3 - وردة موساوي، أثر انحرافات سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني على الأداء الاقتصادي الكلي (باستعمال أدوات التحليل الكمي) دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس المدينة، 2019، ص 82.

أنظمة التعويم فإنها تساهم في الحد من التقلبات في سعر الصرف الاسمي كما تساهم في استهداف الأسعار الداخلية؛

- تحقيق استقرار نسبي في معدلات التضخم المحلية مقارنة بتطبيق نظام سعر الصرف الثابت، حتى ولو كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى اقتصاديات الدول الشريكة.

3-2- سلبيات نظم الصرف الوسيطة

ان الانظمة الوسيطة كما تتمتع بإيجابيات فعلية مجموعة من السلبيات أبرزها:¹

- تأخير تعديلات سعر الصرف بالنسبة للأساسيات مما ضاعف من مشاكل التنافسية بالسعر، حيث كانت تعاني المؤسسات المتواجدة في المناطق التضخمية، إضافة إلى عدم التوازن في الميزان الخارجي. لهذه الدول؛
- المضاربة كانت تأخذ أشكالا واسعة مما كان يزيد من عدم استقرار الأسعار، حيث أن أخطار المضاربين كانت محسوبة نوعا ما مع قناعة تدخل السلطات النقدية لإعادة التوازن، فكان ينتج عن ذلك تناظر معلوماتي، لأن المضاربين كانوا يعرفون بأن البنوك المركزية ستدافع عن أسعار صرفها.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لاسعار الصرف

تعدّ الأنظمة النقدية التي تستخدم مقاييس مختلفة، يؤدي إلى تنوع القواعد النقدية المعتمدة، بالإضافة إلى التباين في المؤشرات الاقتصادية والمالية المستخدمة لتحديد قيمة العملة، وهذا يتسبب في تعدد النظريات المفسرة لتكوين وتحديد سعر الصرف.

1- نظرية تعادل القوة الشرائية

تم وضع نظرية تعادل القوة الشرائية من طرف الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل سنة 1918، وتقوم النظرية على فكرة ان السلع المتجانسة المتبادلة على المستوى العالمي يجب أن يكون لها نفس السعر في جميع الدول، اذا ما تم تقييمها، أي ان الوحدة النقدية للدولة يجب أن تسمح بالحصول على نفس كمية من السلع والخدمات المحلية، التي يتم الحصول عليها من السلع والخدمات الأجنبية عند تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية، فحسب النظرية سعر الصرف بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها المحلي مع قوتها الشرائية في دول أخرى، بعد تحويل العملة المحلية إلى عملة الأجنبية وفق سعر الصرف المحقق للتبادل.²

1 - كبداني سيدي احمد، قاسم محمد فواد، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول MENA، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 03، 2013، ص 116.

2 - تواتي حديجة، تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف (دراسة حالة سعر الصرف الجزائري)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2014، ص 7-8.

2- نظرية تعادل معدلات الفائدة

تغير معدلات الفائدة في بلدين لابد وأن يؤثر في نسبة تغير سعر الصرف يعني الاختلاف بين معدلات الفائدة بين بلدين ينتج عنه إما تحسن أو تدهور للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية.

إذا نظرية تعادل أسعار الفائدة ترتكز على على صورتين:¹

2-1- نظرية تعادل معدلات الفائدة المغطاة: تقيم العلاقة بين سعر الصرف الآجل والعاجل انطلاقاً من الفرق بين معدلات الفائدة

2-2 نظرية تعادل معدلات الفائدة الغير مغطاة: تقدم التنبؤات بالقيمة المستقبلية لسعر الصرف كما توضح الدور الأساسي لعملية المضاربة في أسواق الصرف. وتستند إلى:

- غياب تكاليف المعاملات،
- تعتبر الاصول المحلية والأجنبية متماثلة من حيث درجة المخاطرة وتاريخ الاستحقاق؛
- عدم وجود رقابة على حركة رؤوس الأموال، أي حركة تامة.

3- نظرية ميزان المدفوعات

تسمى أيضا بنظرية العرض والطلب أو نظرية ميزان المدفوعات، وتقوم على فكرة نسبية أي أن تحديد سعر الصرف لا يعدو أن يكون بحثاً في تحديد نظرية الإتمان: وأن سعر الصرف يتحدد بأي ثمن اخر طبقاً لقانون العرض والطلب عليها. وأن العرض و الطلب ما هو الا نتيجة لحقوق البلد وديونه في علاقاته الاقتصادية الخارجية مع البلدان الأخرى، أي من واقع ميزان المدفوعات فاذا كانت حقوق البلد اكثر من ديونه فان عرض العملات الأجنبية سوف يزداد طلباً للعملة الوطنية، أي أن المطلوب من العملة الوطنية يكون أكثر من المعروض منها، فينخفض ثمن العملة الأجنبية مقوماً بالعملة الوطنية، ويكون سعر الصرف متوافقاً وفي صالح البلد الدائن وترتفع قيمة العملة الأجنبية مقوماً بالعملة المحلية عندما تكون حقوق البلد أقل من ديونه، أي أن سعر الصرف يكون غير متوافق وليس في صالح البلدين.²

4- نظرية كفاءة السوق

¹ - WWW.EQUITI.COM تم الاطلاع على هذا الموقع بتاريخ 2023/02/07.

² - مايج شبيب الشمري، حسن كريم، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، الطبعة الأولى، دار الضياء للنشر والتوزيع، بغداد، 2015، ص 277-278.

تقوم هذه النظرية على أساس الاستغلال الكفء للمعلومات في السوق والسوق الكفء هو ذلك السوق الذي تتعكس فيه كل المعلومات المتاحة، كذلك يتضمن بالضرورة أن تتبع أسعار الأصول مسارا عشوائيا، أي ان العوائد الفعلية تتقلب عشوائيا حول القيمة التوازنية المتوقعة، التي من الممكن أن تكون غير ثابتة، ويوصف السوق بضعف الكفاءة عندما لا يمكن لأي متعامل في السوق أن يحقق عوائد غير عادية من خلال استخدام التاريخ السابق للأسعار والعوائد، أما الشكل القوي للكفاءة يتحقق عندما يستحيل على المتعامل فيه تحقيق عواد غير عادية باستخدام قواعد التجارة المبنية إما على معلومات عامة أو خاصة¹.

5-نظرية كمية النقود

تتمثل هذه النظرية في كونها أقدم وأهم النظريات الاقتصادية، والتي تشير في شكلها البسيط إلى أن التغيير في المستوى العام للأسعار يتحدد بواسطة التغيرات التي تحدث في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، فالزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تغيير في متعامل التبادل الدولي، إذن نقص في الصادرات وبالتالي إلى ميزان حسابي غير موافق عامل كمية النقود يؤثر على القيمة الخارجية للنقود².

1 - بعباي رابح، العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة واثرها على ميزان المدفوعات (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم المالية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس-المدية-، 2017، ص 17-18.

2 - المراحي البشير، مرجع سبق ذكره، ص 68.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ومخاطر تقلباته

تتأثر أسعار الصرف الأجنبية بمختلف العوامل، حيث تُعدُّ أسعار الصرف عاملاً مهماً في تحديد الحالة الاقتصادية للدول. ومن الممكن أن تتسبب هذه العوامل المؤثرة في مخاطر اقتصادية كبيرة، سواء على المستوى الكلي بتأثيرها على ميزان المدفوعات، أو على المستوى الجزئي بتحقيق التضخم وفقدان المكاسب، مما قد يؤثر على استمرار المؤسسة، لذلك يجب إدارة هذه المخاطر من خلال تبني استراتيجية تهدف إلى تقليل الآثار السلبية لأسعار الصرف.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

يعتبر سعر الصرف عنصر مهم جداً لتحديد الحالة الاقتصادية للبلاد، حيث يحدد قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، يتحدد ارتفاع وانخفاض سعر الصرف العملة في السوق من خلال العوامل الرئيسية التالية:

1- الميزان التجاري

يرتبط سعر الصرف بالميزان التجاري، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي اختلال في الميزان التجاري، وفي هذه الحالة ومن أجل العودة إلى حالة التوازن لابد من العمل على تشجيع الاستيراد من الخارج، أما إذا لم يتم تحديد سعر صرف العملة باقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضاً إلى اختلال في الميزان التجاري.

يمكن القول أن الميزان التجاري وسعر الصرف يرتبطان ارتباطاً طردياً، فكلما كان التصدير أكبر من الاستيراد أدى ذلك إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة وزيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية¹.

2- التضخم

1 - جمال مساعدي، شريف غياط، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم، مجلة دراسات، جامعة الاغواط، العدد 02، 2019، ص 23.

يملك التضخم تأثيرا واضحا على قيمة العملة وسعر صرفها، يؤدي ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاديات الوطنية إلى انخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية¹. فكلما زاد التضخم المحلي ارتفعت أسعار السلع المحلية مع نظيراتها الأجنبية هذا ما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الأجنبية وبالتالي زيادة المعروض من العملة المحلية يقابله زيادة الطلب على العملة الأجنبية مخلفا وراءه انخفاض قيمة العملة، يعني ان العلاقة بين سعر الصرف والتضخم المحلي عكسية، وكلما زاد التضخم العالمي ارتفعت أسعار السلع العالمية مع نظيراتها المحلية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية، وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية يقابله زيادة الطلب على العملة المحلية مخلفا وراءه ارتفاع قيمة العملة، ويعني ان العلاقة بين قيمة العملة والتضخم المحلي عكسية، أما العلاقة بين قيمة العملة والتضخم العالمي فهي طردية².

3- سعر الفائدة

تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف بشكل غير مباشر، ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية يجذب راس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة بسبب ارتفاع الطلب عليها، أما في حال ارتفاع أسعار الفائدة الدولية فهذا يحفز المستثمرين على طلب العملة الأجنبية وذلك للحصول على عوائد أكثر في الأسواق الدولية، وبالتالي ارتفاع قيمة العملة الأجنبية وانخفاض سعر صرف العملة المحلية³.

4- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

يتأثر سعر الصرف أثرا غير مباشر بالناتج المحلي الإجمالي، إن الزيادة في معدل الناتج المحلي يعكس زيادة إنتاجية المؤسسات المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية، بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع، وإذا انخفضت إنتاجية المؤسسات المحلية مقارنة بالدول الأخرى، فالسلع المنتجة تصبح نسبيا غالية الثمن وتميل قيمة العملة إلى الانخفاض، ترتفع قيمة عملة الدولة، بزيادة إنتاجية دولة ما بالنسبة لدولة أخرى وتكون في الفترة الطويلة⁴.

5- الموازنة العامة

1 - حاكم محسن محمد، أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف، مجلة أهل البيت، المجلد 01، العدد 01، 2004، ص 172.
2 - جمال مساعدي، شريف غياط، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم (دراسة بيانية)، مجلة الدراسات، المجلد 01، العدد 02، 2019، ص 22-23.
3 - سي محمد كمال، الاقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 101.
4 - فاطمة الزهراء خبازي، إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة، مرجع سبق ذكره، ص 70.

للموازنة العامة دور مهم في التأثير على سعر الصرف، إن تبني الحكومة لسياسة مالية انكماشية من خلال تقليص حجم الانفاق العام، فإن ذلك سيؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي في النهاية إلى رفع سعر صرف العملة المحلية¹.

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف متمثلة في:

- المخاطر السياسية والطبيعية (الحروب الكوارث الطبيعية).

- التوقعات (الإشاعات والأخبار).

- خبرة المتعاملين وأوضاعهم.

المطلب الثاني: مخاطر تقلبات أسعار الصرف

1- تعريف خطر الصرف

يعبر خطر الصرف عن الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج جراء التقلبات في أسعار صرف العملات تلك المؤسسة².

يعرف خطر الصرف بأنه الخسارة المحتملة بسبب وجود اختلاف وتباين غير معروف مسبقاً مرتبط بالتغير في سعر الصرف للعملة الأجنبية مقابل العملة المرجعية³.

إذن مخاطر سعر الصرف تنشأ من التغير الحاصل في سعر إحدى العملات بالنسبة إلى سعر عملة أخرى، تتأثر الشركات والمستثمرون بهذا التغير.

2- أنواع مخاطر الصرف

ينطوي التعامل بالعملات على عدة مخاطر تواجه المتعاملين ولا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار لتفادي أو تقليل آثارها، وسنوضح هذه المخاطر فيما يلي:

2-1- **المخاطر المالية:** تتمثل في مجموع المخاطر الناتجة من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف والتي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية، وتنشأ هذه المخاطر بسبب التغيرات في قيمة العملة والتي تحدث فجأة

1 - نفس المرجع، ص 71.

2 - عبد الحق بوعتروس، حول أهمية إدارة مخاطر الصرف - حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، ص 111.

3 - سارة بوسيس، اثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي محند اولحاج، 2021، ص

وبحدة في بعض الأحيان، وهي من أكثر المخاطر وضوحاً وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف¹.

2-2- **مخاطر التمويل:** وهي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهضة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة².

2-3- **مخاطر الائتمان:** هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن اخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته باتجاه الطرف الآخر وهو ما يتسبب في تحمل خسارة مالية. قد تتغير قوانين مراقبة العملة الأجنبية في الدول المتعاقدة مع البنوك العاملة فيها مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على تحويل المبالغ المتعاقدة عليها نتيجة فرض قيود على إخراج العملات الأجنبية³.

2-4- **مخاطر الأسعار:** نميز فيهما نوعان⁴:

النوع الأول: وهي أسعار الفوائد على العملات وهو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون استحقاق عمليات الاقتراض والاقراض غير متطابق، وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ شراء وبيع العملة في عمليات المقايضة، وتحدث المخاطر نتيجة التغيير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة.

النوع الثاني: وهي أسعار العملات الأجنبية والمخاطرة فيها تظهر نتيجة التغيير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها.

2-5- **خطر المتاجرة:** يحدث هذا الخطر في حالة ارتفاع أو انخفاض في قيمة العملة التي يتم البيع أو الشراء بها، فإذا ارتفعت قيمة عملة البلد المستورد يعود هذا على المصدر بالربح، وتحدث مخاطر التجارة إما بسبب أن العملة التي تم بموجبها تقديم الأسعار هي غير تلك التي تم حساب التكلفة بها، أو لأن سعر الصرف المستقبلي الذي استخدم وقت اتخاذ قرار التسعير قد تغير بسبب مرور الوقت بين قرار التسعير وقرار تحويل عوائد البيع إلى العملة التي حسبت على أساسها⁵.

1 - دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)، كلية العلوم التجارية وعلوم التسبير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 50.

2 - نفس المرجع، ص 50.

3 - بنك البركة، مخاطر الائتمان، www.albaraka.com تم الاطلاع على هذا الموقع في 2023/03/15.

4 - قادري علاء الدين، العملات الأجنبية وإدارة مخاطر سعر الصرف، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 09، 2014، ص 121.

5 - كيفاني شهيدة، عائشة بلحشر، استراتيجية إدارة مخاطر سعر الصرف، *Revue Economie & Managment*، المجلد 18، العدد 02، 2020، ص

المطلب الثالث: أساليب إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف

تتوفر العديد من الإجراءات والتدابير المختلفة التي يمكن استخدامها لتقليل أو تجنب الوقوع في خطر الصرف، وذلك من خلال تقليل حجم الديون المستحقة بالعملة الأجنبية أو تعديل آجال الدفع، وغير ذلك من الإجراءات، وتنقسم أساليب إدارة خطر الصرف إلى أساليب داخلية وأخرى خارجية.

1-1-1 الأساليب الداخلية لتغطية خطر الصرف:

تتمثل هذه الأساليب في السياسات التي تنتهجها الإدارة المالية للمجموعة بالنسبة للوحدات التابعة لها دون اللجوء إلى أي طرف خارجي. وتكون هذه الأساليب من:

1-1-1-1 التأثير على حجم الديون: تتمثل مجموع هذه التقنيات فيما يلي:¹

1-1-1-1 المقاصة

تتبع هذه التقنية الشركات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة، وتتم المقاصة بين المستحقات والمطلوبات الخاصة بكل منهما اتجاه الأخرى والاحتفاظ في دفاترها بمركز مكشوف بالنقد الأجنبي، ويجري تسوية الصافي بسداده لهذا الطرف أو ذاك، ومن نتائج المقاصة تخفيض حجم المبالغ المحولة، وما ينتج عنه من إقتصاد في العملات المصرفية المرتبطة بها، بالإضافة إلى تقادي اللجوء إلى العمليات الخاصة بتغطية خطر الصرف. إلا أنه قد يصادف هذه التقنية تشريعات بعض الدول التي لا تسمح بإجراء مثل هذه التحويلات مما يؤثر على فعالية هذه التقنية.

1-1-1-2 تقنية المطابقة

المطابقة أسلوب تتبعه الوحدات الاقتصادية في تطابق التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة إليها والخارجة منها في نفس الوقت تقريبا، بحيث تستخدم المبالغ المستلمة لعملية أجنبية معينة في تسديد المدفوعات المطلوبة بنفس العملية؛

1-1-3 مراكز إعادة الفوترة بالعملة الصعبة

شركة تقوم بتسيير أخطار الصرف والقروض في نفس الوقت، وتهدف هذه التقنية إلى تجميع المدفوعات الخاصة بعمليات الاسترداد إلى الخارج أو داخل المجموعة، أو تجميع المقبوضات المترتبة على عمليات التصدير إلى داخل التجمع أو داخل أعضاء نفس التجمع.

1 - قادري علاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص 123.

1-2-1- التأثير على الآجال: يقصد بها المدة اللازمة التي يتم فيها تحصيل المستحقات أو دفع الديون أو الالتزامات القائمة بين المتعاملين الاقتصاديين على المستوى الدولي. وفي هذا المجال نميز الإجراءات التالية:

1-2-1-1 تسيير آجال العملية

تستخدم هذه التقنية لتسريع عملية التحصيل أو تأجيل السداد للعمليات مرتبطا بتطور العملة المعنية. في حالة توقع المستورد حدوث انخفاض في العملة الوطنية مقارنة بالعملة التي سيتم بها التسديد، فإنه يطلب تعجيل التسديد، وفي الحالة المعاكسة يؤخر استلام حقوقه من المورد قصد الاستفادة من الربح الذي ينتج عن التقلبات الإيجابية لسعر صرف عملة التحصيل¹.

1-2-2-1 منح الخصم بهدف الدفع المسبق

هذه التقنية تخصص فقط للمعاملات التجارية، يقدم المصدر خصما لزيائنه بهدف قيام الزبون بدفع المبلغ المستحق قبل تاريخ الاستحقاق، وذلك في حالة توقعه حدوث تغير في سعر عملة الفوترة في فترة قصيرة، يتناسب المبلغ المخصوم مع تكلفة تغطية خطر الصرف من قبل المصدر ينتج عن ذلك زيادة حجم السيولة لدى المؤسسة المصدرة وتقادها لخطر الصرف².

1-2-3-1 حسابات الاعتراض

عبارة عن حسابات بنكية متواجدة في دولة أجنبية الغرض منها تلقي المدفوعات لصالح المؤسسة المصدرة من قبل الزبائن المقيمين في هذه الدولة الاجنبية مما يؤدي إلى التقليل من الوقت الضروري لتحصيل هذه المبالغ وبالتالي يقلص إلى حد كبير من خطر الصرف واحتمال وقوعه³.

2- الأساليب الخارجية لتغطية خطر الصرف

1-2-1- الصرف الاجل

تعتبر التقنية الأكثر استعمالا في مواجهة خطر الصرف، يتمثل في اتفاق يكون حالي على بيع وشراء كمية محددة من العملة الأجنبية، على أن يؤجل التسليم أو الاستلام إلى الأجل المتفق عليه أي أجل الاستحقاق، بناء

¹ - صلوح محمد العيد، آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية (دراسة حالة مجموعة بنك سوسيتي جنرال خلال الفترة 1998_2013، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 01، 2015، ص 45.

² - عبد الحق بوغروس، مداخلة بعنوان تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 16-18 أفريل 2007، ص 06.

³ - نفس المرجع، ص 06.

على سعر الصرف السائد حالياً، ويسمى السعر الآجل. يسمح للمستورد والمصدر من تثبيت قيمة عملتهم المحلية ومعرفة أسعار الصفقة مسبقاً (المبلغ المتلقى بالنسبة للمصدر، المبلغ الذي سيدفعه المستورد في الصفقة)¹.

2-2- عقود المبادلة

هي اتفاق بين جهتين لتبادل عملتين بسعر الصرف الحاضر والقيام بعملية العكسية في الأجل المتفق عليه وبسعر صرف يكون إما سعر الصرف الآجل أو سعر آخر يتم الاتفاق عليه مسبقاً، تسمح هذه العملية في نفس الوقت من التغيير في وضعية الصرف ووضعية الفائدة².

2-3- العقود المستقبلية

وهي عبارة عن عقود نمطية تلزم كل من البائع والمشتري تسليم واستلام كمية محددة من العملات الأجنبية خلال فترة زمنية محددة، بسعر معين من خلال مزاد علني مفتوح يقام في سوق منظم ومحدد في وقت إبرام العقد، على أنه يتم التسليم في تاريخ لاحق في المستقبل³.

2-4- تسبيقات الصرف بالعملة الأجنبية

هذه التقنية من التقنيات لتمويل التجارة الدولية، والتي تسمح للمصدرين بالتحوط من خطر الصرف، تتم على ثلاث مراحل⁴:

- يقترض المصدر من أحد البنوك أو مباشرة يلجا للسوق المالي، للحصول على المبلغ بالعملة التي سيتم تحصيلها من زبائنه في الخارج؛
- يقوم مباشرة ببيع المبلغ الذي اقترضه في سوق الصرف العاجل، مما يمكنه من إعادة تكوين خزينته من العملة؛
- تسديد مبلغ الاقتراض من طرف المصدر يتم من خلال العملة التي يتم تحصيلها من المستورد في تاريخ الاستحقاق.

حتى يكون المصدر في تغطية فعلية ضد خطر الصرف، يجب أن تكون العملة المقترضة مطابقة للعملة التي سيتم تحصيلها، ومدة الاقتراض مساوية لتاريخ استحقاق العملة من المستورد.

¹ - شوقي طارق، أثر تغيرات سعر الصرف على القوائم المالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص 36.

² - زيات عادل، خطر الصرف في الاقتصاديات الناشئة وتطور تقنيات التحوط الخارجية (دراسة على مجموعة مختارة من الدول بين سنتي 1990-2013، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 17، 2017، ص 66.

³ - بوادي سليمة، محاولة نمذجة سعر الصرف دولار- الأورو (دراسة قياسية 2000-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013، ص 25.

⁴ - صلوح محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص 45.

المبحث الثالث: سياسات أسعار الصرف

تهدف سياسات أسعار الصرف إلى حماية الاقتصاد المحلي للدولة من الصدمات الخارجية والداخلية، وتعدّ جزءاً من السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق أهداف متعددة، مثل التشغيل الكامل والنمو واستقرار الأسعار والتوازن الخارجي. يعتمد تأثير هذه السياسات على مدى استقرار السعر الأمثل، والذي يتوقف بدوره على نظام سعر الصرف القائم في الدولة. ومن المعروف أن سياسة الصرف تُعدّ إحدى السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية في بلدان العالم، بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته

المطلب الأول: أدوات و أهداف سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف مجموعة من القياسات والتدابير المحددة من قبل الحكومات من أجل التحكم في سعر الصرف قصد تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي بالاستعانة بمختلف الأدوات لإنجاح هذه السياسة.

1- تعريف سياسة سعر الصرف

تتمثل سياسة سعر الصرف في مجموعة من الإجراءات والقرارات تعتمد عليها السلطة النقدية لتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الخارجي، وكذلك القيام بتحديد نظام الصرف المتبع الذي يتلائم مع أوضاعها الاقتصادية والاهداف المرجو تحقيقها كالحفاظ على استقرار عملتها، وتعتبر سياسة سعر الصرف آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي للدولة من الصدمات الداخلية والخارجية¹.

2- أهداف سياسات سعر الصرف

يتمثل الهدف الرئيسي لسياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار لسعر صرف عملة ما مقابل عملة أخرى، كما تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية أبرزها: ²

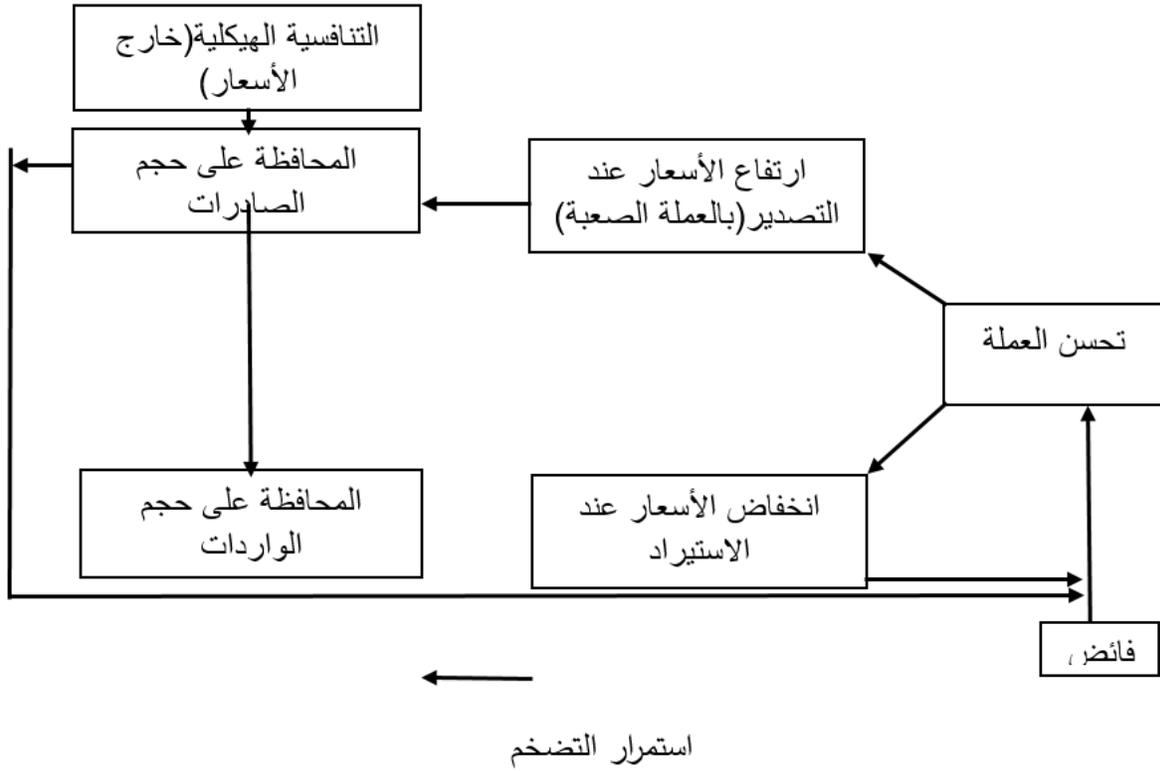
1-2- مقاومة التضخم

يؤدي التحسن في سعر الصرف إلى التحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وانخفاض مستوى التضخم المستورد، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على المستوى العام للأسعار وتتضاعف أرباح المؤسسات، بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج على المستوى المتوسط وكذا تحقيق عوائد إنتاجية وتتمكن من انتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسين تنافسيتها.

1 - سارة بوسيس، مرجع سبق ذكره، ص 47.

2 - عسول محمد الأمين، زحاف حبيبة، اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 2000 الى 2014، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 6، العدد 01، ص 75.

الشكل رقم (6) مقاومة التضخم



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2005، ص 132.

2-2- تخصيص الموارد

يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الموجهة للتصدير، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية، يقلل عدد السلع المستوردة جراء وجود عدد كبير للسلع القابلة للتصدير.

2-3- تنمية الصناعات المحلية

بإمكان السلطات النقدية تبني سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل تشجيع الصناعات الوطنية لتوجيه قطاع التجارة الخارجية وجلب رؤوس الأموال الأجنبية.

2-4- توزيع الدخل

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين مختلف الفئات والقطاعات الاقتصادية المحلية، إن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يزيد من تنافسية القطاع التصديري التقليدي الذي بدوره يزيد من ربحية هذا القطاع ويعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تتخفف فيه القدرة الشرائية للعمال، وفي حالة انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية في الوقت الذي تتخفف فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فيؤدي ذلك إلى تقلص استثماراتها، يلجأ أصحاب القرار أحيانا إلى اعتماد أسعار صرف متعددة (سعر صرف الصادرات التقليدية وسعر صرف الواردات الغذائية)، وبهدف تقليص الاثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي.

3- أدوات سياسة سعر الصرف

تعتمد سياسة سعر الصرف على العديد من الأدوات أهمها:

3-1- إقامة سعر صرف متعدد

يهدف إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر، أحدهما مغالي فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة لتصدير. أما الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي¹.

3-2- سياسة استخدام احتياطات سعر الصرف

تلجأ السلطة النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة، وفي حالة نزول انخفاض عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وفي حال ارتفاع العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملات المحلية، وفي حالة كون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية².

3-3- سياسة استخدام سعر الفائدة

1 - فاطمة الزهراء خيازي، مرجع سبق ذكره، ص 107.
2- اويابة صالح، اثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990-2009)، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص 40.

تعتبر سياسة أسعار الفائدة جزء من آلية عمل النظام المصرفي، يلجأ البنك المركزي إلى اعتماد هذه السياسة تعويضا لخطر انهيار العملة في حالة ضعفها، فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية سوف تجذب راس المال الأجنبي مؤدية إلى جلب حركة رؤوس الأموال التي تبحث عن توظيفات أكثر ربحا، وارتفاع قيمة عملة الدولة في السوق الأجنبي للصرف¹.

المطلب الثاني: سياسة رفع قيمة العملة

من بين المشاكل التي تواجه اقتصاديات الدول وخاصة النامية هي سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة، حيث أن هذا الاجراء لا يؤدي فقط إلى خفض مصطنع لأسعار الواردات بالنسبة للمستهلكين وزيادة أسعار الصادرات بالنسبة للمنتجين بل يؤثر أيضا على النمو والأداء الاقتصادي.

1- مفهوم سياسة رفع العملة

هي سياسة يعتمدها البنك المركزي، تتمثل في زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عملية معاكسة للتخفيض، تركز هذه السياسة على التدخل المستمر للبنك المركزي في سوق الصرف والتوضيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية، يمكن القول على عملة أنها مقدره أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر².

2- أسباب رفع القيمة الخارجية للعملة

يمكن للدولة أن تغير من سعر صرف عملتها صعودا وهبوطا كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية، ولعل من أهم الأسباب التي تدفع السلطة النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها هي:

معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية: لسعة استراتيجية (النفط مثلا)، مثل ما قامت به فرنسا لرفع قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة الارتفاع في أسعار النفط خلال فترة السبعينات³.

من أجل تدعيم العملات الأجنبية الأخرى: كما فعلت ألمانيا واليابان حينما رفعتا قيمة عملتها لدعم الدولار الأمريكي عندما استعملت الولايات المتحدة تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها⁴.

1 - نفس المرجع، ص 41.

2 - دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 82.

3 - رشيدة زاوية، تأثيرات تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2015)، اطرحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020، ص 41.

4 - نفس المرجع، ص 41.

وجود فائض في ميزان المدفوعات: من أجل التخلص من هذا الفائض تقوم السلطة العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع التضخم، وبالتالي تزايد الواردات مقابل انخفاض الصادرات، وهكذا يكون التوازن في ميزان المدفوعات. وتنخفض القدرة التنافسية لسلع البلد الذي قام برفع عملته وذلك بسبب انخفاض الصادرات وزيادة الواردات¹.

3- شروط نجاح سياسة رفع قيمة العملة

لنجاح سياسة رفع قيمة العملة في تحقيق التوازن يستلزم مجموعة من الشروط التي تتمثل في:²

- يجب أن يكون مجموع مروونات السعر للطلب الخارجي على الصادرات والطلب الداخلي على الواردات أكبر من الواحد، في هذه الحالة فإن ارتفاع أسعار الصادرات يرافقه انخفاض الطلب الخارجي بنفس النسبة، أما الواردات فهي على العكس من ذلك يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها؛
- إذا كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تتوافق مع عملية تخفيض الناتج القومي من خلال تقليص الاستثمارات عندها يصبح نجاح عملية رفع قيمة النقد مؤكداً؛
- نجاح عملية رفع قيمة النقد يرتبط أيضاً وبشكل أساس بإمكانية تقليص أو حتى إلغاء الفوارق مقارنة مع الخارج، على صعيد الإنتاجية التي تجعل البلد المحقق الفائض أكثر قدرة على المنافسة مع شركائه التجاريين؛

في ظل توفر هذه الشروط تكون سياسة رفع قيمة العملة ذات أهمية بالنسبة للدولة المدينة، ذلك أن فوائد سداد الديون المحلية ستتجه نحو الانخفاض نظراً لوجود ضغوط انكماشية في الاقتصاد القومي واتجاه معدلات الفائدة المحلية نحو الانخفاض، أما بالنسبة لفوائد سداد الديون الخارجية فغالبا ما تكون أقل ضرراً على الموازنة العامة نتيجة لهبوط قيمة الدفعة المسددة بالعملة المحلية.

4- آثار رفع القيمة الخارجية للعملة

تتعدد آثار رفع القيمة الخارجية للعملة على الاقتصاد الوطني عامة، أهمها التأثير على الصادرات والواردات وكذلك التأثير على الأسواق المالية المحلية، نتطرق لهما، بالإضافة إلى مختلف الآثار الأخرى فيما يلي:

4-1- الأثر على الصادرات والواردات

ينشأ التأثير السلبي على الصادرات في حالة تقييم العملة بأعلى من قيمتها أعلى نسبياً مقارنة مع منافسيها، فبمجرد ارتفاع أسعار الصادرات فإنه يقل الطلب عليها وتكون غير مستقرة، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج والاتجاه

1 - عسول محمد الأمين، زحاف حبيبية، مرجع سبق ذكره، ص 78.

2 - سيداعمر زهرة، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018، ص 54.

بذلك نحو الواردات لأنها في هذه الحالة تعتبر أرخص من إنتاج السلع المحلية وتفقد الصادرات قدرتها على المنافسة، وعملية الرفع في القيمة تؤدي إلى انخفاض أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية¹.

4-2- انخفاض معدلات نمو الإنتاجية في الاقتصاد

تتولد عن تقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية آثار سلبية على تنافسية قطاعات السلع الإنتاجية التي تستطيع منافسة الواردات، حيث تتجه إلى تخفيض الإنتاج مبدئياً نتيجة الرفع من قيمة العملة، وإذا استمر الرفع في سعر الصرف سوف تضطر إلى اتخاذ قرار بوقف الإنتاج².

4-3- ضعف مركز الدولة التنافسي على الصعيد الدولي

يؤثر تقييم العملة بأعلى من قيمتها على سلوك المستهلك الذي سيتجه للحصول على الواردات ذات الثمن المنخفض بدلاً من الصادرات مرتفعة الثمن، مما يؤثر على ميزان المدفوعات ومعدل التبادل الدولي والأسعار محلياً مما يؤثر على المركز التنافسي للدولة، كما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وبالتالي التأثير سلباً على الاستثمار في أسواق المال المحلية.

4-4- الأثر على الأسواق المالية المحلية

ينتج عن رفع القيمة الخارجية للعملة تأثير سلبي على الأسواق المالية والمحلية، يضع التجار في محاولة الاقتراب بالعملة المحلية توقعاً لانخفاض قيمتها مستقبلاً وذلك لتمويل الواردات، ويحدث اضطراب في قطاع الصادرات مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة المحلية الأمر الذي يضر عملية الاستثمار في الكثير من القطاعات مما يؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات، كما أن إصلاح وإعادة التوازن في السوق المالي يتطلب تكاليف كبيرة³.

4-5- تفاقم أعباء الدين العام الداخلي

يحتاج التقييم المرتفع للعملة للالتزامات مالية، يستوجب على الدولة سدادها لاعادة سعر الصرف إلى وضعه الطبيعي فالكتلة النقدية المتداولة في اقتصاد البلد والتي تمثل ديناً داخلياً على الدولة التي وضعت قيمة عملتها الخارجية اتجاه العالم الخارجي لا يمكن ان تنخفض قيمتها إلى المستوى الذي يعيد التوازن بين السعر الرسمي

¹ - شريف غياط، جمال مساعدي، مدى تأثير سعر الصرف بمتقلبات الصادرات والواردات (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1988-2017)،

مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد 07، العدد 02، 2021، ص 56.

² - فاطمة الزهراء خبازي، إشكالية عدم الاستقرار في سعر الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، مرجع سبق ذكره، ص 153.

³ - فاطمة الزهراء خبازي، إدارة السياسات الاقتصادية في ظل تربيّات سعر الصرف المختلفة، مرجع سبق ذكره، ص 105.

والسعر الحقيقي، إلا إذا قامت الدولة بسداد التزاماتها بالنقد الأجنبي، وهذا يتطلب مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية¹.

المطلب الثالث: سياسة خفض قيمة العملة

تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة من أهم السياسات التي لها أهمية لدى الدول النامية، غرضها تصحيح الاختلالات والعجز الحاصل في ميزان المدفوعات، كما تسعى هذه السياسة إلى تحقيق التوازن الداخلي، ويستعمل هذا الاجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية تختلف من دولة إلى أخرى وتنتج عنها مختلف الآثار التي تؤثر مباشرة على اقتصاد الدولة.

1-تعريف سياسة خفض قيمة العملة

يعبر تخفيض العملة عن قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها مقابل العملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عددا أقل من ذي قبل من العملات، وبذلك ينخفض سعر الصرف للعملة وتتنخفض قدرتها الشرائية، ويهدف التخفيض عادة إلى إعادة التوازن في الميزان التجاري خاصة وميزان المدفوعات عامة².

2-أسباب خفض القيمة الخارجية للعملة

لسياسة تخفيض العملة أهمية في المعاملات الدولية، ولها علاقة واضحة مع العديد من العملات الاخرى، ومن أهم الأسباب التي تدفع الدولة للجوء إلى هذه السياسة ما يلي:

1-2- معالجة العجز في ميزان المدفوعات

لتخفيض سعر الصرف أسباب متنوعة، يأتي في مقدمتها علاج اختلال ميزان المدفوعات، وتفسير ذلك أن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى، الأمر الذي يجعل السلع المحلية أرخص بالمقارنة بالسلع الأجنبية، مما يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتقييد الواردات، كما يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج، وتشجيع جلبها من الخارج³.

2-2- ارتباط العملة بمنطقة نقدية معينة

يقصد بها ارتباط العملة المحلية بدول العملات القوية كمنطقة اليورو أو الدولار، حيث أن أي تغيير يحصل على العملات الارتكازية في المنطقة النقدية، سينعكس على عملات كل البلدان المرتبطة بالمنطقة⁴.

2-3- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة

1 - سيدامر زهرة، مرجع سبق ذكره، ص 55.

2 - تمار أمين، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري (حالة الجزائر للفترة 1986-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2018، ص 123-124.

3 --- Charalambos Pattichis, Exchange rate effects on trade in services, Journal of Economic Studies, Vol. 39 Iss 6,2001, p 697.

4 - نفس المرجع، ص 286.

تعمل سياسة تخفيض العملة على تحقيق التكامل بين القطاعات التصديرية وباقي القطاعات الأخرى التي تعتمد عليها الدولة، وبذلك المساهمة في الاستغلال الأمثل للطاقت الإنتاجية.¹

2-4- رفع دخول المنتجين المحليين ومواجهة البطالة

يهدف تخفيض العملة إلى زيادة دخل بعض الفئات المنتجة، وذلك بزيادة الانتاج الموجه للتصدير من خلال التوسع في الصناعات التصديرية لخلق مناصب شغل وبذلك تقليل البطالة.²

3- شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

حتى تتحقق أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة وتكون لها فعالية في علاج اختلال ميزان المدفوعات، لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها:

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كافي من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة لزيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة وزيادة أكبر في الانتاج العالمي³؛
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية مع عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها⁴؛
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الانتاجي لارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات، واستجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والامنية الضرورية للتصدير.⁵

4- آثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة

تعد سياسة تخفيض قيمة العملة واحدة من السياسات الحيوية على المستوى الوطني، سواء كانت الدولة نامية أو متقدمة، نظرا لتأثيراتها ونتائجها الهامة على مختلف المتغيرات الاقتصادية داخيا أو خارجيا وتتجلى هذه الآثار فيم يلي:

4-1 أثر التخفيض على الصادرات والواردات

1 - عبد الروهاب دادن، زاوية رشيدة، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل (دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013)، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 03، 2016، ص 10.

2 - حزي اكرم، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2019)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجبلالي بونعامة خميس مليانة، 2021، ص 146.

3 - بضياف صالح، تخفيض سعر الصرف في الجزائر واثاره على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات-دراسة تحليلية-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البلديدة 02، 2015، ص 44.

4 - نفس المرجع، ص 44.

5 - دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 92.

يؤثر التخفيض على الصادرات والواردات بشكل واضح من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات لمعالجة العجز في الميزان التجاري، وتتمثل في:¹

4-1-1 الأثر على الصادرات: التخفيض يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات، ولكن ليس معنى هذا زيادة قيمتها حتما (بالعملة الأجنبية) إذ أن أسعارها (بالعملة الأجنبية) تتخفف بانخفاض سعر الصرف، وعلى ذلك فإن لم تكن مرونة الطلب الخارجي أعلى من الواحد فإن قيمة الصادرات لا تزداد بل وقد تنقص إذا كانت مرونة الطلب عليها أقل من الواحد؛

4-1-2 الأثر على الواردات: إن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الواردات إلا إذا كانت مرونة الطلب الداخلي صفرا وبالتالي إلى تخفيض قيمتها (مقومة بالعملة الأجنبية)، ويلاحظ هذا الشأن إذا كان الطلب الداخلي غير مرن فإن التخفيض يؤدي إلى زيادة المعروض من العملة الوطنية طلبا الأجنبية لا إلى إنقاصه.

4-2- الأثر على الدخل

يؤدي التخفيض إلى ارتفاع الدخل في القطاعات المصدرة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار السلع المحلية التي تستعمل سلع أولية ونصف مصنعة تكون مستوردة في إنتاجها، مما يؤدي إلى انخفاض في القدرة الشرائية للمستهلكين.²

4-3- أثر التخفيض على مستوى الاسعار

يترتب على تخفيض قيمة العملة ارتفاع في الأسعار المحلية، مما يؤثر على ميزان المدفوعات بطريقة معاكسة، وبالتالي يفقد بعض المكاسب التنافسية الناجمة عن تخفيض قيمة العملة، وعلى عكس التوسع في الدخل فإن ذلك غير مرغوب فيه محليا، حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة أسعار السلع المستوردة خاصة إذا كانت هذه السلع عبارة عن مواد أولية في العملية الإنتاجية أو سلع ضرورية، وبالتالي فسوف تزيد من التكاليف المعيشية ومن ثم تحدد الدخل جزئيا، كما يحمل المنتجون الزيادة في أسعار المواد الأولية على المستهلك النهائي، ويتوقف مقدار التضخم في الأسعار على هيكل الاقتصاد المحلي ومدى قدرته على توفير البدائل وكذا على درجة الانفتاح في الاقتصاد المحلي للدولة التي خفضت عملتها، ومدى استعمال سياسات اقتصادية انكماشية.³

4-4- الأثر على ميزان رؤوس الأموال

¹ - تمار ايمن، مرجع سبق ذكره، ص 130-131.
² - يحيوي نذير، انعكاسات سعر العملة على الميزان التجاري ومؤشر اسعار الاستهلاك (حالة الجزائر 1980-2013)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2016، ص46.
³ - اوباية صالح، مرجع سبق ذكره، ص 119-120.

إن التأثير على ميزان رؤوس الأموال يتم في الأجل الطويل لكن يوجد العديد من حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تتأثر بسرعة بعملية التخفيض بحيث تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى نتائج إيجابية على ميزان حركة رؤوس الأموال، ففي حالة توقع تخفيض عملة بلد ما يقوم المتعاملون الاقتصاديون بتهريب وإخراج أموالهم من هذا البلد إلى الخارج، كما يبذلون قصارى جهدهم لتأخير وتأجيل مستحقاتهم اتجاه المتعاملين الأجانب قصد الريح في الصرف، لكن بعد عملية التخفيض وبمعدل تخفيض مناسب، ومعقول يؤدي هذا إلى توقيف عملية خروج رؤوس الأموال أو التقليل منها وكذلك ينجم عنه إعادة حركة رؤوس الأموال إلى الداخل وبالتالي تحسين ميزان رؤوس الأموال.

خلاصة الفصل الثاني:

يعد سعر الصرف عنصرًا حيويًا يُسهم في تعزيز التجارة الخارجية وتوسيع الأسواق العالمية. يتجلى دوره في تعزيز نشاط التصدير والاستيراد، وفي جعل الاقتصاد المحلي مترابطًا بالاقتصادات الأخرى. كما يظهر سعر الصرف الارتباط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في الأسواق العالمية

فسعر الصرف الأجنبي أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب داخل سوق الصرف. يتمتع هذا السوق بآليات عمل فعّالة ومشاركة من قبل المتداولين، وله تأثير كبير في زيادة حجم كل من الصادرات والواردات، فضلاً عن تعزيز حركة رؤوس الأموال.

يتم تحديد سعر الصرف في سوق الصرف وفقاً لقوى العرض والطلب، وهذا ينطبق على النظام المعتمد للصرف المعروف بشكل عام. وقد توجد عدة نظريات تشرح تغيرات سعر الصرف وفقاً لاختلاف أنظمتها، لكن لا يمكن تقديم تفسير دقيق ومحدد لهذه التغيرات نظراً لتأثير العديد من العوامل على سعر الصرف، مثل التضخم وأسعار الفائدة. وقد يتسبب ذلك في خسائر كبيرة لسوق الصرف، مما يستدعي استخدام تقنيات متنوعة لتجنب هذه المخاطر وتأثيراتها على المبادلات التجارية للدولة. وتؤثر هذه العوامل مباشرةً على حركة الصادرات والواردات وتشكل جزءاً أساسياً من الميزان التجاري،

تختلف سياسات الصرف التي تتبعها الدول حسب ظروف كل دولة على حدة، وكذلك تعتمد على وضعيتها الدولية، حيث تتدخل السلطات النقدية الممثلة في البنك المركزي لضبط سعر صرف العملة. عن طريق سياسة تخفيض قيمة العملة بهدف تصحيح التوازن في ميزان المدفوعات، أو زيادة القيمة الخارجية لعملتها بهدف تحقيق قوة أكبر للعملة مقارنة بالسابق. وأياً كان الهدف من سياسة الصرف المتبعة، فإن الهدف النهائي من وراء كل هذه السياسات هو إدارة الاقتصاد الوطني لأي دولة ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته بتحقيق هدف واستقرار الأسعار والتوازن الخارجي، والتحكم في معدلات التضخم.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر ظاهرة التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1990 2020

تمهيد

الجانب التطبيقي للدراسة حاولنا من خلاله دراسة العلاقة بين التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1900-2020، من أجل معرفة مدى تأثير معدلات التضخم على أسعار الصرف. واعتمدنا في ذلك على ثلاثة مباحث متمثلة فيما يلي:

المبحث الأول: النماذج الحركية وتحليل أثر المتغير الداخلي في النموذج

المبحث الثاني: قياس اثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري

المبحث الأول: النماذج الحركية وتحليل أثر المتغير الداخلي في النموذج

سنقوم بإيضاح أهم التقنيات في نموذج الانحدار الخطي العام، حيث تناولنا صياغة مقدرات طريقة المربعات الصغرى والكيفية التي تكون فيها هذه المقدرات خطية وغير متحيزة ومتسقة، ثم تعديل هذه المقدرات في حالة الارتباط الذاتي بين الأخطاء وعدم تجانس التباين. وسندرس في هذا الفصل بعض الطرق الإضافية التي يمكن استخدامها في تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وبالتحديد معالجة المتغيرات المبطأة زمنياً

المطلب الأول: تحليل أثر المتغير المبطأ زمنياً في النماذج الاقتصادية

1 المفهوم الاقتصادي القياسي للمتغيرات المبطأة زمنياً

يفضل العديد من الاقتصاديين القياسيين-ابتغاء للدقة الاقتصادية والقياسية-استخدام فترات الإبطاء الموزعة لإظهار تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على البعض الآخر عبر الزمن. والهدف من ذلك هو تقريبها من الواقع الاقتصادي، وإيجاد قاعدة معلوماتية أوسع في التحليل القياسي. وهذا من شأنه أن ينقل التحليل الاقتصادي القياسي من التوازن والتحليل الساكن إلى التحليل الديناميكي.

فنموذج الاستهلاك مثلاً للسنة (T) لا يعتمد على الدخل الوطني لهذه السنة فحسب، بل يعتمد أيضاً على الاستهلاك للسنوات السابقة. ولهذا يأخذ نموذجها الصيغ الآتية:

$$C_t = \alpha + \beta Y_t + \gamma C_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$C_t = \alpha + \beta Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

C_t : الاستهلاك الحالي

C_{t-1} : الاستهلاك السابق

Y_t : الدخل الحالي

Y_{t-1} : الدخل السابق

لهذا فإن استخدام النماذج الساكنة لتحليل وتقدير معلمات نموذج الاستهلاك لا تعطي النتائج الاقتصادية الدقيقة قياساً بنتائج بنماذج المتغيرات المبطأة زمنياً.

2 أسباب وجود التباطؤ الزمني في النموذج/ أهمها:

- أسباب فنية **Technical**: فإنّاج سلعة ما يستغرق فترة زمنية، خاصة السلع المعمرة والرأسمالية والإنتاجية. وأن مؤشرات الاقتصادية ستتغير بعد هذه الفترة الزمنية، مثل الأسعار والأجور.
- أسباب مؤسسية **Institutional**: هناك الكثير من القرارات الاقتصادية تعتمد على القرارات والتشريعات والقوانين التي ظهرت في فترة سابقة مثل المناقصات والضرائب على الدخل والأرباح وأسلوب توزيعها وقرارات التسعير.
- أسباب نفسية **Psychological**: وهي أسباب تعود إلى سلوك البشر ونفسياتهم وعاداتهم وتقاليدهم، فقيم الماضي تنعكس على قيم المتغير الحالي. وأن التوقعات والآمال ترتبط بالمستقبل.
- أسباب اقتصادية **Economics**: وهي أسباب تتعلق بالسلوك الاقتصادي للأفراد والمنشآت الاقتصادية الوطنية ككل. فالقرارات الاقتصادية الحالية تعتمد على القرارات الاقتصادية للأمس. لهذا الأسباب يجب إدخال المتغيرات المبطأة زمنيا من أجل حصر النتائج وزيادة دقتها.

3 آثار التباطؤ (التخلف) الزمني

للتخلف الزمني للمتغيرات والنماذج آثار اقتصادية وقياسية بالغة الأهمية على النظرية الاقتصادية القياسية وممارستها. ولأجل إيضاح هذا الموضوع نستعين بالتطبيق التالي:

نموذج الاستهلاك: في واقع الأمر أن الشخص لا يغير من عاداته الاستهلاكية بصورة فورية، إنما يقتضي ذلك وقتا طويلا نسبيا قبل أن تتغير هذه العادات، وغالبا ما يتم ذلك بصورة تدريجية.

إذا افترضنا أن شخصا ما زاد دخله السنوي بمقدار 1000 دينار بصفة دائمة فإنه من المتوقع أن يزداد استهلاكه بصورة تدريجية عبر فترة زمنية طويلة نسبيا. قد يزيد استهلاكه في السنة الأولى بمقدار 400 دينار، وفي السنة الثانية بمقدار 300 دينار وفي السنة الثالثة بمقدار 200 دينار. ومن ثم فإن الزيادة الدائمة في الدخل بمقدار 1000 دينار تكون قد أدت لزيادة نهائية في الاستهلاك بمقدار:

$$900 = 200 + 300 + 400 \text{ دينار على مدى ثلاث سنوات.}$$

في هذه الحالة يمكن نمذجة العلاقة بين الاستهلاك (C_t) والدخل (Y_t) باستخدام الصيغة

التالية:

$$C_{t+2} = \beta_0 + \beta_1 Y_{t+2} + \beta_2 Y_{t+1} + \beta_3 Y_t + \varepsilon_t \quad \text{بالنسبة للفترة } (t+2):$$

ويمكن كتابة نفس الصيغة بالنسبة للفترة (t) :

$$C_t = \beta_0 + \beta_1 Y_t + \beta_2 Y_{t-1} + \beta_3 Y_{t-2} + \varepsilon_t$$

وباستخدام بيانات التطبيق المعطى، يمكن كتابة نموذج الاستهلاك المقدر على النحو التالي:

$$\hat{C}_t = \hat{\beta}_0 + 0.4Y_t + 0.3Y_{t-1} + 0.2Y_{t-2}$$

يتضح من هذا النموذج المقدر أن أثر الدخل على الاستهلاك موزع على ثلاث فترات زمنية. ومن خلاله يمكن توضيح المفاهيم التالية:

(1) مضاعف الفترة القصيرة هو: $\hat{\beta}_1 = 0,4$ ، ويشير إلى الميل الحدي للاستهلاك في الفترة القصيرة.

(2) مضاعف الفترتين السابقتين هو: $\sum_{i=2}^3 (\hat{\beta}_i) = \hat{\beta}_2 + \hat{\beta}_3 = 0.3 + 0.2 = 0,5$

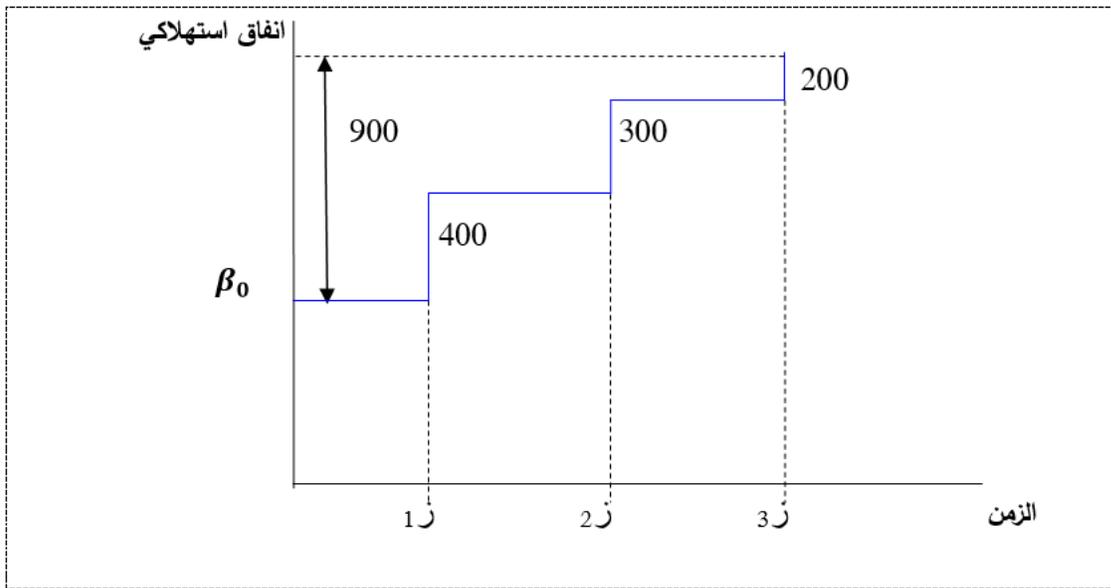
(3) مضاعف الفترة الطويلة هو: $\sum_{i=1}^3 (\hat{\beta}_i) = \hat{\beta}_1 + \hat{\beta}_2 + \hat{\beta}_3 = 0.4 + 0.3 + 0.2 = 0,9$

وهو يشير في هذه الحالة إلى الميل الحدي للاستهلاك في الفترة الطويلة. بمعنى أن زيادة دائمة في الدخل مقدارها

(1) دينار سوف تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك تساوي 0.9 دينار في الفترة الطويلة.

ويمكن توضيح هذه الفكرة من خلال الشكل التالي:

الشكل (7) المسار الزمني للاستهلاك



المطلب الثاني: نماذج المتغيرات المبطأة (المتخلفة) زمنيا

ينبغي على الباحث أن يأخذ عامل الزمن في الاعتبار عند بناء النماذج الاقتصادية من خلال إدخال

المتغيرات المبطأة (المتخلفة) زمنيا في تحليل الانحدار حتى يجعل التحليل أشمل وأقرب إلى الواقع، لأن هذا

الإجراء ينقل النماذج الساكنة إلى نماذج حركية.

1 أنواع نماذج المتغيرات المبطة زمنيا

يمكن تقسيم نماذج المتغيرات المبطة زمنيا-حسب معيار نوع المتغير التفسيري-إلى ثلاثة أنواع:

1.1- نماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed-lag models: وهي نماذج تحتوي على متغيرات خارجية

كمتغيرات تفسيرية، مثل نموذج الاستثمار التالي:

$$I_t = \beta_0 + \beta_1 Y_t + \beta_2 R_t + \beta_3 R_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: I_t : حجم الاستثمار في الفترة الحالية

Y_t : مستوى الناتج الكلي في الفترة الحالية

R_t : سعر الفائدة في الفترة الحالية

R_{t-1} : سعر الفائدة في الفترة السابقة

1-2 نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive models: وهي نماذج تحتوي على قيم سابقة للمتغير التابع

كمتغيرات تفسيرية، مثل نموذج دالة الطلب التالية:

$$Q_t = \beta_0 + \beta_1 Y_t + \beta_2 Q_{t-1} + \beta_3 P_t + \varepsilon_t$$

حيث: Q_t : الكمية المطلوبة من السلعة في الفترة الحالية

Y_t : الدخل في الفترة الحالية

P_t : سعر السلعة في الفترة الحالية

Q_{t-1} : الكمية المطلوبة من السلعة في الفترة السابقة

ملاحظة: في الحالتين السابقتين (أ) و (ب) يمكن تقسيم النماذج إلى نوعين وفقا لطول الفجوة الزمنية:

- نماذج ذات عدد محدود من الفجوات، حيث يمتد أثر المتغير التفسيري المبطأ إلى عدد محدود من الفترات.
- نماذج ذات عدد لانهائي من الفجوات حيث، يمتد أثر المتغير التفسيري المبطأ إلى عدد غير محدود من الفترات.

1-3 نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distribution Lags Models :

وهي نماذج تحتوي على قيم سابقة لمتغيرات خارجية وأخرى داخلية كميتغيرات تفسيرية. فإذا كان عدد فترات

الإبطاء للمتغير (Y) هو p وعدد فترات الإبطاء للمتغير (X) هو q ويرمز له بالكتابة: $ARDL(p, q)$.

مثال نموذج التضخم التالي:

$$infln_t = \alpha + \delta_0 DPMI_t + \delta_1 DPMI_{t-1} + \delta_2 DPMI_{t-2} + \delta_3 DPMI_{t-3} + \theta_1 infln_{t-1} + \theta_2 infln_{t-2} + \varepsilon_t$$

حيث يشير: $infln$ معدلات التضخم، كما يشير $DPMI$ إلى نسب التغير في عرض النقد.

المطلب الثالث: نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive models

1 نماذج الانحدار الذاتي الخطية

في هذا النوع من النماذج الزمنية، يرتبط المتغير التابع Y_t بـ: k من المتغيرات المستقلة $X_{1t}, \dots, X_{jt}, \dots, X_{kt}$ في الفترة (t) وبقيم مبطأة للمتغير التابع خلال الفترات السابقة: $Y_{t-1}, Y_{t-2}, \dots, Y_{t-p}$ حيث يكتب النموذج على النحو التالي:

$$Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \phi_2 Y_{t-2} + \dots + \phi_p Y_{t-p} + \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \dots + \beta_k X_{tk} + \varepsilon_t$$

ملاحظة: في أغلب الأحيان نستعمل فقط نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى والذي يكتب رياضيا بالصيغة التالية:

$$Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \beta_2 X_{t2} + \dots + \beta_k X_{tk} + \varepsilon_t$$

ويكون هذا النموذج مستقرا إذا كان: $|\phi_1| < 1$

2 طريقة التقدير المناسبة h Durbin:

في هذا النوع من النماذج أعلاه، لا يمكن الاستعانة باختبار درين-واتسون لأنه غير فعال ومتحيز ولهذا

اقترح Durbin (1970) إحصاءة "h Durbin" والتي تعرف رياضيا كما يلي:

$$h = \hat{\rho} \sqrt{\frac{n}{1 - n\hat{\sigma}_\theta^2}}$$

حيث: $\hat{\rho} = 1 - DW/2$ ، n حجم العينة و $\hat{\sigma}_\theta^2$ التباين المقدر للمعامل θ .

تتوزع إحصاءة "h Durbin" بصفة مقاربة وفق التوزيع الطبيعي المعياري:

$$H_0 : \rho = 0 \quad (h = 0) \quad \text{الفرضية الصفرية:}$$

$$H_1 : \rho \neq 0 \quad (h \neq 0) \quad \text{الفرضية البديلة:}$$

• إذا كان: $|h| \leq Z_{\alpha/2}$ ، نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن هناك استقلالية تامة (عدم وجود ارتباط) بين الأخطاء. ($Z_{\alpha/2}$ هي القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية α).

وإذا كان $1 \leq n\hat{\sigma}_\theta^2$ ، تصبح "h Durbin" غير معرفة. وفي هذه الحالة نستعين بإحصاءة درن-واتسون الكلاسيكية لاختبار استقلالية الأخطاء.

- في حالة غياب الارتباط الذاتي بين الأخطاء، نستعمل طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معالم نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى لأن المعالم المقدره تكون غير متحيزة وذات أصغر تباين.

3 أنواع نماذج الانحدار الذاتي: من المفيد أن نركز في هذا المجال على أنواع نماذج الانحدار الذاتي إضافة إلى نماذج الانحدار الذاتي الخطية التي تم تناولها. ويمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من نماذج الانحدار الذاتي:

أولاً-نموذج كويك (ذو المتتالية الهندسية) Koyk's Scheme: افتراض أن النموذج الأصلي المراد تقديره هو نموذج ذو عدد لانتهائي من الفجوات الموزعة، ويأخذ الصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha + \beta_0 X_t + \beta_1 X_{t-1} + \beta_2 X_{t-2} + \dots + \varepsilon_t$$

ولتقدير هذا النموذج افتراض كويك أن معاملات النموذج كلها ذات إشارة واحدة، وأن تأثير المتغير التفسيري المبطأ يتناقص عبر الزمن، حيث تكون أكبر في السنوات الأحدث وأقل في السنوات الأبعد. ومن ثم فإن:

$$\beta_0 > \beta_1 > \beta_2 > \beta_3 > \dots > \beta_k$$

ولقد افتراض كويك أن السلوك الزمني للمعاملات يمكن وصفه من خلال المعادلة التالية: $\beta_i = \beta_0 \lambda^i$.

حيث: β_0 هي معلمة المتغير التفسيري في سنة الأساس (الأولى).

β_i هي معلمة المتغير التفسيري ذو الفجوة (i)

λ هي معدل التناقص، مع ملاحظة أن: $0 \leq \lambda \leq 1$

ويمكن توضيح المضاعف طويل الأجل كما يلي:

$$M = \sum_{i=0}^{\infty} (\beta_i) = \sum_{i=0}^{\infty} \beta_0 \lambda^i = \beta_0 \left(\frac{1}{1-\lambda} \right)$$

وبالتعويض عن قيم المعاملات المختلفة في المعادلة الأصلية نحصل على ما يلي:

$$Y_t = \alpha + \beta_0 X_t + (\beta_0 \lambda) X_{t-1} + (\beta_0 \lambda^2) X_{t-2} + \dots + \varepsilon_t \dots (*)$$

$$\lambda Y_{t-1} = \lambda \alpha + \beta_0 \lambda X_{t-1} + (\beta_0 \lambda^2) X_{t-2} + (\beta_0 \lambda^3) X_{t-3} + \dots + \lambda \varepsilon_{t-1} \dots (**)$$

وبطرح (***) من (*) نحصل على النموذج الجديد التالي:

$$Y_t - \lambda Y_{t-1} = \alpha(1 - \lambda) + \beta_0 X_t + (\varepsilon_t - \lambda \varepsilon_{t-1})$$

$$Y_t = \alpha(1 - \lambda) + \beta_0 X_t + \lambda Y_{t-1} + \mu_t \dots (I) \quad \text{إن:}$$

حيث: $\mu_t = \varepsilon_t - \lambda\varepsilon_{t-1}$ ويسمى النموذج (I) تحويل كويك. وهو النموذج الذي يراد تقديره الآن بدلا من النموذج الأصلي.

وإذا قدرنا نموذج تحويل كويك (I) على النحو التالي:

$$\hat{Y}_t = \hat{\beta} + \hat{\beta}_0 X_t + \hat{\lambda} Y_{t-1}$$

حيث: $\hat{\beta} = \hat{\alpha}(1 - \hat{\lambda})$ ، فمن الممكن تقدير أي عدد من معاملات النموذج الأصلي من خلال النموذج المقدر

$$\hat{\beta}_k = \hat{\lambda}^k \hat{\beta}_0 \quad \text{وهكذا} \dots \hat{\beta}_2 = \hat{\lambda}^2 \hat{\beta}_0 , \hat{\beta}_1 = \hat{\lambda} \hat{\beta}_0 , \hat{\alpha} = \frac{\hat{\beta}}{1 - \hat{\lambda}}$$

ملاحظات: يلاحظ على تحويل كويك ما يلي:

- (1) خفض عدد المعلمات المراد تقديرها من عدد لانهائي إلى عدد محدود في النموذج (I) وهي: α, β_0, λ
- (2) يلاحظ أن النموذج الأصلي كان نموذج فترات إبطاء موزعة فتحول إلى نموذج انحدار ذاتي. وذلك بإحلال المتغير المبطل Y_{t-1} محل المتغيرات التفسيرية X_{t-1}, X_{t-2}, \dots التي يحتمل وجود تعدد خطي قوي بينها.
- (3) من ناحية أخرى يلاحظ ظهور المتغير المبطل Y_{t-1} كمتغير تفسيري في النموذج المراد تقديره ، مما يترتب عليه: $COV(Y_t, \varepsilon_t) \neq 0$. ومن ثم تكون المعلمات المقدره متحيز وغير متسقة.
- (4) ظهور مشكلة الارتباط الذاتي لأن: $COV(\varepsilon_t, \varepsilon_{t-1}) \neq 0$. وتكون المعلمات المقدره متحيز وغير متسقة.
- (5) نخلص مما سبق أن طريقة المربعات الصغرى لا تصلح لتقدير نموذج تحويل كويك

ثانيا- نموذج التعديل الجزئي لـ (نيرلوف) Nerlove's Partial Model

ويسمى أحيانا نموذج تعديل المخزون. وقد حاول نيرلوف وآخرون تجنب صعوبات التقدير التي ظهرت في نموذج كويك واقترحوا نمودجا تقوم أسسه على افتراضات سلوكية متباينة تقوم هذه الأخيرة على الأسس التالية:

- أن هناك مستوى مرغوب من (Y_t) للفترة وليكن (Y_t^D) .
- يعتمد هذا المستوى المرغوب (Y_t^D) على قيم المتغير (X) للفترة (t) أيضا.

$$Y_t^D = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t \quad \text{بهذا نكتب النموذج على النحو التالي:}$$

ويمكن أن نعبر عن العلاقة بين المستوى الفعلي للمتغير التابع والمستوى المرغوب رياضيا بما يسمى "

$$\text{معادلة التعديل " كما يلي: } Y_t - Y_{t-1} = \lambda(Y_t^D - Y_{t-1})$$

حيث: λ هو معدل التعديل مع $0 \leq \lambda \leq 1$. أما $Y_t - Y_{t-1}$ فهو التغير الفعلي و $Y_t^D - Y_{t-1}$ هو التغير المرغوب. ويتضمن هذا النموذج الحركة الجزئية من موقع الأساس إلى الموقع الأمثل.

وبتعويض Y_t^D بقيمتها في النموذج $Y_t - Y_{t-1} = \lambda(Y_t^D - Y_{t-1})$ وإعادة الترتيب نحصل على النموذج التالي:

$$Y_t = (1 - \lambda)Y_{t-1} + \lambda\alpha + \lambda\beta X_t + \lambda\varepsilon_t$$

وبوضع: $\beta_0 = \lambda\alpha$ ، $\beta_1 = \lambda\beta$ ، $\phi = 1 - \lambda$ ، $\mu_t = \lambda\varepsilon_t$ يكون لدينا:

$$Y_t = \phi Y_{t-1} + \beta_0 + \beta_1 X_t + \mu_t$$

تعليق:

- إذا كان $(\lambda = 0)$ فإن التعديل يكون أنيا، بمعنى: $Y_t = Y_{t-1}$
- إذا كان $(\lambda = 1)$ فلا شيء يتغير، بمعنى: $Y_t = Y_t^D$
- إذا كان مثلا $\lambda = 0.1$ فإن التغير الفعلي سيكون 90%

أما عدد الفترات التي ستحدث التغير الكلي فسيكون: $n = \frac{\text{Log}(1-p)}{\text{Log}\lambda}$ ، حيث: p هي الاحتمال.

فإذا تساءلنا متى يكمل التعديل بحدود 90%؟ فهذا يعني أن $p = 0.9$ ، وكان $\lambda = 0.5$ فإن عدد فترات

$$n = \frac{\text{Log}(1-0.9)}{\text{Log}(0.5)} = 3.32$$

التعديل هو:

ثالثا- نموذج التوقعات المكيفة لـ (كاكان) Cagan's Adaptive Expectations Model

يطبق هذا النموذج في الحالات التي تعتمد فيه القيمة الحالية للمتغير التابع (Y_t) على القيمة المتوقعة للمتغير التفسيري (X_t^p). وتكتب الصيغة العامة لهذا النموذج على النحو التالي: (*) $Y_t = \alpha + \beta X_t^p + \varepsilon_t$

تطبيقات النموذج:

ومن أهم التطبيقات الاقتصادية التي تتلائم مع خصائص نموذج التوقعات المكيفة (المتوافقة) هي:

- دالة الطلب في فترات التضخم السريع حيث تكون الكمية المطلوبة في الفترة الحالية (Y_t) دالة في السعر المتوقع (X_t^p)، خاصة إذا كانت السلعة قابلة للتخزين.
- دالة الطلب النقدي: $Y_t = \alpha + \beta X_t^p + \varepsilon_t$: Y_t كمية النقد المطلوبة ، و X_t^p سعر الفائدة المتوقع.
- دالة استهلاك فريدمان: $Y_t = \beta X_t^p + \varepsilon_t$: Y_t الاستهلاك الحالي، و X_t^p الدخل الدائم لا المؤقت.

النموذج القابل للتقدير:

غير معلومة لعدم توفر بيانات عليها، لذلك نعتمد X_t^p للتقدير مباشرة لأن القيم (*) لا يمكن استعمال النموذج

$$X_t^p - X_{t-1}^p = \lambda (X_t - X_{t-1}^p)$$

حيث λ هو معدل التوقع مع $0 \leq \lambda \leq 1$.

ويبين هذا النموذج الأخير أن التوقعات تتكون من الأجزاء التي يضيفها معامل التوقع λ كل فترة زمنية إلى أن يسد الثغرة بين القيمة الحالية للمتغير وقيمته المتوقعة. ويمكن كتابة النموذج على الشكل:

$$X_t^p = \lambda X_t + (1 - \lambda)X_{t-1}^p$$

هذه الصيغة تعني أن القيمة المتوقعة X_t^p للمتغير X_t هي مرجح للقيمة الفعلية في الفترة الحالية والقيمة المتوقعة في الفترة السابقة.

وبنشره نحصل على ما يلي: $X_t^p = \lambda X_t + \lambda(1 - \lambda)X_{t-1} + \lambda(1 - \lambda)^2 X_{t-2} + \dots$

$$X_t^p = \lambda \sum_{i=0}^{\infty} (1 - \lambda)^i X_{t-i} \quad \text{أي أن:}$$

ونعوض X_t^p في النموذج (*)، فنحصل على النموذج:

$$Y_t = \alpha + \beta \lambda \sum_{i=0}^{\infty} (1 - \lambda)^i X_{t-i} + \varepsilon_t$$

وهو نموذج فترات إبطاء موزعة، حيث يسمح تحويل كويك بكتابته على شكل نموذج انحدار ذاتي:

$$Y_t = \lambda \alpha + \beta \lambda X_t + (1 - \lambda)Y_{t-1} + [\varepsilon_t - (1 - \lambda)\varepsilon_{t-1}]$$

ويمكن تقدير نموذج الانحدار الذاتي في حالة الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الرتبة الأولى حيث نحصل

على مقدرات كل من λ ، β ، α .

المبحث الثاني: قياس أثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري

يهدف الجانب التطبيقي لهذه الورقة البحثية إلى محاولة تقدير أثر المتغيرات النقدية، على سعر الصرف الإسعي للدينار الجزائري. بالإضافة إلى متغير صوري. يعبر عن التدخل المباشر للسلطات النقدية في تغيير سعر الصرف. وقد استخدمنا في عملية التقدير هذه. نموذجا ديناميكيا تمثل في نموذج التعديل الجزئي. محاولين بداية إظهار الجانب الاقتصادي لهذا النموذج، ثم تفسير المخرجات المتولدة عنه، مع محاولة إبراز أهم المحددات النقدية التي تفسر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف

تهدف من نموذج التعديل الجزئي إلى تحليل أثر كل من: المستوى العام للأسعار (CPI) ، على سعر صرف الدينار الجزائري (ER) ، وذلك من خلال تقدير مرونة سعر الصرف في الأجلين القصير والطويل، بالنسبة للمتغير النقدي (CPI). بالإضافة إلى تقدير المرونة الذاتية لسعر الصرف في الفترة (1) بالنسبة لسعر الصرف في الفترة السابقة ($t - 1$) تمهيدا لمعرفة مدى استقرار المسار الزمني السعر الصرف خلال فترة الدراسة

1-1- افتراضات نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف

يقوم نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف على الافتراضين التاليين:

-وجود قيمة توازنية لسعر الصرف، وهي القيمة طويلة الأجل أو المستوى المرغوب لسعر الصرف (ER^*)

-أن القيمة التوازنية طويلة الأجل لسعر الصرف في توليفة خطية من الشكل التالي:

$$(ER_t^*) = \beta_0 + \beta_1 CPI_t$$

حيث: β_0 ، β_1 هي معاملات ثابتة

علما أن سعر الصرف الفعلي للدينار لن يتعادل بالضرورة مع المستوى المرغوب لسعر صرف الدينار. ومن ثم تحاول السلطات النقدية من فترة إلى أخرى تعديل المستوى الفعلي لسعر صرف الدينار تجاه المستوى المرغوب، بمعنى أن التعديل الذي يتم في فترة ما سيكون جزئيا، ولن يسد الفجوة القائمة بين المستوى الفعلي وبين المستوى المرغوب لسعر الصرف

1-2- المنطق الاقتصادي لنموذج التعديل الجزئي

يستند نموذج التعديل الجزئي إلى المبدأ الاقتصادي الذي مفاده "تدنية التكاليف التي يتحملها المجتمع، نتيجة انحراف سعر الصرف الفعلي عن سعر الصرف المرغوب". فإذا انحراف سعر الصرف الفعلي (ER) عن مستوى سعر الصرف المرغوب (ER^*)، نتج عن هذا الانحراف نوعان من التكاليف الأول، تكاليف تعديل اختلال التوازن تنتج من انحراف سعر الصرف الفعلي عن مستواه التوازني، ومقدار هذا الانحراف هو $(ER_t) - (ER_t^*)$ والثاني تكاليف التعديل الفعلي تنتج من انحراف سعر الصرف للفترة (t) عن سعر صرف الفترة $(ER_t - ER_{t-1}^*)$ ومقدار هذا الانحراف هو $(ER_t - ER_{t-1})$

وبناء على نوعي التكاليف سالفة الذكر. يمكن صياغة دالة التكاليف الكلية (TC_t) على النحو التالي:

$$TC_t = b_1(ER_t - ER_t^*)^2 \dots \dots \dots (2)$$

وبذلك يكون الهدف الاقتصادي هو البحث عن مستوى سعر الصرف الذي يحقق تدنية التكاليف الكلية (TC_t) بالنسبة لسعر الصرف الفعلي (ER_t) باستخدام المشتقات الجزئية، على النحو التالي:

$$\frac{\partial TC_t}{\partial ER_t} = 0 \Leftrightarrow b_1(ER_t - ER_t^*) + b_2(ER_t - ER_{t-1}) = 0 \dots \dots \dots (3)$$

من الشرط اللازم (3) للتدنية. يمكن اشتقاق فرض التعديل الجزئي، فتحصل على العلاقة التالية:

$$(b_1 + b_2)(ER_t - ER_{t-1}) = b_1(ER_t^* - ER_{t-1}) \dots \dots \dots (4)$$

أما الشرط الكال لتدنية تكاليف سعر الصرف الفعلي تجاه سعر الصرف المرغوب فهو:

$$\frac{\partial^2 TC_t}{\partial ER_t^2} > 0 \Leftrightarrow (b_1 + b_2) > 0$$

وتعطي المعادلة (4) الفرض الأساس لنموذج التعديل الجزئي - الفرض الذي يحدد العلاقة بين المستوى الفعلي لسعر الصرف، ومستوى سعر الصرف المرغوب في الأجل الطويل ومن المعادلة (4) يمكن الحصول على الصيغة التقليدية المحددة للفرض الأساس للتعديل الجزئي لسعر الصرف

$$(ER_t - ER_{t-1}) = \frac{b_1}{(b_1 + b_2)}(ER_t^* - ER_{t-1}) + \dots \dots \dots (5)$$

وبالتالي تحصل على الصيغة الاحتمالية للفرض الأساس للتعديل الجزئي على النحو التالي:

$$(ER_t - ER_{t-1}) = \frac{b_1}{(b_1 + b_2)}(ER_t^* - ER_{t-1}) + \varepsilon_t \dots \dots \dots (6)$$

حيث (ε_t) يمثل حد الخطأ العشوائي .

بوضع $\lambda = [b_1 / (b_1 + b_2)]$ يكون لدينا:

$$(ER_t - ER_{t-1}) = \lambda(ER_t^* - ER_{t-1}) \dots \dots \dots (7)$$

علما أن: $0 < \lambda < 1$ لأن في أي فترة زمنية لا يتعدل سعر الصرف الفعلي تعديلا كاملا مع مستوى سعر الصرف المرغوب لعدة أسباب قد تكون قيودا مؤسسية، أو بطءا في سلوك المتغيرات الاقتصادية، أو وجود فجوات إبطاء زمني... الخ.

1-3- نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف القابل للتقدير

ليس في استطاعتنا تقدير نموذج التعديل الجزئي وهو على الصيغة (1) لاحتواء هذه الصيغة على سعر الصرف التوازني طويل الأجل أو المستوى المرغوب لسعر الصرف، وهو متغير غير مشاهد لذا يمكن استخدام الفرض الأساس لنموذج التعديل الجزئي للعلاقة (7) في تحويل العلاقة (1) إلى نموذج قابل للتقدير. كما هو مبين في العلاقة (8) التالية:

$$ER_t = \lambda ER_t^* + (1 - \lambda)ER_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (8)$$

بمعنى أن القيمة المتوقعة لسعر الصرف الفعلي في الفترة (1) هي المتوسط المرجح لمستوى سعر الصرف المرغوب والمستوى الفعلي لسعر الصرف للفترة السابقة (t-1) ومن خلال العلاقتين (1) و (8) نحصل على نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف القابل للتقدير على النحو التالي:

$$ER_t = \lambda(\beta_0 + \beta_1 CPI_t) + (1 - \lambda)ER_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$ER_t = \lambda\beta_0 + \beta_1 CPI_t + (1 - \lambda)ER_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (9)$$

تسمى العلاقة (9) نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف في المدى القصيرة

وبتقدير النموذج (9) تحصل على المعلمات المختزلة المقدر: $(1 - \lambda)$ و $\lambda\beta_0$ ، $\lambda\beta_1$ ، $\lambda\beta_2$ ، $\lambda\beta_3$ ، ثم الحصول على المعلمات الهيكلية β_0 ، β_1 ، β_2 ، β_3 ، ترص أن يتوزع المتغير العشوائي (ε_t) توزيعا طبيعيا، لذا فإن تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) سيعطي مقدرات كفاءة مع كبر حجم عينة الدراسة

المطلب الثاني: نموذج التعديل الجزئي المقدر لسعر الصرف

نسعى ضمن هذا العنوان إلى إعطاء الصيغة النهائية لنموذج التعديل الجزئي المقدر لسعر الصرف. وإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة، والتي تظهر مدى المعنوية الجزئية للمعاملات، والمعنوية الكلية للنموذج. ودراسته قياسيا، بالإضافة إلى إبراز التفسير الاقتصادي للنتائج التي توصل إليها البحث.

1- الصيغة النهائية لنموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف

قبل تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، يجب أولاً اختبار أنسب صيغ رياضية تعبر بدقة عن نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف. وفي هذه الدراسة، تم تقدير النموذج باستخدام الصيغة الخطية للمتغيرات الدراسة ومن ثم فإن الصيغة النهائية لنموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف في الأجل القصير هي على النحو التالي:

$$ER = \lambda\beta_0 + (1 - \lambda)ER(-1) + \beta_1CPI + \varepsilon_t \dots (10)$$

2- تقدير نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير نموذج التعديل الجزئي لسعر صرف الدينار الجزائري. حيث كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

(أ) الاختبارات الإحصائية للنموذج

نقوم باستعراض المخرجات الخاصة بتحليل الانحدار والتعليق على (أو تحليل) النتائج

أولاً: نموذج الانحدار المقدر

من خلال الجدول (1) Coefficients نستطيع صياغة نموذج الانحدار الخطي بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع المتمثل في الظاهرة قيد الدراسة على النحو التالي:

الجدول (1) Coefficients

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
	B	Ecart standard	Bêta				Tolérance	VIF
1 (Constante)	86,970	4,603			18,895	,000		
CPI	-2,434	,379	-.833		-6,416	,000	,869	1,150
DIFF(ER,1)	1,582	,641	,320		2,467	,020	,869	1,150

a. Variable dépendante : ER

المصدر: مخرجات لبرنامج spss

$$ER = 86,970 + 1,582ER(-1) - 2,434CPI \dots\dots\dots (11)$$

ثانياً: الشروط النظرية

(1) يلاحظ هنا أن الظاهرة محل الدراسة هي ظاهرة اقتصادية، تفترض في نموذج الانحدار

أ) معلمة المتغير المبطل للمتغير التابع للفترة السابقة جاءت موجبة، بمعنى أنه مرتبط طردياً مع المتغير التابع سعر الصرف (ER)

ب) معلمة المتغير المستوى العام للأسعار CPI سالبة، بمعنى أنه مرتبط عكسياً مع المتغير التابع سعر الصرف (ER)

وبالرجوع إلى نموذج الانحدار المقدر تجد أنه لا يوجد تعارض بين الشروط النظرية للظاهرة محل الدراسة ونتائج الانحدار المقدر للعلاقة بين سعر الصرف والمتغيرين المفسرين له.

(2) القدرة التفسيرية للنموذج:

من خلال معامل التحديد المعدل (\bar{R}^2) وبالاعتماد على الجدول (2) *Recapitulatif des modèles* الذي يتضمن النتائج الخاصة بالتحديد نجد أن:

الجدول (2) *Recapitulatif des modèles*

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,777 ^a	,604	,575	17,83413	,555

(ER,1), CPI a. Prédicteurs : (Constante), DIFF

b. Variable dépendante : ER

المصدر: مخرجات لبرنامج **spss**

من خلال الجدول (2) يتبين أن معامل الارتباط لبييرسون بين المتغير التابع والمتغيرين المستقلين قد بلغ 77,7% وهي علاقة قوية.

معامل التحديد المعدل يساوي 0,575% وهذا يعني أن المتغير المستقلة تفسر 57,5% التغيرات في المتغير التابع (سعر الصرف)، والباقي (42,5%) يعزى إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج والممثلة في الخطأ العشوائي

ثالثاً: الشروط الرياضية

(1) المعنوية الكلية للنموذج

صياغة الفرضيات الإحصائية لاختبار فيشر (F) الفرضية الصفرية نموذج الانحدار غير معنوي جميع معاملات الانحدار تساوي الصفر معنوياً). الفرضية البديلة: نموذج الانحدار معنوي واحد على الأقل من معاملات الانحدار يختلف معنوياً عن الصفر)

ANOVA^a الجدول (3)

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	13102,074	2	6551,037	20,597	,000 ^b
Résidus	8587,517	27	318,056		
Total	21689,591	29			

a. Variable dépendante : ER

b. Prédicteurs : (Constante), DIFF(ER,1), CPI

المصدر: مخرجات لبرنامج spss

يتضح من الجدول (3) ANOVA^a لتحليل التباين أن قيمة الاحتمالية P.Value تساوي الصفر وهي أقل من مستوى معنوية 1%، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة لها التي تنص على أن نموذج الانحدار معنوي، بمعنى أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار يختلف معنوياً عن الصفر.

(2) المعنوية الجزئية للنموذج

من خلال المعنوية الكلية للنموذج توصلنا إلى نتيجة أن هناك واحدة على الأقل من معاملات الانحدار تختلف معنوياً عن الصفر. ولتحديد أي من هتين المعلمتين معنوية إحصائياً، نقوم بإجراء اختبار المعنوية الجزئية للنموذج، باستخدام اختبار ستودنت (t-test)

ومن خلال الجدول (1) Coefficients^a يتبين أن كل القيم الاحتمالية P.Values المعلمات النموذج المقدر

أصغر من مستوى الدلالة 0.01 وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن كل

المعلمات المقدر في النموذج هي ذات معنوية إحصائية عند 1%

أما بالنسبة للقيمة الاحتمالية للمعلمة الخاصة بالمتغير المبطل فهي تساوي 0,02 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة لها التي تنص على أن المعلمة المتعلقة بالمتغير

المبطل لها دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%

وفي الأخير فإن الصيغة النهائية للنموذج المقدر هي:

$$ER = 86,970 + 1,582ER(-1) - 2,434CPI$$

3 شروط طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

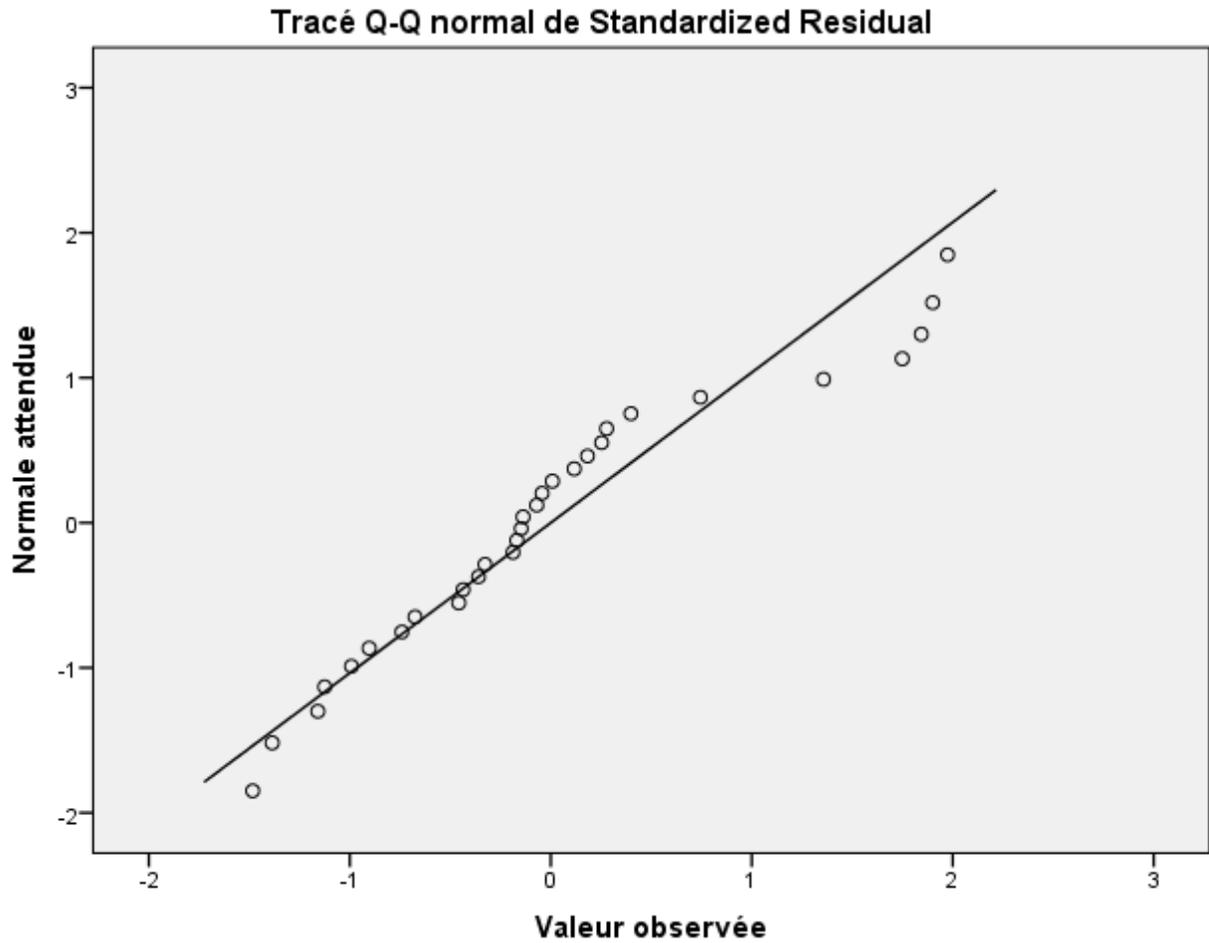
أولاً: اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي Normality Test

الفرضية الصفرية (H_0) تتبع البواقي التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة (H_1): لا تتبع البواقي التوزيع الطبيعي.

وتتم دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي بطريقتين:

الطريقة البيانية وذلك من خلال الشكل البياني للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية بحيث إذا كانت النقاط تقع بشكل متقارب جداً على الخط الواصل بين الركن الأيمن العلوي والركن الأيسر السفلي، أو تتوزع بشكل عشوائي على جانبي هذا الخط، في كلتا الحالتين يقال أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً. وكما هو موضح بالشكل نجد أن البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط، مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.



الطريقة الحسابية: باستخدام كل من اختبار كولموغوروف سميرونوف واختبار شابيرو ويليك. وقد تم الحصول من خلال مخرجات SPSS على النتائج التالية:

(4) Tests de normalité الجدول

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
Standardized Residual	,153	30	,069	,920	30	,027

a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر: مخرجات لبرنامج spss

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة الاحتمالية PValue أكبر من مستوى المعنوية 5% في اختبار Kolmogorov-Smirnov الذي اعتمدنا عليه نظرت لأهميته، ومن ثم نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، وهو ما يدعم النتيجة بياناً إن شرط البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً قد تحقق.

ثانياً: الارتباط الذاتي للبواقي

الفرضية الصفرية (H_0) لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

الفرضية البديلة (H_1) يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

ونظراً لوجود المتغير المبطل في النموذج المعتمد ضمن المتغيرات التفسيرية، فإن إحصاءة DW المقدر لا تصلح لاختبار فرض العدم (بعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الخطأ العشوائي للانحدار) لأنها تكون متحيزة اتجاه قيمتها المثلى وهي 2. لذلك تستخدم إحصاءة (h-durbin)، والحساب إحصاء (h)، تطبق العلاقة التالية:

$$h = \left(1 - \frac{1}{2}DW\right) \sqrt{\frac{N}{1 - N \times Var(CLER)}} : N = n - 1$$

وعند تقدير النموذج بطريقة (LOS) فإن h تأخذ القيمة التالية.

$$h = \left(1 - \frac{1}{2}0.555\right) \sqrt{\frac{30}{1 - 30 \times (0.641)^2}} = 1.17$$

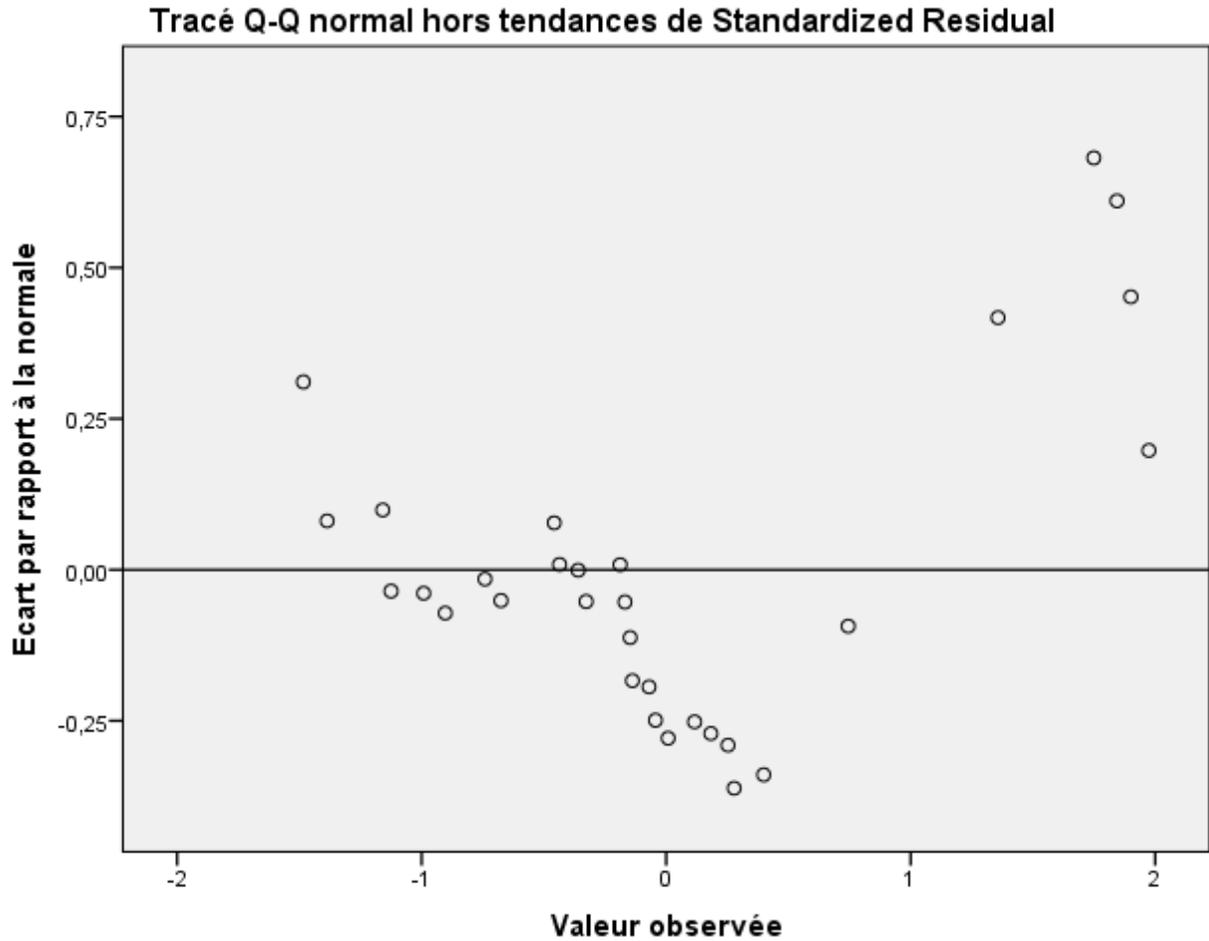
وبما أن (h) لها قيم موزعة توزيعاً طبيعياً معيارياً فقيمتها تقارن بقيم توزيع (Z)، وهو المتغير الطبيعي المعياري، وحيث قيمتها (1.17) أي أقل من (1,96). بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ثالثاً: اختبار التجانس (ثبات التباين)

يتم الحكم على مدى تجانس أو ثبات تباين الأخطاء بطريقتين:

طريقة الرسم البياني: يلاحظ أن انتشار وتوزيع البواقي بأخذ شكلاً عشوائياً على جانبي الخط الذي يمثل الصفر الخط الفاصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة، حيث لا يمكننا رصد شكل معين لتباين هذه البواقي، وهو ما يعني أن هناك تجانس أو ثبات تباين

الخطأ.



الطريقة الحسابية (Goldfield-Quand) لاختبار ثبات التباين

يتم استبعاد 20% من المشاهدات في المنتصف، أي استبعاد 6 مشاهدات. وهذه المشاهدات هي: رقم (13). (14) (15) (16) (17) (18) في هذه الحالة سيكون لدينا سلسلتين. تضم كل واحدة 12 مشاهدات السلسلة الأولى تضم المشاهدات رقم (1)، (2) (12) والسلسلة الثانية تضم الأرقام (19) (31) ثم نقوم بحساب مجموع مربعات الخطأ (SSE) لكل سلسلة من السلسلتين من خلال جدول تحليل التباين لمعادلة الانحدار لكل سلسلة .

الجدول^a(5) ANOVA

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	500,639	2	250,319	,612	,563 ^b
Résidus	3682,076	9	409,120		
Total	4182,715	11			

a. Variable dépendante : ER

b. Prédictors : (Constante), DIFF(ER,1), CPI

المصدر: مخرجات لبرنامج spss

من الجدول نجد ان: مجموع مربعات الخطأ $(SSE)_1$ للسلسلة الاولى تساوي (3682,076) وبنفس الأسلوب ستم إيجاد مجموع مربعات الخطأ $(SSE)_2$ للسلسلة الثانية كما يلي:

الجدول^a(6) ANOVA

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	7152,279	2	3576,139	8,977	,007 ^b
Résidus	3585,169	9	398,352		
Total	10737,447	11			

a. Variable dépendante : ER

b. Prédictors : (Constante), DIFF(ER,1), CPI

المصدر: مخرجات لبرنامج spss

من الجدول نجد ان: مجموع مربعات الخطأ $(SSE)_2$ للسلسلة الاولى تساوي (3585,169) وينم حساب قيمة F_C

$$F_C = \frac{(SSE)_2}{(SSE)_1} = \frac{3585,169}{3682,076} = 0,97 \text{ حيث}$$

وهنا نجد ان قيمة (F) المحسوبة تساوي 0.97 وهي أقل من القيمة الجدولية (F(12,12, 0,05) التي تساوي 2.69 اذا نقبل الفرض العدمي القائل بأن هناك تجانس او تباين في الأخطاء. وهو ما يتفق مع النتيجة التي توصلنا اليها من الرسم البياني.

ربعا: شرط عدم التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة

(1) باستخدام معامل تضخم التباين (VIF)

نحصل على قيم هذا المعامل من جدول رقم (1) المعاملات Coefficients كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (7) يوضح معامل التضخم للمتغيرين المستقلين

المتغير	VIF	Tolerance
CPI	1,150	0,869
ER(-1)	1,150	0,869

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

طبقا للنتائج الموضحة في الجدول السابق:

نجد ان جميع قيم هذا المعامل اقل من (5) ، وبالتالي لا يوجد تعدد خطي بين المتغيرين المستقلين.

ملحوظة هامة جدا: معامل Tolerance هو مقلوب (VIF) أي أن: $VIF = \frac{1}{Tolerance}$

ثانيا: مصفوفة الارتباط Correlation Matrix

اعتمادا على مخرجات برنامج spss يمكن الحصول على مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة للنموذج المقدر على النحو التالي:

المصفوفة

الجدول رقم(8) Corrélations

		CPI	DIFF(ER,1)
CPI	Corrélacion de Pearson	1	,362*
	Sig. (bilatérale)		,050
	N	31	30
DIFF(ER,1)	Corrélacion de Pearson	,362*	1
	Sig. (bilatérale)	,050	
	N	30	30

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

المصدر: اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS .

يتضح مما سبق:

ان معاملي الارتباط بين المتغيرين المستقلين التضخم النقدي والمتغير المبطأ اقل من (0,70)، هذا بالإضافة الى عدم معنوية معاملات الارتباط في الحالتين، وبالتالي نستطيع القول بأنه لا توجد مشكلة للتعدد الخطي في نموذج الإنحدار المقدر.

وفي الأخير نخلص الى ان النموذج المقدر قد استوفى جميع الشروط الاقتصادية الإحصائية والقياسية وبالتالي يمكن اعتماده في اتخاذ أي قرار يتعلق بالدراسة.

المبحث الثالث: التفسير الاقتصادي لنتائج التقدير

المطلب الأول: صيغة نموذج التعديل الجزئي المقدر في المدى القصير

صيغة نموذج التعديل الجزئي المقدر في المدى القصير هي:

$$ER = 86,970 + 1,582ER(-1) - 2,434CPI$$

(أ) مروونات سعر الصرف بالنسبة للمتغيرات النقدية

أما مروونات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لمتغير مفسر ما من النموذج X_i المعتمد في الأجل القصير

$$\eta_i = \beta_i \times \left(\frac{\bar{x}_i}{\overline{ER}} \right) : i \in \{1,2,3\}$$

$$\bar{X}_i = \frac{\sum_{t=1}^{31} X_{ti}}{31}, \overline{ER} = \frac{\sum_{t=1}^{31} ER_t}{31} \quad \text{حيث:}$$

الجدول رقم (9) Statistiques

		CPI	ER	DIFF(ER,1)
N	Valide	31	31	30
	Manquant	0	0	1
Moyenne		8,6065	70,8323	3,9273

المصدر: مخرجات لبرنامج spss

و X_i هي المتغيرات المفسرة المحددة في النموذج

. وبعد الحساب تحصلنا على النتائج التالية:

$$\eta_{CPI} = -2,434 \times \left(\frac{8,6065}{70,8323} \right) = -0.021$$

(ب) مروونات سعر الصرف بالنسبة للمستوى العام للأسعار

قدرت مرونة سعر الصرف في المدى القصير بالنسبة للمستوى العام للأسعار $\eta_{CPI} = -0.021$

بمعنى أن كل تغيير في المستوى العام للأسعار بنسبة 10% مع ثبات عنصر العرض النقدي، يؤدي إلى تغيير عكسي في سعر الصرف بنسبة 0.21% ويكون سعر الصرف في هذه الحالة غير مرن. وقد يكون ذلك بسبب عدم قدرة سعر الصرف في الأجل القصير على التكيف مع تغيرات المستوى العام للأسعار

ت) المرونة الذاتية لسعر الصرف

وهي نسبة التغير في سعر الصرف لفترة (1). يعزى إلى تغيير سعر الصرف في السابقة (1 - t)

وقد اقدرت هذه المرونة $\eta_{LER} = 0.088$ بمعنى أن كل تغيير في كمية الكبرياء المطلوبة في سنة سابقة، بنسبة 10% مع ثبات العناصر الأخرى، يؤدي إلى تغيير طردي في سعر الصرف بنسبة 0.8%. وهي تعكس أثر السلوك الماضي لسعر الصرف على سلوك سعر الصرف السائد في المرحلة الحالية

المطلب الثاني: صيغة التعديل الجزئي في المدى الطويل

صيغة التعديل الجزئي في المدى الطويل هي:

$$ER = 149.43 + 1,582ER(-1) - 4.182CPI$$

مرونة سعر الصرف بالنسبة للمستوى للأسعار

قدرت مرونة سعر الصرف، بالنسبة للمستوى العام للأسعار بـ ($\beta_1 = 0.092$) وهي أكبر من مرونة سعر الصرف في المدى القصير + لكنها أصغر من الواحد الصحيح، مما يعني أن سعر الصرف غير مرن بالنسبة للمستوى العام للأسعار في الأجل الطويل.

المطلب الثالث: معامل التعديل الجزئي لسعر الصرف

يمكن استخراج قيمة معامل التعديل الجزئي من خلال معلمة متغير سعر الصرف المبطاء حيث

$$= 0.582 \quad 1 - (1 - \lambda) = 0.582 \quad \lambda = 0.582 \quad \text{وهي تحقق الشوط: } 0 < \lambda < 1 \quad \text{فالقيمة } (0.582 =$$

λ) تشير إلى أن 58% من الفجوة بين سعر الصرف الفعلي وسعر الصرف المرغوب سيتم تغطيتها في السنة الأولى. وهي نسبة متوسطة نسبيا، مما يعني وجود عقبات هيكلية ومشاكل اقتصادية تحول دون جعل سعر

السعر الفعلي على مسار سعر الصرف المرغوب كما تشير هذه النسبة إلى كبر (β_1) مقارنة مع (β_2) بمعنى أن تكاليف تعديل اختلال توازن سعر صرف الدينار أكبر بقليل من تكاليف التعديل الفعلي لسعر الصرف يمكننا معامل التعديل من تحديد عدد الفترات الزمنية لسد نسبة ما (ρ) من الفجوة بين. سعر الصرف المرغوب وسعر الصرف الفعلي فبعد عدد من الفترات (n) ، ستتم تغطية النسبة .

$$\rho = [1 - (1 - \lambda)^n]$$

وبالتالي:

$$(1 - \lambda)^n = 1 - \rho \Leftrightarrow n = \frac{\ln(1-\rho)}{\ln(1-\lambda)}$$

فمثلا عدد السنوات اللازمة لتغطية 95% من الفجوة بين سعر الصرف الفعلي وسعر الصرف المرغوب تكون على النحو التالي $n = \frac{\ln(1-0.95)}{\ln(1-0.582)} = 3.434$ أي في حدود 3 سنوات و 5 أشهر و 6 أيام و 5 ساعات و 45 دقيقة و 36 ثانية.

لمعامل التعديل الجزئي دور جوهري في تحديد مدى ونطاق التقلب في سعر الصرف، فهو يعكس أثر

السلوك الماضي لسعر الصرف على سلوك سعر الصرف السائد في الفترة الحالية وبافتراض عدم تدخل

السلطات النقدية بشكل مباشر في تغيير سعر الصرف. يكون النموذج المقدر على الصورة التالية

$$ER - 0.582ER(-1) = 149.43 - 4.182CPI$$

وهي معادلة فرقية من الرتبة الأولى لسعر الصرف وصيغتها الرمزية حسب نموذج التعديل الجزئي هي :

$$ER_t - (1 - \lambda)ER_t(-1) = \lambda\beta_0 + \lambda\beta_1(CPI_t) \dots \dots \dots 14$$

$$\lambda\beta_0 + \lambda\beta_1(CPI_t) = C$$

وحل المعادلة 14 بالنسبة لسعر الصرف ER_t تاخذ المعادلة الفرقية الصيغة التالية:

$$ER_t - (1 - \lambda)ER_t(-1) = C \dots \dots \dots 15$$

ويتشكل حل هذه المعادلة الفرقية من جزأين :

الأول: يمثل الانحراف في المسار الزمني لسعر عن مستواه التوازني $A(1 - \lambda)^t$

الثاني: يمثل المستوى التوازني المتداخل زمنيا السعر الصرف طويل الاجل $\frac{c[1-(1-\lambda)^t]}{\lambda}$

$$ER_t = A(1 - \lambda)^t + \frac{c[1-(1-\lambda)^t]}{\lambda} \text{ : بمعنى أن}$$

حيث A ثابت يحدد من الشرط الابتدائي لقيمة سعر الصرف عند بداية الفترة (t=0)

ونهاية هذا الحل هي :

$$\lim_{t \rightarrow +\infty} ER_t = \lim_{t \rightarrow +\infty} \left[A(1 - \lambda)^t + \frac{c[1 - (1 - \lambda)^t]}{\lambda} \right] = \frac{c}{\lambda}$$

وبالتالي، فإن القيمة التوازنية طويلة الأجل لـ ER_t تصبح $ER_t = \beta_0 + \beta_1 CPI_t$

أي أن سعر صرف الدينار الجزائري التوازني الذي سيسود في المدى الطويل هو

$$ER_t = 149.43 - 4.182CPI_t$$

خاتمة

لقد كان الهدف من خلال هذه الدراسة معرفة مامدى تأثير معدلات التضخم على سعر الصرف في الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2020 وذلك بإستخدام أساليب الاقتصاد القياسي و أحد البرامج الإحصائية المعدة لذلك وهو برنامج spss v 22 .

وبغية تحقيق أهداف هذا البحث تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، تناول الفصل الأول الأطر النظرية المتعلقة بظاهرة التضخم وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول مفاهيم أساسية حول التضخم بينما المبحث الثاني تناول النظريات المفسرة له في حين المبحث الثالث تناول السياسات العلاجية للتضخم .

أما الفصل الثاني الموسوم بعنوان الإطار المفاهيمي لسعر الصرف فتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول بعنوان أساسيات سعر الصرف أما المبحث الثاني بعنوان العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ومخاطر تقلباته بينما المبحث الثالث بعنوان سيايات أيعار الصرف . الفصل الثالث بعنوان دراسة قياسية لأثر ظاهرة التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1990 2020 تناول هذا الفصل ثلاث مباحث الأول بعنوان النماذج الحركية وتحليل اثر المتغير الداخلي في النموذج و الثاني بعنوان قياس اثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري أما الثال تناول التفسير الاقتصادي لنتائج التقدي .

1. اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى

نص فرضية البحثية: لا يوجد توافق بين الظاهرة المدروسة ونموذج الإنحدار الخطي الحركي المتعدد المقدر.

وبما أنه يتم اختبار الفرضية البحث عند مستوى الدلالة 0.05 فإنه من الضروري إعادة صياغتها إلى فرضيات إحصائية: فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

نص الفرضيات الإحصائية

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد توافق بين الظاهرة المدروسة ونموذج الإنحدار الخطي الحركي المتعدد المقدر.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد توافق بين الظاهرة المدروسة ونموذج الإنحدار الخطي الحركي المتعدد المقدر.

من خلال ما سبق سنتتج أن قرار اختبار الفرعية الأولى: نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة إذن يوجد توافق بين الظاهرة المدروسة ونموذج الإنحدار الخطي الحركي المتعدد المقدر.

اختبار الفرضية الثانية

نص فرضية البحثية: لا توجد دلالة إحصائية لنموذج الإنحدار الخطي الحركي المتعدد المقدر عند مستوى المعنوية 5%.

وبما أنه يتم اختبار الفرضية البحث عند مستوى الدلالة 0.05 فإنه من الضروري إعادة صياغتها إلى فرضيات إحصائية: فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

نص الفرضيات الإحصائية

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد دلالة إحصائية لنموذج الإنحدار الخطي الحركي المتعدد المقدر عند مستوى المعنوية 5%.

الفرضية البديلة (H_1): توجد دلالة إحصائية لنموذج الإنحدار الخطي الحركي المتعدد المقدر عند مستوى المعنوية 5%.

من خلال ما سبق سنتتج أن قرار اختبار الفرعية الأولى: نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة إذن توجد دلالة إحصائية لنموذج الإنحدار الخطي الحركي المتعدد المقدر عند مستوى المعنوية 5%.

اختبار الفرضية الثالثة

نص فرضية البحثية: لا يحقق نموذج الإنحدار الخطي الحركي المتعدد المقدر جميع الإختبارات القياسية عند مستوى المعنوية 5%.

وبما أنه يتم اختبار الفرضية البحث عند مستوى الدلالة 0.05 فإنه من الضروري إعادة صياغتها إلى فرضيات إحصائية: فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

نص الفرضيات الإحصائية

الفرضية الصفرية (H_0): لا يحقق نموذج الإنحدار الخطي الحركي المتعدد المقدر جميع الإختبارات القياسية عند مستوى المعنوية 5%.

الفرضية البديلة (H_1): يحقق نموذج الإنحدار الخطي الحركي المتعدد المقدر جميع الإختبارات القياسية عند مستوى المعنوية 5%.

من خلال ما سبق سنتتج أن قرار اختبار الفرعية الأولى: نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة إذن يحقق نموذج الإنحدار الخطي الحركي المتعدد المقدر جميع الإختبارات القياسية عند مستوى المعنوية 5%.

اختبار الفرضية الرابعة

نص فرضية البحثية: النموذج المقدر غير مقبول إقتصادي وإحصائيا وقياسيا عند مستوى المعنوية 5%.

وبما أنه يتم اختبار الفرضية البحث عند مستوى الدلالة 0.05 فإنه من الضروري إعادة صياغتها إلى فرضيات إحصائية: فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

نص الفرضيات الإحصائية

الفرضية الصفرية (H_0): النموذج المقدر غير مقبول إقتصادي وإحصائيا وقياسيا عند مستوى المعنوية 5%.

الفرضية البديلة (H_1): النموذج المقدر مقبول إقتصادي وإحصائيا وقياسيا عند مستوى المعنوية 5%.

من خلال ما سبق سنتتج أن قرار اختبار الفرعية الأولى: نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة إذن النموذج المقدر مقبول إقتصادي وإحصائيا وقياسيا عند مستوى المعنوية 5%.

نتائج الدراسة :

- من اختبار القدرة التفسيرية للنموذج يتبين ان معامل الارتباط لبييرسون بين المتغير التابع والمتغيرين المستقلين قد بلغ 77,7% وهي علاقة قوية. معامل التحديد المعدل يساوي 0,575% وهذا يعني أن المتغير المستقلة تفسر 57,5% التغيرات في المتغير التابع (سعر الصرف)، والباقي (42,5%) يعزى إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج والممثلة في الخطأ العشوائي.
- من خلال اختبار المعنوية الكلية للنموذج تبين أن قيمة الاحتمالية P.Value تساوي الصفر وهي أقل من مستوى معنوية 1%، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة لها التي تنص على أن نموذج الانحدار معنوي، بمعنى أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار يختلف معنويا عن الصفر.

- من خلال اختبار المعنوية الجزئية للنموذج يتبين أن كل القيم الاحتمالية P.Values المعلمات النموذج المقدر أصغر من مستوى الدلالة 0.01 وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة القائلة بأن كل المعلمات المقدر في النموذج هي ذات معنوية إحصائية عند 1% ، اما بالنسبة للقيمة الاحتمالية للمعلمة الخاصة بالمتغير المبطل فهي تساوي 0,02 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% ، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة لها التي تنص على ان المعلمة المتعلقة بالمتغير المبطل لها دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%
- من خلال اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي يتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة الاحتمالية PValue أكبر من مستوى المعنوية 5% في اختبار Kolmogorov-Smirnov الذي اعتمدنا عليه نظرت لاهميته، ومن ثم نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، وهو ما يدعم النتيجة بيانياً إذ شرط البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً قد تحقق.
- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام إحصاءة (h-durbin) لما لها فيم موزعة توزيعاً طبيعياً معيارياً فقيمتها تقارن بقيم توزيع (Z) ، وهو المتغير الطبيعي المعياري، وحيث قيمتها (1.17) أي أقل من (1,96) . بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.
- من اختبار التجانس نجد ان قيمة (F) المحسوبة تساوي 0.97 وهي أقل من القيمة الجدولية (F(12,12, 0,05) التي تساوي 2.69 اذا نقبل الفرض العدمي القائل بأن هناك تجانس او تباين في الأخطاء. وهو ما يتفق مع النتيجة التي توصلنا اليها من الرسم البياني.
- من خلال اختبار التعدد الخطي نجد ان معاملي الارتباط بين المتغيرين المستقلين التضخم النقدي والمتغير المبطل اقل من (0,70)، هذا بالإضافة الى عدم معنوية معاملات الارتباط في الحالتين، وبالتالي نستطيع القول بأنه لا توجد مشكلة للتعدد الخطي في نموذج الإنحدار المقدر.

التوصيات

- إعادة اعتبار لقيمة العملة الوطنية مقابل العملات الرئيسية؛
- إعادة مراجعة سياسات سعر الصرف من طرف السلطات النقدية على رأسها البنك المركزي؛
- انشاء بنك للمعلومات يهتم بشكل دوري في تحسين الحسابات الخاصة بالتضخم وسعر الصرف.

افاق الدراسة :

عند تطرقنا لهذا البحث مررنا على مجموعة من المواضيع ذات أهمية بالغة، ولكن لم تسمح لنا حدود الدراسة بالتطرق إليها بشكل معمق، وعلى هذا الأساس يمكن أن تكون في مجال بحوثنا المستقبلية، أهمها ما يلي:

- العوامل المؤثرة على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية قياسية.
- دراسة أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

1- الكتب :

- كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، 2015.
- احمد محمدم احمد أبو طه، التضخم النقدي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، 2012.
- صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2015.
- خليفي عيسن، التغيرات في قيمة النقود الاثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- فاروق بن صالح الخطيب، النقود والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة الشقري للنشر والتوزيع، 2014.
- بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل، بيروت، لبنان، 2012.
- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1999.
- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
- المان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزء 03.
- جميل محمد خالد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- جبوري محمد، بوزيان محمد، أنظمة أسعار الصرف، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
- مايح شبيب الشمري، حسن كريم، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، الطبعة الأولى، دار الضياء للنشر والتوزيع، بغداد، 2015.
- سي محمد كمال، الاقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
- رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه، اثاره وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، صندوق النقد العربي، 2021.
- تامر فكري النجار، اقتصاديات سعر الصرف وتعويم العملات (دراسة نظرية وتحليلية وقياسية)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2021.

- فاطمة الزهراء خبازي، إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2018.
- عبد الحميد مرغيث، النقود والتمويل الدولي، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2019.
- برياطي حسين، زيدان محمد، خيارات نظم سعر الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول (دراسة حالة الدول العربية)، GESTION&REVUE ECONOMIE، العدد 17، 2017.
- شقيري نوري موسى، وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012.

2_ أطروحات الدكتوراه و مذكرات الماجستير :

أ- أطروحات الدكتوراه :

- ايمان بن زروق، التضخم قياسه واثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 ، 2021.
- بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف وتحديده (دراسة قياسية للدينار الجزائري)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2014.
- بن يخلف كمال، دور المعايير المحاسبية الدولية في معالجة اثر التضخم بالقوائم المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016.
- تقار عبد الكريم، اليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة -بومرداس-، 2014.
- تمار أمين، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري (حالة الجزائر للفترة 1986-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2018.
- جديني ميمي، إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لاستهداف التضخم في الجزائر للفترة 1990-2013، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016.

- حزي اكرم، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2019)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة، 2021.
- حميد عزي، اثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2020.
- دبات امينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر (دراسة قياسية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جلاي ليايس-سيدي بلعباس-، 2021.
- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
- رشيدة زاوية، تأثيرات تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2015)، اطرحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020.
- زواد اسيا، علاقة البطالة بالتضخم في بعض دول المغرب العربي (دراسة تحليلية قياسية باستخدام معطيات بانيل خلال الفترة 1980-2018)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2020.
- سارة بوسيس، اثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي محند اولحاج، 2021.
- السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-الجزائر، 2021.
- سيدامر زهرة، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018.
- صافة محمد، العوامل المؤثرة في تسارع انتقال اثر سعر الصرف الى التضخم المحلي دراسة قياسية واقتصادية لحالة الجزائر 1970-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-03-، 2018.

- عبورة حسام الدين، استجابة السياسات النقدية والمالية لظاهرة التضخم المستورد (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021.
- كريمي زينب، فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2019)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس -سيدي بلعباس-، 2022.
- فضل سليمة، التضخم المستورد وتقلبات أسعار الصرف واثرها على التضخم المحلي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-03، 2021.
- نوفل بعلول، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-، 2018.
- وادي رقية، دور النظام المحاسبي المالي في معالجة القياس والافصاح المحاسبي في حالة التضخم، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019.
- وردة موساوي، أثر انحرافات سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني على الأداء الاقتصادي الكلي (باستعمال أدوات التحليل الكمي) دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس المدية، 2019.
- يوسف صلاح الدين، اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي (حالة الجزائر خلال الفترة 1995-2015)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2019.

ب- مذكرات الماجستير :

- مزلي الغالية، محاسبة التضخم في اطار المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية، مذكرة ماجستير في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2012
- بن دقل كمال، دراسة قياسية لتاثير أسعار الواردات ومستوى عرض النقود على التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.

- معمري ليلي، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس، 2014.
- محمد حرواش، انعكاست التغير في معدلات التضخم على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة -02-، 2015.
- - صغري فاطيمة الزهرة، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006.
- بشيكر عابد، نمددة قياسية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010.
- اسماء ناويس، اثر الانفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر (للفترة 1990-2011)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014.
- المرحي البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2016.
- محمد ياسر زيدان النحال، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ماجستير في إدارة الاعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2016.
- تواتي حديجة، تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف (دراسة حالة سعر الصرف الجزائري)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2014.
- بعيابي رابح، العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة واثربهما على ميزان المدفوعات (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس-المدية-، 2017.

- شوقي طارق، أثر تغيرات سعر الصرف على القوائم المالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.
- بوادي سليمة، محاولة نمذجة سعر الصرف دولار- الأورو (دراسة قياسية 2000-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013.
- اويابة صالح، اثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990-2009)، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2011.
- بضياف صالح، تخفيض سعر الصرف في الجزائر واثره على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات-دراسة تحليلية-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2015.
- يحيوي نذير، انعكاسات سعر العملة على الميزان التجاري ومؤشر اسعار الاستهلاك (حالة الجزائر 1980-2013)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2016.

3_ التقارير و المجلات :

- بلقاضي بلقاسم، التضخم واثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 02، العدد 28، 2013.
- جمال مساعدي، شريف غياط، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم، مجلة دراسات، جامعة الاغواط، العدد 02، 2019.
- جمال مساعدي، شريف غياط، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم (دراسة بيانية)، مجلة الدراسات، المجلد 01، العدد 02، 2019.
- حاكم محسن محمد، أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف، مجلة أهل البيت، المجلد 01، العدد 01، 2004.
- حنان عبد الله حسن العمار، دور تكلفة الفرصة البديلة في التنمية الاقتصادية الشاملة (دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات الجلدية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 11، العدد 34، الفصل الأول، 2016.

- زيات عادل، خطر الصرف في الاقتصاديات الناشئة وتطور تقنيات التحوط الخارجية (دراسة على مجموعة مختارة من الدول بين سنتي 1990-2013، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 17، 2017.
- سيماء محسن علاوي، دور السياسة المالية في معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة 1996-2011، مجلة كلية بغداد للعلوم الجامعة، العدد 48، 2016.
- شريف غياط، جمال مساعدية، مدى تاثر سعر الصرف بمتقلبات الصادرات والواردات (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1988-2017)، مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث، مجلد 07، العدد 02، 2021.
- صلوح محمد العيد، آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية (دراسة حالة مجموعة بنك سوسيتي جنرال خلال الفترة 1998_2013، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 01، 2015.
- عبد الحق بوعتروس، حول أهمية إدارة مخاطر الصرف -حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12.
- عبد الرحمان علي الجيلاني، أنضمة اسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4، العدد 3، 2015.
- عبد الوهاب دادن، زاوية رشيدة، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل (دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013)، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 03، 2016.
- عسول محمد الأمين، زحاف حبيبية، اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 2000 الى 2014، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 6، العدد 01.
- فاطمة الزهراء خبازي، اشكالية عدم الاستقرار في اسعار الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، 2016.
- فودوا محمد، تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 17، 2017.
- قادري علاء الدين، العملات الأجنبية وإدارة مخاطر سعر الصرف، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 09.
- كبداني سيدي احمد، قاسم محمد فؤاد، تاثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول MENA، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 03، 2013.

- كيفاني شهيدة، عائشة بلحشر، استراتيجية إدارة مخاطر سعر الصرف، Revue Economie & Management، المجلد 18، العدد 02، 2020.
- مظفر محمد مصطفى ملا، يحيى زكريا شاكر، تحليل العلاقة بين التضخم وسعر الصرف الأجنبي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) مدينة أربيل نمودجا للمدة 2010-2020، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد 03، العدد 04، 2022.

4- الملتقيات :

- عبد الحق بوعتروس، مداخلة بعنوان تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرف، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 16-18 أبريل 2007.

5- المواقع الإلكترونية :

- WWW.EQUITI.COM تم الاطلاع على هذا الموقع بتاريخ 2023/02/07.
- بنك البركة، مخاطر الائتمان، www.albaraka.com تم الاطلاع على هذا الموقع في 2023/03/15.

ثانيا : باللغة الأجنبية :

- Charalambos Pattichis, **Exchange rate effects on trade in services**, Journal of Economic Studies, Vol. 39 Iss 6, 2001, p 697.

الملاحق

الملاحق:

Coefficients

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
		B	Ecart standard	Bêta			Tolérance	VIF
1	(Constante)	86,970	4,603		18,895	,000		
	CPI	-2,434	,379	-,833	-6,416	,000	,869	1,150
	DIFF(ER,1)	1,582	,641	,320	2,467	,020	,869	1,150

a. Variable dépendante : ER

Recapitulatif des models

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,777 ^a	,604	,575	17,83413	,555

(ER,1), CPI a. Prédictors : (Constante), DIFF

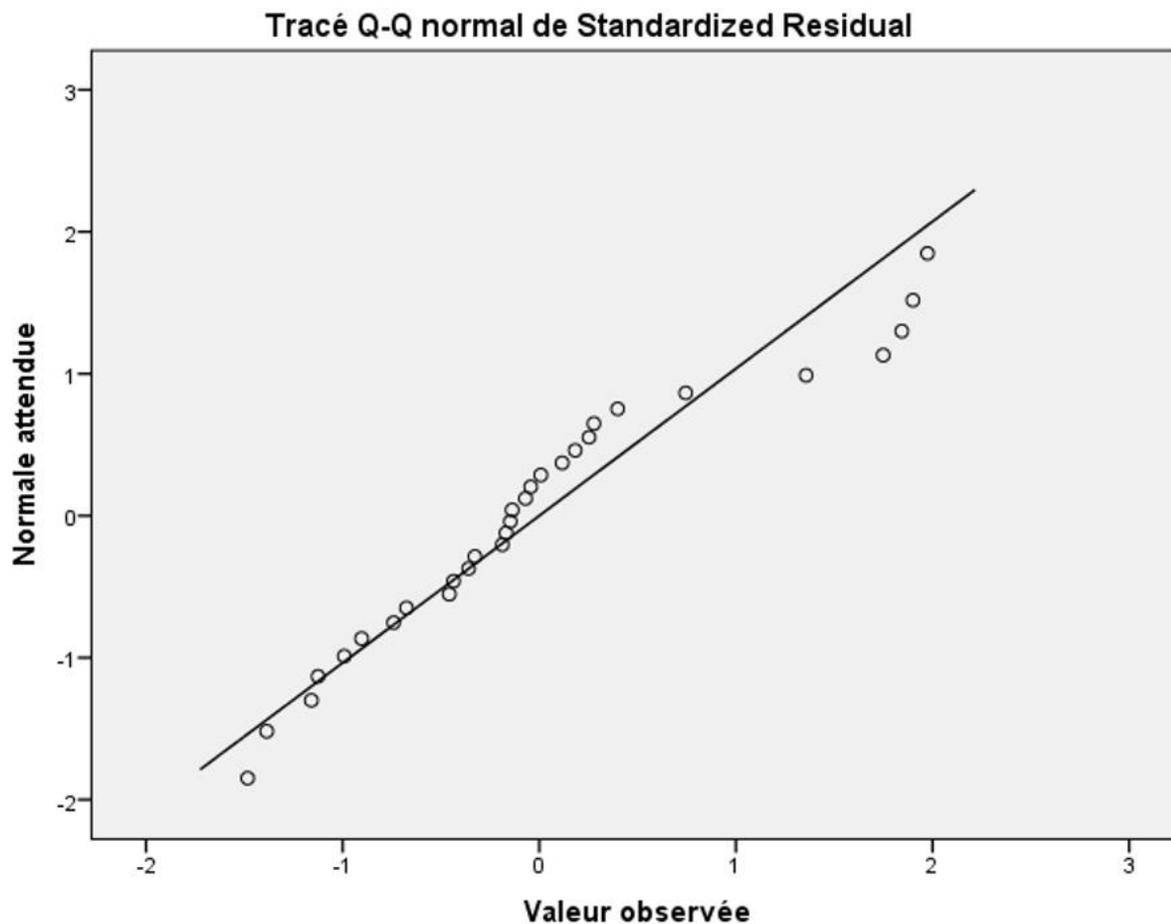
b. Variable dépendante : ER

Anova

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	13102,074	2	6551,037	20,597	,000 ^b
	Résidus	8587,517	27	318,056		
	Total	21689,591	29			

a. Variable dépendante : ER

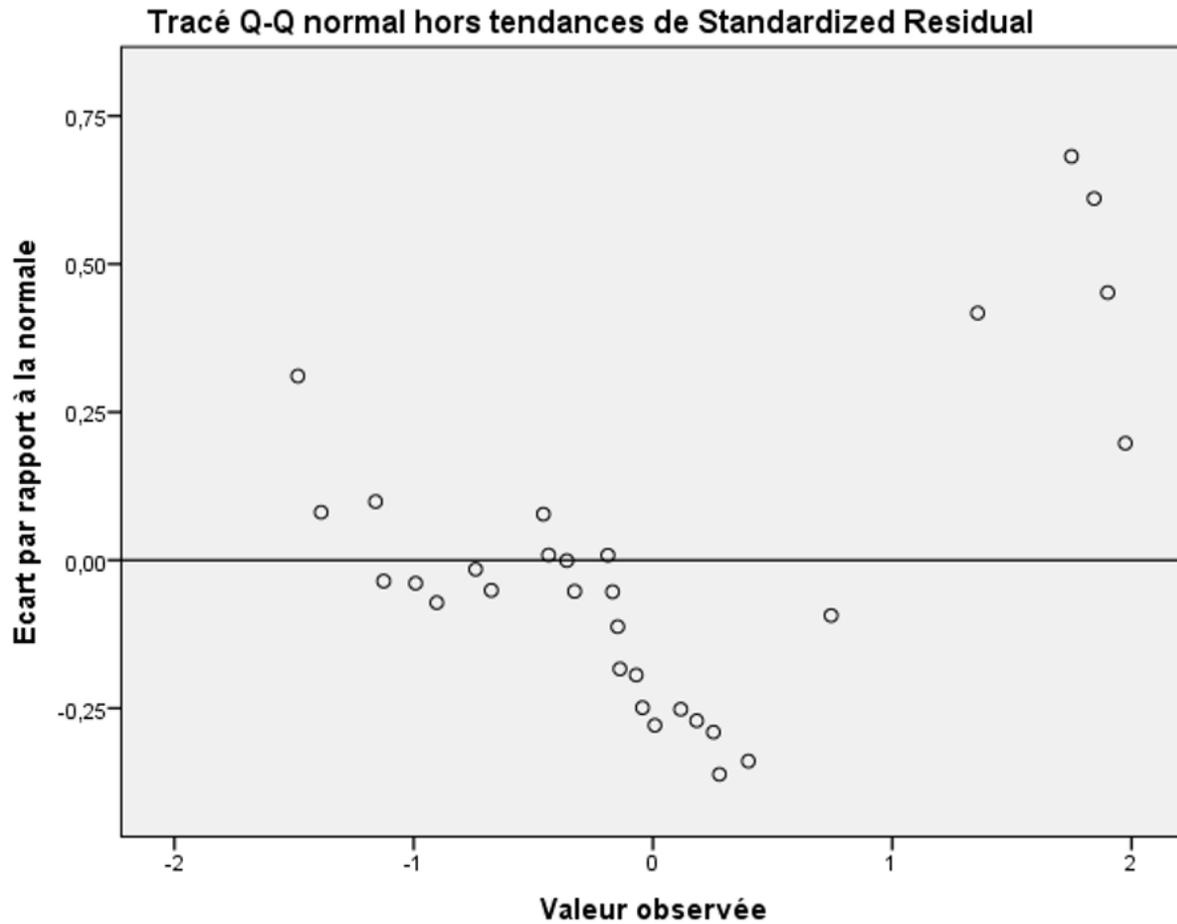
b. Prédictors : (Constante), DIFF(ER,1), CPI



Tests de normalite

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
Standardized Residual	,153	30	,069	,920	30	,027

a. Correction de signification de Lilliefors



Anova

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	500,639	2	250,319	,612	,563 ^b
Résidus	3682,076	9	409,120		
Total	4182,715	11			

a. Variable dépendante : ER

b. Prédicteurs : (Constante), DIFF(ER,1), CPI

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	7152,279	2	3576,139	8,977	,007 ^b
Résidus	3585,169	9	398,352		
Total	10737,447	11			

a. Variable dépendante : ER

b. Prédicteurs : (Constante), DIFF(ER,1), CPI

Tolerance	VIF	المتغير
0,869	1,150	CPI
0,869	1,150	ER(-1)

Correlations

		CPI	DIFF(ER,1)
CPI	Corrélation de Pearson	1	,362*
	Sig. (bilatérale)		,050
	N	31	30
DIFF(ER,1)	Corrélation de Pearson	,362*	1
	Sig. (bilatérale)	,050	
	N	30	30

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Statistiques

		CPI	ER	DIFF(ER,1)
N	Valide	31	31	30
	Manquant	0	0	1
	Moyenne	8,6065	70,8323	3,9273